الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
مدرسة الدكتوراه "التسيير الدولي للمؤسسات"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في تخصص المالية الدولية

إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

التقييم و الآفاق .

إعداد الطالب:
بورحلة ميلود

إشراف الدكتور:
بوثلجة عبدالناصر

أعضاء اللجنة:

1-أ.د:بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان	رئيسا
2-د:بوثلجة عبد الناصر	أستاذ محاضر بجامعة تلمسان	مشرفا
3-د:بن منصور عبد الله	أستاذ محاضر بجامعة تلمسان	ممتحنا
4-د:شعيب بغداد	أستاذ محاضر بجامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2010-2011

آية قرآنية

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

الآية من سورةالنساء

إهداء

← إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، ورضائها عني قوة زادتني عزيمة إلى الوالدة الكريمة حفظها الله.

←إلى من كان سببا في وجودي والدي الكريم.

←إلى كل من شد أزري وقوى ساعدي وعوضني فقر الدنيا بمالهم وفقر الآخرة بنصائحهم أخواي وأخواتي جزاهم الله عني أفضل الجزاء.

←إلى الذين وقفوا إلى جانبي وترقبوا بشغف وشوق كبيرين إتمام هذا العمل ووصولي إلى أعلى المراتب، حفظهم الله.

←إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى ما بعد التدرج.

←إلى كل الأصحاب والأحباب والخلان سدد الله خطاهم وعوضهم الله عنا بأفضل من ذلك.

←إلى كل رافعا للواء العلم ساطعا أمام ظلمات الجهل...

←الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة.

أهدي هذا العمل

بورحلة ميلود.

شكر وتقدير

« ولئن شكرتم لأزيدنكم »

أرفع شكري وعظيم امتناني لربي وحده نصرني وأيدني،فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى ، اللهم لك الحمد كالذي نقول وخير مما نقول،ولك الحمد كالذي تقول، والصلاة والسلام على رسول الله.

الأستاذ الفاضل الدكتور ***بوثلجة ناصر جمال***

قرأت عن الإمام علي كرم الله وجهه قوله " إذا وصلت إليكم أطراف النعم فلا تنفروا أقصاها بقلة الشكر...وإذا أسديت إليك يد فكافئها بما يربي عليها، والفضل مع ذلك للبادئ، العلم وراثة كريمة والآداب حلل مجددة والفكر مرآة صافية".

أستاذي تحية واحتراما وشكرا وامتنانا فمن فيض علمك نهلت وإن فاتني بتقصيري الكثير وبعظيم أدبك وجميل خشيتك من ربك تأسيت بيد أن الأمر ليس باليسير وبوضاءة فكرك وصفاء ذهنك اهتديت إلى علم ما يمدح منه فهو لك وما يأخذ عليه فهو مني .. فوالله ما ضننت علي بشيء.

أستاذي لقد كانت نصائحك نورا ساطعا في ظلمات الحياة، ووقوفك إلى جنبي قدرا واحتراما ودفعا إلى الأمام بالرغم من انشغالاتك الكثيرة.

أستاذي إن كان في هذا شيء من مكافئة فلك مع أكثر من ذلك من بعد الله الفضل.

بورحلة ميلود.

قائمة الجداول و الأشكال البيانية

أولا: الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(ف01-01)	-مصفوفة أشكال التكامل الاقتصادي الدولي	10
(ف01 -02)	-معدلات البطالة في الدول العربي	29
(ف01- 03)	-توزيع القوى العاملة في القطاعات	29
(ف01 -04)	-الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه	33
(ف01-05)	-متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي	35
(ف01-06)	-نسبة التضخم في العالم لسنة 2009	36
(ف01 -07)	-الصادرات و الواردات الإجمالية للدول العربية	37
(ف01-08)	-اتجاهات التجارة العربية	38
(ف01-09)	-الاتحادات و المنظمات العربية المتخصصة	48
(ف01- 10)	-تواريخ انضمام بعض الدول العربية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية	53
(ف01- 11)	-أعداد المشروعات العربية المشتركة و الدولية	65
(ف01 -12)	-توزيع المشروعات المشتركة حسب القطاعات	66
(ف01- 13)	-الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1999- 2003،	70
(ف02-01)	-عدد السكان في دول المجلس (2005-2009)	80
(ف02-02)	-نسب أرصدة الموازين التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي	82
(ف02-03)	-بعض المؤشرات و المعطيات الاقتصادية لدول المغرب العربي	86
(ف02-04)	-لجان متابعة برنامج المنطقة	122
(ف02-05)	-إجراءات الدول لعضوية المنطقة	130
(ف02-06)	-تطور الصادرات و الواردات العربية	134
(ف02-07)	-معدلات نمو الصادرات و الواردات البينية مقارنة بالإجمالية	135
(ف02-08)	-تطور الصادرات و الواردات العربية خلال الفترة 2005-2009	138
(ف02-09)	-معدلات نمو الصادرات و الواردات البينية مقارنة بالإجمالية	139
(ف02-10)	-الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية المتوسط خلال الفترة بين 2005-2008	142
(ف02-11)	-الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية لسنة2009	143
(ف02-12)	-قائمة الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول المنظمة للمنطقة	147

(ف03-01)	تطور مؤشر المديونية للثمانينات.....154
(ف03-02)	تطور مؤشر المديونية للتسعينات.....154
(ف03-03)	تطور مؤشر المديونية لفترة(2001 -2010).....155
(ف03-04)	بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري في الفترة(2005-2010).....156
(ف03-05)	تطور الميزان التجاري في الفترة(2000-2010).....163
(ف03-06)	تركيبة الصادرات الجزائرية لسنوات 2000 -2008 164
(ف03-07)	تركيبة الصادرات لسنتي2009-2010.....165
(ف03-08)	تركيبة الواردات الجزائرية في الفترة2000-2010.....166
(ف03-09)	التوزيع الجغرافي للواردات 2000 - .2010 ... 168
(ف03-10)	وضعية الميزان التجاري الجزائري مع دول المنطقة خلال الفترة (2000 - 2008).....171
(ف03-11)	اتجاه الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية في نفس الفترة.....174
(ف03-12)	اتجاه الواردات الجزائرية من الدول العربية في نفس الفترة.....175
(ف03-13)	وضعية الميزان التجاري(2009) 184
(ف03-14)	أهم المنتجات الصناعية المصدرة(س01-2009).....186
(ف03-15)	أهم المنتجات الفلاحية و الفلاحية الغذائية المصدرة(س01-2009).....187
(ف03-16)	أهم المنتجات الصناعية و المصنعة المستوردة في2009.....189
(ف03-17)	الاتجاه الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية لسنة2009.....191
(ف03-18)	وضعية الميزان التجاري لسنة2010.....193
(ف03-19)	أهم المنتجات المصدرة إلى دول المنطقة(س01)2010.....195
(ف03-20)	أهم المنتجات الصناعية المستوردة(س01-2010).....196
(ف03-21)	أهم المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة المستوردة(س01-2010).....197
(ف03-22)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و البينية العربية إلى الجزائر في الفترة 2003-2010 212
(ف03-23)	اتفاقيات الاستثمار العربية مع الجزائر إلى نهاية2010.....213
(ف03-24)	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 217
(ف03-25)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....218

ثانيا:الأشكال البيانية

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل01	التكتل الهرمي لمراحل التكامل الاقتصادي.....	09
الشكل02	مؤسسات الاتحاد الأوروبي.....	23
الشكل 03	توزيع القوى العاملة في القطاعات.....	30
الشكل04	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2004 إلى 2009).....	34
الشكل05	التوزيع الجغرافي للصادرات في متوسط الفترة(2000–2010).....	169
الشكل06	تطور الصادرات والواردات مع دول المنطقة (2000–2008).....	172
الشكل07	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة2009.....	185
الشكل08	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية إلى دول المنطقة2009.....	188
الشكل09	الصادرات الجزائرية إلى دول المغرب.....	198

المحتوى **الصفحة**

إهداء وشكر

قائمة الجداول والأشكال البيانية

الفـهرس

المقدمة العامة.....**ا–و**

الفصل الأول:التكامل الاقتصادي العربي بين مطرقة التقدم والتطور وسندان التجزئة والتأخر.

مقدمــة الفصـل الأول.....**01**

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي و أمثلته العالمية.....**02**

المطلب الأول:تعريف التكامل الاقتصادي ومراحله.....03

المطلب الثاني:دوافع و مبادئ التكامل الاقتصادي..... 11

المطلب الثالث:مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي. 14

المطلب الرابع:عرض سريع لأهم التكتلات الاقتصادية الدولية.....18

المبحث الثاني: تحليل مضمون الاقتصاد العربي و مقومات تكامله.....**27**

المطلب الأول: تقديم الوطن العربي..... 27

المطلب الثاني : سمات و خصائص الاقتصاد العربي 31

المطلب الثالث: واقع التجارة العربية الإجمالية و البينية.....37

المطلب الرابع: مقومات التكامل الاقتصادي العربي..... 40

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي الطموح، المحاولات و العقبات.....**43**

المطلب الأول: أهمية و ضرورة التكامل الاقتصادي العربي.....43

المطلب الثاني: مداخل التكامل الاقتصادي العربي..... 45

المطلب الثالث: المحاولات التاريخية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي..... 49

المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.....59

المبحث الرابع : كيفية تفعيل التكامل الاقتصادي العربي و سبل تعزيزه.....**63**

المطلب الأول:المشروعات العربية المشتركة و دورها في تحقيق التكامل.....63
المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في الدول العربية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي
.....69
المطلب الثالث: مقترحات لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي 73

خاتمــة الفصل الأول.....76

الفصل الثاني:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،كخطوة نحو التكامل العربي الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني.....77

المبحث الأول: عرض لأهم التجمعات الإقليمية العربية.....78

المطلب الأول: التجربة الناجحة لمجلس التعاون الخليجي.....78
المطلب الثاني: اتحاد المغرب العربي:تكتل مازال يراوح مكانه. 84
المطلب الثالث: مجلس التعاون العربي، تكتل أجهض في المهد.....91
المطلب الرابع: التجمعات الإقليمية العربية هل هي عامل بناء أو معول هدم للتكامل الاقتصادي العربي؟.....93

المبحث الثاني: تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و دخولها حيز التنفيذ.....95

المطلب الأول: إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.....95
المطلب الثاني: الشروط الأساسية والموضوعية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية.....99
المطلب الثالث: فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للدول العربية.....104
المطلب الرابع: آفاق التكامل الاقتصادي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....106

المبحث الثالث: الإطار القانوني ، البرنامج التنفيذي و كذا الهيكل التنظيمي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.....110

المطلب الأول: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كإطار قانوني.....110
المطلب الثاني: الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.....114
المطلب الثالث: الإطار المؤسسي للمنطقة (الهيكل التنظيمي)..... 118

المطلب الرابع: هل هناك توافق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و اتفاقيات الغات والمنظمة العالمية للتجارة ؟.....124

المبحث الرابع: نظرة تقييميه لمستوى أداء المنطقة والمشاكل التي تعترضها.....127

المطلب الأول: درجة التزام الدول العربية بالانضمام وتطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية.....127
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لواقع التجارة العربية في ظل المنطقة (1998–2009).....133
المطلب الثالث: معوقات و مشاكل تنمية حركة التجارة العربية البينية في ظل المنطقة.....144

خاتمة الفصل الثاني.....150

الفصل الثالث:واقع التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية، وسبل تطويره.

مقدمة الفصل الثالث 151

المبحث الأول: تحليل مضمون الاقتصاد و التجارة الخارجية الجزائرية الإجمالية والبينية قبل الانضمام..... 152
المطلب الأول: سمات و خصائص الاقتصاد الجزائري 152
المطلب الثاني:مراحل تحرير التجارة الخارجية.....158
المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية الإجمالية في ظل الانفتاح الاقتصادي.....163
المطلب الرابع:واقع التجارة الجزائرية مع الدول العربية قبل الانضمام.....171

المبحث الثاني: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة، سنة 2009.....176

المطلب الأول : إجراءات الانضمام و طرق التعاون الإداري المطبقة مع الجزائر..... 176
المطلب الثاني: وضعية الميزان التجاري لسنة 2009.....184
المطلب الثالث: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية.....185
المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة.....190

المبحث الثالث:أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة 2010.....192

المطلب الأول:وضعية الميزان التجاري2010.....192
المطلب الثاني:الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية.....194
المطلب الثالث:الاتجاه الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية..... 198
المطلب الرابع:الخلاصة العامة للانضمام.....200

المبحث الرابع:إستراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني.....206

المطلب الأول:ضرورة تأهيل المؤسسات الاقتصادية و خاصة الصناعية.....206
المطلب الثاني: العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.....209
المطلب الثالث: العمل على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....216

خاتمة الفصل الثالث.....221

الخاتمة العامة.....222

قائمة الملاحق.....226

قائمة المراجع.....241

المقدمة العامة

المقدمة

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية ، أدت إلى حدوث تغييرات هامة ذات آثار بعيدة المدى تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسات الاقتصاد الحر وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة ، عملقة المؤسسات الاقتصادية و تعزيز قدرتها الإنتاجية والتصديرية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص و إعادة الهيكلة والدخول في تحالفات إستراتجية وتكتلات اقتصادية.

كما يشهد العالم عملية عولمة متنامية تضع معظم دول العالم أمام تحديات التي لا بد من مواجهتها و التعامل معها بكل ايجابية للاستفادة من الفرص التي تتيحها بشكل يفيد الجهود الإنمائية التي تقوم بها الدول و خصوصا الدول التي تعمل على زيادة درجات انفتاحها الاقتصادي و تجتهد لكي تنمي إمكاناتها المادية والبشرية .

ونظرا لهذه التطورات فانه من البديهي على الدول العربية أن تحقق تكتل خاصا بها لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بالشكل الذي يحقق ذاتيتها ومساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي أسوة ببقية التكتلات الموجودة في أنحاء مختلفة من العالم ، وبذلك فقط يمكن للدول العربية بمختلف هيئاتها أن تكون فاعلة ومساعدة من اجل التغيير لما فيه خير الوطن العربي.

و نظرا لإدراك الدول العربية لأهمية التكامل الاقتصادي فيما بينها لمواجهة التكتلات الاقتصادية العديدة و لمواجهةتحديات العولمة،وا ٍدراكها أيضا أن من مصلحتها الانطواء تحت إطار تكتل واحد مما يسهل عليها الاستفادة من مزايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد على أساس كتلة واحدة،وتقليص الآثار السلبية التي سوف تواجهها كل دولة تحاول انفراد الدخول إليه،فانه لاخيار أمام الدول العربية إلا أن تسعى بكل جهودها من اجل إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ في بداية سنة 1998،بعدما اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 59بتاريخ 17 فبراير1997تحت رقم1317،تحقيقا لمصالحها القطرية والعر بية المشتركة من جهة ومن جهة أخرى توفير من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية،والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة .

إن الاندماج العربي في نظام التجارة الحرة العالمية عبر تحرير التجارة الإقليمية،يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية :

-الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(وهذا ما تحقق لمعظم الدول العربية، باستثناء القليل، منها الجزائر).

-تفعيل و الرفع من أداء منطقة التجارة الحرة العربية(وهذا ما سنقف عليه لاحقا).

-الشراكة(الاورو-عربية) والتي تهدف إلى دمج الاقتصاديات العربية المتوسطية منفردة بالاقتصاد الأوروبي،والشراكة العربية الأمريكية .

الجزائر لم تبقى على الهامش في موضوع انضمامها للمنطقة وحتى وان تأخر تأخرا ملحوظا، حيث سلمت ملف انضمامها لجامعة الدول العربية في نهاية2008، أي بعد أكثر من عشرية على إعلان تأسيس المنطقة ودخولها حيز التنفيذ،بانضمام الجزائر تكون قد وضعت حدا للتردد الذي لازمها منذ سنوات،في هذا السياق أكد وزير المالية كريم جودي أن التحاق الجزائر بالمنطقة العربية للتبادل الحر يسمح لها بتطوير صادراتها وبالتالي تجارتها الخارجية من والى البلدان العربية المنظمة في هذا الفضاء،خاصة صادراتها خارج قطاع المحروقات.

من هذا المنطلق تكون الجزائر فتحت أفقا جديدا نحو التبادل التجاري العربي والمغاربي على وجه الخصوص على خلفية أنها تعد همزة وصل بين البلدان المشكلة للاتحاد المغربي.

هذا الانضمام وخلفياته كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع للإجابة على الإشكالية التالية:

"ما التقييم الموضوعي لانضمام الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر؟وهل استفادت منه أم لا في ظل ما تشهده البلاد والتجارة الخارجية من الانفتاح على العالم الخارجي؟"

إضافة إلى هذا السؤال الجوهري يمكن أن تندرج عدة أسئلة فرعية:

1- إذا كانت الدول العربية قد اعترفت بأهمية تكاملها الاقتصادي و سعت إلى تحقيقه طيلة سنين ،فما هي الأسباب التي حالت دون ذلك و أدت إلى تواضع منجزات التكامل الاقتصادي العربي ؟

2- هل تعد إزالة التعريفات الجمركية و القيود غير جمركية أداة كافية لزيادة حجم التبادل التجاري العربي.

3- إلى أي مدى تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة أولى نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

4- ما هي الإجراءات والتدابير التي مست قطاع التجارة الخارجية ؟ وما هو التصور لآفاق التجارة الخارجية في الجزائر،في ظل الانضمام؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحةندر ج الفرضيات التالية التي نراها أكثر الإجابات احتمالا:

1-آثار الانضمام إلى المنطقة سواء كانت ايجابية أو سلبية لم يقتصر على الجزائر فقط بل ستطول و تمس جميع الدول المنظمة و بدرجات متفاوتة.

2- تستطيع الدول العربية من خلال تكاملها الاقتصادي إيجاد مكان لهما وسط التكتلات الاقتصادية الموجودة في عالمنا المعاصر،شريطة توفير الإرادة السياسية في الدول العربية،حيث غيابها في الماضي أدى إلى فشل تجارب التكامل الاقتصادي العربي.

3-مازال نمو التجارة العربية البينية متواضعا و في حدود 10% حتى بعد إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية و إزالة الكثير من العقبات الغير جمركية، و هذا يدل أن المشكلة أبعد من مسألة رسوم و

ضرائب جمركية، وان هذه المسالة تحتاج إلى تشخيص و متابعة جدية.

4-لعل التأمل في أحكام منظمة التجارة العالمية،يوضح أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمت تحت وطأة ضغوطات منظمة التجارة العالمية ،أكثر مما تتم تحت وطأة الحاجة الفعلية لتكامل اقتصادي فعال.

5- يعتبر مشروع الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة و الانضمام الرسمي لمنطقة التجارة الحرة العربية تحديا للاقتصاد الوطني،مما يستوجب العمل على تأهيله والنهوض به.

أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا الموضوع، ينصب حول تحقيق الأهداف التالية:

1-تقييم أهمية منطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة للتبادل التجاري العربي البيني بصفة عامةو التجارة الجزائرية البينية مع الدول العربية بصفة خاصة.

2- دراسة و تحليل المستوى الذي وصل إليه أداء المنطقة في الفترة في الفترة (1998 – 2009).

3-تحديد المشاكل التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية.

4-الوقوف على وضعية التجارة الجزائرية مع دول المنطقة قبل وبعد الانضمام.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من واقع التغيرات الحاصلة في الاقتصاديات العالمية و انعكاساتها على البلدان العربية،هذا من جهة،ومن جهة أخرى إن متابعة نتائج تأسيس منطقة التجارة العربية الحرة على التبادل التجاري العربي البيني بعد مرور أكثر من عشرية على التأسيس و أكثر من سنتين على انضمام الجزائر لهذا التكتل العربي ذات أهمية في معرفة إلى أي مدى تعمل الاتفاقية و البرنامج في إطار الأهداف المخطط لها لتعزيز التجارة البينية و تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، و كذلك الوقوف على مستوى الذي وصلت إليه تجارة الجزائر مع الدول العربية ،وسبل تطويرها مستقبلا.

مبررات اختيار الموضوع :

لا شك أن تقييم منعكسات منطقة التجارة الحرة على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة، يفترض أن يتم بعد عدة سنوات ،إلا أننا فضلنا البحث في هذا الموضوع الآن للتعرف أولا بأول على الاتجاه العام للتجارة البينية الجزائرية ، بغية التعقب المبكر للمعوقات التي تحول دون نموها مع دول المنطقة، و كذا تحديد متطلبات ترقيتها أيضا.

إضافة إلى ذلك يمكن القول أن مبررات اختيار الموضوع، تنبع أساسا من أهميته و التي ترجع إلى عدة اعتبارات علمية وعملية منها:

1-قلة الدراسات التي تناولت موضوع منطقة التجارة الحرة من نفس الزاوية وبنفس المنهجية المقترحة، وبالتالي سيكون البحث جهد إضافي لإثراء المكتبة الجزائرية وللإنتاج والبحث العلمي.

2-تحسيس الدول العربية بضرورة الحفاظ على هذا المكسب والعمل المشترك على ترقيته إلى مصف التكتلات الاقتصادية العالمية.

3- حداثة هذا الموضوع خاصة وأنه يستقطب اهتمام كافة الناس المختصين منهم والعامة.

4-الحرص على دراسة قطاع التجارة الخارجية نظرا لمكانته في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة مدى تأثره خصوصا مع هذا الانضمام الفتي.

أما عن المبررات الذاتية فهي كمايلي :

1-الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالتجارة وا ٍبراز خصوبة البحث فيها.

2-محاولة المعرفة والخوض في غمار المواضيع المستجدة.

3-إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع.

حدود الدراسة :

الإطار الزمني للدراسة : إن التحكم في العناصر التحليلية للموضوع يستوجب تحديده من حيث مجال دراسته ، و الذي سيكون في الفترة (1945 – 1989) و تلك كونها المجال الزمني الذي عرف عدة محاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي على المستوى القطري و العربي ثم الفترة (1998 – 2009) و هذه الفترة عرفت تأسيس منطقة التجارة الحرة و التي تمكننا من معرفة أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربيةوالبرنامج التنفيذي على التبادل العر بي البيني،وكذا عرض الإصلاحات والمجهودات التي قامت بها الهيئات المسؤولة عن عمل هذه المنطقة ،و أخيرا فترة (2000-2010)و هي الفترة التي سوف نقف بدراسة واقع التجارة الإجمالية الجزائرية و بالخصوص التجارة البينية مع دول المنطقة .

الإطار الجغرافي للدراسة : كون الدراسة تنصب على تجارب التكامل الاقتصادي العربي ، وواقع منطقة التجارة الحرة و شركاء الجزائر التجاريين بالخصوص فلا يمكن تحديد إطار جغرافي للدراسة خاصة و نحن في عصر العولمة .

منهجية الدراسة:

بناءا على التساؤلات و الفرضيات التي صغناها، فإننا سنتبع في دراستنا ما يلي:

1-المنهج الاستنباطي: من خلال أداته التوصيف، فنستخدمه في عرض المفاهيم النظرية للتكامل الاقتصادي ، وعرض محاولاته العربية و أيضا نستخدم هذا المنهج في توصيف منطقة التجارة الحرة و خطوات برامجها التنفيذي ، أما الفصل الثالث فنستعمله في وصف الاقتصاد الجزائري و متطلبات تأهيله للاندماج في الاقتصاديات العالمية .

2-المنهج الاستقرائي والتحليلي: باستخدام أدوات الإحصاء في الفصول الثالثة و هذا لتحليل المؤشرات الكمية المطلقة و النسبية للتبادل التجاري العربي البيني و الجزائري البيني بشكل خاص لتتبع التغييرات

التي طرأت عليها خلال الفترة (1998 – 2009) بالنسبة لأداة منطقة التجارة الحرة وفي الفترة (2000 – 2010) بالنسبة لأداة التجارة الجزائرية .

تستمد الدراسة مادة التحليل من البيانات التي يتم نشرها من طرف مختلف الهيئات الرسمية العربية، الدولية و الجزائرية.

صعوبات البحث:

بالإضافة إلى الظروف الخاصة، فقد واجهتنا صعوبات جمة شكلت حجرة عثرة أمامنا للوصول إلى أفضل التحاليل والنتائج، نورد بعضها فيمايلي :

1–التضارب الكبير في الإحصاءات باختلاف مصادرها، الشيء الذي أخذ من وقتنا الكثير واستدعى منا الدقة والتحرز قصد انتقاء أفضل لما نراه أقرب من الصحة ولا يناقض الواقع.

2–أمام حداثة موضوع انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودراسة الآثار المحتملة الوقوع من جراء انضمامها على التجارة الخارجية، اصطدمنا بالنقص الكبير في المؤلفات والمراجع التي تعالج هذا الموضوع.

3–الممارسات والإجراءات الإدارية التي تعطل من فعالية البحث العلمي في الجزائر والذي يتعامل معه كأي عمل عادي.

أقسام البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وا إيضاح أهميتها، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في ثلاثة فصول، سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة عامة وفق مايلي:

حيث تطرقنا في **فصله الأول**، إلى موضوع التكامل الاقتصادي العربي معتبرين أن وضعه الحالي مرجح بين مطرقة التقدم والتطور وسندان التجزئة والتأخر، متناولين في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي و أمثلته العالمية.

المبحث الثاني: تحليل مضمون الاقتصاد العربي و مقومات تكامله.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي، الطموح، المحاولات و العقبات.

المبحث الرابع : كيفية تفعيل التكامل الاقتصادي العربي و سبيل تعزيزه .

أما في **فصله الثاني** فخصصناه لدراسة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،باعتبارها خطوة جريئة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،وتناولنا فيه المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض لأهم التجمعات الإقليمية العربية.

المبحث الثاني: تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودخولها حيز التنفيذ.

المبحث الثالث: الإطار القانوني، البرنامج التنفيذي و الهيكل التنظيمي للمنطقة.
المبحث الرابع: نظرة تقويمية لمستوى أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تعترضها.
أما في **فصله الثالث**،فسنستعرض فيه إلى واقع التجارة الجزائرية مع دول المنطقة بعد سنتين من الانضمام ،وكذا الوقوف على سبل تطوير قطاع التجارة الخارجية عن طريق تأهيل الاقتصاد الجزائري لضمان مستوى من التحدي،ولأجل ذلك تناولنا فيه المباحث التالية:
المبحث الأول: تحليل مضمون الاقتصاد و التجارة الخارجية الجزائرية الإجمالية والبينية قبل الانضمام.
المبحث الثاني: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة، سنة 2009.
المبحث الثالث: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة، سنة2010.
المبحث الرابع:إستراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته وأن يستفيد القارئ منه ولو بالشيء القليل، عسانا أن نفوز بأجري الاجتهادوالإصابة، وإن لم يكن ذلك فحسبنا أننا حاولنا والله من وراء القصد.

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي العربي بين مطرقة التقدم والتطور و سندان التجزئة و التأخر

مقدمـــة الفصـــل الأول :

من المتفق عليه أننا نعيش اليوم في عالم تتلاشى فيه المسافات وتتزايد وتتشابك وتتعقد فيه العلاقات بين الدول والتجمعات في عصر الوحدات الكبيرة الأكفأ والأقوى ، وقد أصبح من سمات العصر ، قيام وحدات سياسية كبيرة وتكتلات اقتصادية و سياسية ضخمة ، تتحرك في العلاقات الدولية بقوة و فعالية كبيرتين، ولعل من أهم هذه التكتلات نجد أوربا الموحدة ، مجموعة النافتا، مجموعة آسيان .... .

إن الوطن العربي يشكل وحدة اقتصادية واحدة بحكم وضعه الجغرافي ، وتكامل إنتاجه لان أجزائه جميعا متصلة فيما بينها، وهو يكاد يكون وحدة تكوينية شبه متجانسة موقعا وتركيبا و مناخا ونباتا ، كما يشغل حيزا جغرافيا ممتازا ، من حيث إشرافه على ثلاثة بحار هامة أو من حيث توسطه عند ملتقى قارات العالم الثلاثة .

لقد تزايد الاهتمام بقضية التكامل الاقتصادي العربي مند سنوات عديدة ، حيث أدركت الدول العربية شدة حاجاتها لهذا التكامل خاصة في ظل ضآلة قدرتها على الإنتاج بالمقارنة مع الكيانات الاقتصادية المختلفة السالفة الذكر ، ومدى تواضع نصيب الاقتصاد العربي (كميا و قيمة)من الاقتصاد العالمي و في التجارة الدولية ، ضف إلى ذلك أصبح التنسيق بين مختلف البلدان العربية من الأهمية الفائقة بمكان ، حيث لا تستطيع هذه البلدان مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية من دون جهود مضنية، كما يصعب القيام بها و وانجازها بنجاح و سرعة بصورة منفردة اعتمادا على القدرات الذاتية الضمنية.

يهدف هذا الفصل إلى الحديث على التكامل الاقتصادي العربي، و الذي سنقسمه إلى 4 مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي و أمثلته العالمية.

المبحث الثاني: تحليل مضمون الاقتصاد العربي و مقومات تكامله.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي، الطموح، المحاولات و العقبات.

المبحث الرابع : كيفية تفعيل التكامل الاقتصادي العربي و سبيل تعزيزه .

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي و أمثلته العالمية

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية و التطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن ، و هذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي و أساسياته إلى الاقتصادي " فاينز " سنة 1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة ، الحرية أو الحماية (1) لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين ، و أصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة و الشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة ...الخ ، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من الثمانينات من القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية و الموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية (2) وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع و تتزايد أهميتها في أواخر القرن العشرين و بداية الفرن الواحد و العشرين ، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية. (3)

---

(1) محمد رئيف مسعد عبده " التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية " ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 2005 ص 182.

(2)عبد الوهاب حميد رشيد " الدور التكامل للمشروعات العربيةالمشتر كة، الطموحات و الأداء " كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، القاهرة، 1985، ص 14.

(3) عبد الوهاب رميدي " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية،دراسة تجارب مختلفة " أطروحة مقدمة نيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007/2006 ص02.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي ومراحله

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج و البعض الآخر استعمل مصطلح التعاون و آخرون استعملوا مصطلح التكتل . ويرجع هذاالاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقتر ح بين مجموعة من الدول ، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل

إقليمي بين مجموعة من الدول من اجل إنشاء كتلة اقتصادية ، هنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الانجليزي(intégration) و في اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من في (Enteger) الذي يعني الشيءالمتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح (1) كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه و أحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم و التعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية ، و تتماشى مع هذه الملاحظة ، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي.

يوصف التكامل الاقتصادي بأنه حالة تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (2) و يوصف بأنه عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة(2).

أما الاقتصادي " ميردال " فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة ، و ذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم (3) .

وعرفه الاقتصادي " فيصل ما خلوب 1970 " أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على

---

(1) .سامي عفيفي حاتم " التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم " ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994، ص 222.

(2) حسين عمر " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية و التطبيق" دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص07.

(3) محمد هشام خوابكية " التكتلات الاقتصادية الدولية " مديرية المطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، 1972، ص 30.

الاستفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل ،و أوضح العالم " ما خلوب " بان مصطلح التكامل الاقتصادي قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع " فاينر 1950" الذي يعود له الفضل في وضع أسس نظرية الاتحاد الجمركي ، التي تمثل بحق نظرية جوهر التكامل الاقتصادي الليبرالي (1).

ويرى" فرنسوا بيرو " أن التكامل هو فعل يجمع عناصر لغرض تكوين كل، أو ينمي انسجام كل موجود من قبل (2).

تعريف " بالاسا (B.balassa)(1960)" انه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات قومية مختلفة ، و يشدد "روبنسون (Robnson) على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال (3).

و عرفه البعض (4) بأنه" عملية متصلة وانه بناء لشكل اقتصادي أكثر صلابة بحيث تزول فيه كل العوائق و القيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ بحيث يمكن الحصول على المؤسسات و الوسائل الخاصة بالتنسيق و التوحيد".

و عرفه البعض (5) بأنه" عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تتحدد درجاته المتصاعدة و التي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، وحدة اقتصادية، تكامل اقتصادي كامل".

---

(1)عبد القادر رزيق المخادمي " التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل "،د.م.ج، الجزائر، 2009، ص24

(2) فضبل رابح " التكامل الاقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة و الإقليمية " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، جوان 2004 ،ص23.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(4)أحمد مصطفى عفيفي " الاحتكار و موقف الشريعة الإسلامية منه في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية"، ط1، مكتبة وهبة، القاهر ة، 2002، ص 362.

(5).محمد لبيب شقير " الوحدة الاقتصادية العربية ،تجاربها و توقعاتها"الجزء(1)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ،1986، ص 45 .

و عرفه البعض (1) بأنه" تنسيق بين دولتين آو مجموعة من الدول يقوم على أسس الغرض منها اختفاء التباين و التمايز بين الوحدات الاقتصادية و تكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول".
و عرفه البعض (2) بأنه" تجميع عدة عناصر اقتصادية مبعثرة تكون اقتصادا جديدا أو كبيرا في الحجم أو تقوية اقتصاد موجود وغير متماسك ، و ذلك بغرض زيادة الناتج القومي ، ورفع الرفاهية الاقتصادية عن طريق تنشيط التبادل التجاري ، و التنسيق في إقامة المشاريع المشتركة و تنسيق السياسات الاقتصادية" .
أما الاقتصادي " دهو فمان " يقول بان قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار و عناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية (3) .
و يعرفه " تنبرجن "التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي و ايجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء و استبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية ، أما من الناحية الايجابية منه فيشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الانسياق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق و التوحيد بين هذه الدول (4)"

و يعرفه الأمريكي " أرنست (A.haas) " التكامل بكونه العملية التي تضمن تحول الولاءات و النشاطات السياسية و الاقتصادية لقوى في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة(5).

ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، إلا انه يمكن تحديد مفهوم شمولي له يتلخص في:

"إن التكامل الاقتصادي عملية اجتماعية و اقتصادية يتم بموجبها إزالة القيود و الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيه ، ويؤدي إلى تحقيق الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الوطني

---

(1)و (2)نزيه عبد المقصور مبروك "التكامل الاقتصادي العربي و تحريات العولمة مع رؤيا إسلامية" ، ط 01 ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006، ص 18 – 19 .

(3) yadwiga forowicz," économie internationale" benchemin, quebeq , 1995, p 625 .

(4)عبد الحميد عبد المطلب " السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة «ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 15.

(5)محمد بوعشة " التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، دراسة المفاهيم و النظريات " ط2 ،دار شما للنشر ، الجيزة ، 2009، ص 222 .

و الإقليمي ، و لذا يتمثل التكامل الاقتصادي في قيام مجموعة من الدول بالاتفاق على تخفيض القيود المفروضة على حرية التجارة فيما بينها بما في ذلك رؤوس الأموال ، لتصبح عند أقل من مستوى القيود المفروضة على تجارتها مع الدول الأخرى ".

كما أشار" د.محمد أحمد السريتي" أنه لقيام التكامل لا يشترط في الدول المكونة له أن تكون متجاورة جغرافيا ، كما لا يشترط أن يمتد التكامل ليشمل كافة السلع و الخدمات (1). و يتضمن العناصر التالية:

1) انه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية .
2) انه عملية تنسيق مستمرة و متصلة ، تتضمن مجموعة الإجراءات بهدف إزالة القيود .
3) هو عملية متكاملة بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع

الفرع الثاني: مراحله و أشكاله

يتخذ التكامل الاقتصادي عدة أشكال أو يمر بعدة مراحل و هذا حسب درجة التكامل الاقتصادي، حيث يبدأ بمنطقة التفضيل ، ثانيها منطقة التجارة الحرة ، ثالثها الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادي ، و سوف نتناول كل مرحلة من مراحله بالتحليل:

أولا – منطقة التفضيل : Preference area

تتمثل في" اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع و الخدمات فيما بينها ، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع و الخدمات مع الدول الأخرى ثابتة " و يعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل و مثاله – منطقة الكومنويلث– التي كونتها انجلترا مع مستعمراتها السابقة 1932 (2).

ثانيا – منطقة التجارة الحرة : Tree Trade Area

في إطار هذه المرحلة العملية للتكامل تلغى التعريفات الجمركية على حركة السلع و الخدمات فيما بين الدول قيد التكامل بشكل تدريجي أي بنسب متناقصة، ولا تستفيد غير الدول المشتركة من

(1)محمد أحمد السريتي" التجارة الخارجية" الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية،2009 ص 198 .

(2)نفس المرجع السابق، ص 200 .

هذه الامتيازات (1) ، فمنطقة التجارة الحرة تتسم بإلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها، مع الإشارة إلى أن ذالك لا يوجب فرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية أو الإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من الدول قيد التكامل بتعريفاتها الجمركية و حرية تقرير سياستها التجارية و تعديلها (2) .

إذن مما سبق يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة على أنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة مع الاحتفاظ كل دولة بتعريفتها إزاء العالم الخارجي.

و لعل أشهر مثال لمنطقة التجارة الحرة هي المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة (و التي EFTA) تكونت في 1960 من 7 دول و هي: بريطانيا ، السويد ، النرويج ، الدانمرك ، النمسا ،البرتغال (3) ،إلى جانب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى موضوع مذكرتنا.

ثالثا– الاتحاد الجمركي : Custome Union

و في هذه الصور من صور التكامل ، حيث يقتضي إزالة الرسوم الجمركية و التنظيمات أو القواعد المقيدة للتجارة بين أقاليم الاتحاد ، أما بالنسبة للشق الخارجي ، فالاتحاد يقتضي إنشاء تعريفة مشتركة وتنظيم تجارة مشتركة اتجاه الدول الأخرى ، فالاتحاد الجمركي على هذا النحو لا يخرج عن كونه تكتل بين دولتين أو عدة دول ، تزال فيها كافة الرسوم و القيود ، على أن يصبح هذا الاتحاد كتلة واحدة في مواجهة الخارج (بقية الاقتصاد العالمي)، فتفرض ضريبة ورسم موحد تجاه كافة الدول الغير أعضاء .(4)

---

(1) Robort boyer et AL"Mondialisation au-delà des mythes ", édition casbah , Alger , 1997 p 134 .

(2)حسين عمر. مرجع سبق ذكره ص 29

(3)أشرف أحمد العدلي " التجارة الدولية " دار رؤيا للطباعة و النشر، المعمورة ، 2006، ص 210.

(4)مصطفى سلامة " منظمة التجارة العالمية –النظام الدولي للتجار ة الدولية " ط1، دار الجامعة الجديدة للطباعة، الإسكندرية، 2006، ص190.

رابعا – السوق المشتركة : Common Market

في هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث الاتفاق على إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج كالعمل و رأس المال ، حيث يتم تشكيل سوق موحد يتم في إطارها إعطاء الحرية التامة لانتقال كل من السلع و الخدمات و الأشخاص و رؤوس الأموال و العمل (1).

من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست في 1958 من ستة دول : بلجيكا ، فرنسا ألمانيا الغربية ، ايطاليا ، هولندا و لوكسمبورغ ثم التحقت كل من انجلترا و الدانمرك و ايرلندا عام 1972. و تتفق السوق المشتركة مع الاتحاد الجمركي في كونها تعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، وتختلف عنه في السماح بحرية انتقال عناصر الإنتاج.

خامسا – الاتحاد الاقتصادي : Economic Union

إن هذه المرحلة تعلو المراحل السابقة، حيث بالإضافة إلى حرية انتقال السلع و الخدمات و كذا انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، يتم توحيد السياسات المالية و النقدية داخلها إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب(2). إذن يمكن القول أن الاتحاد الاقتصادي يختلف عن السوق المشتركة في توحيد السياسات المالية و النقدية مع استخدام عملة واحدة داخل الاتحاد، مثل هذا الاتحاد نراه في الو. م .أ ،الاتحاد الأوروبي فمنذ تاريخ توقيع معاهدة " ماسترخت في فبراير 1992 " و التي تهدف إنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي و الدول الأوروبية تسعى لتحقيق الاتحاد النقدي بإصدار عملة الأورو،وهذا ما تحقق فعلا.

سادسا – التكامل الاقتصادي الكامل : Total economic intégration

ينطوي اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل إضافة إلى شروط تحقيق الوحدة الاقتصادية السالفة الذكر، وجود مؤسسات بها سلطة عليها فوق سلطة الدول الأعضاء و بحيث يكون لقراراتها في

(1)علي عبد الفتاح أبو شرار " الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات " ط 1 ،دار المسيرة للطباعة ، عمان ،2007 ،ص 390 .

(2)سمير محمد عبد العزيز " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أطار العولمة "ط1 ،مكتبة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،2001، ص 160 .

الشؤون الاقتصادية و النقدية و الاجتماعية سلطة عليها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الوحدة الاقتصادية (1).

الشكل رقم(01) التكتل الهرمي لمراحل التكامل الاقتصادي

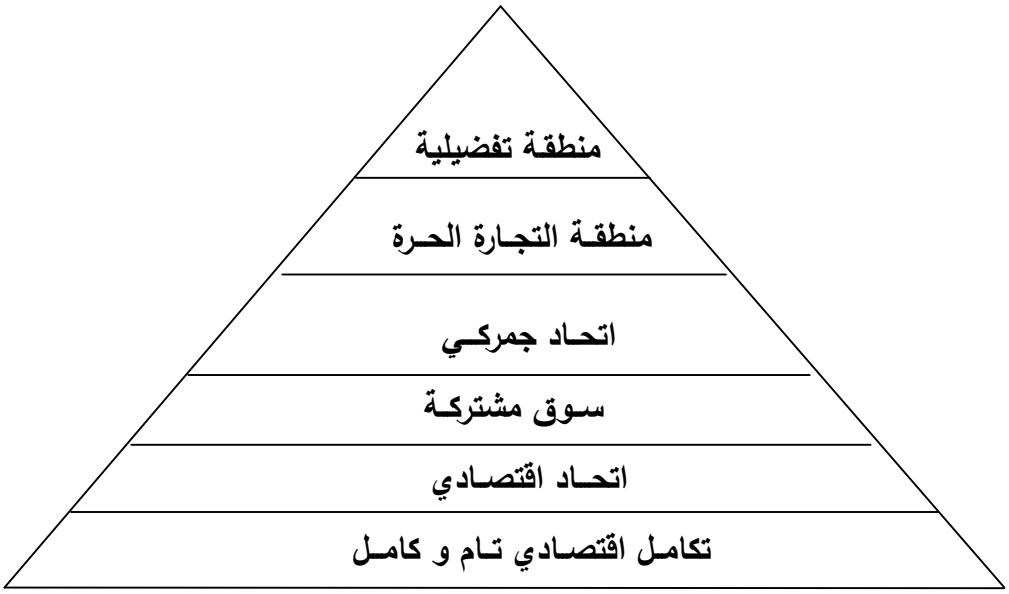

المصدر: من إعداد الباحث

(1) أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

الجدول (ف01-01) مصفوفة أشكال التكامل الاقتصادي الدولي

آليات التكامل / نماذج و مراحل التكامل	إلغاء الجمارك و نظام الحصص بين الأعضاء	نظام التعريفة و الفحص الموحدة	إلغاء قيود تحرك عوامل الإنتاج	توحيد و تنسيق السياسات و المؤسسات الاقتصادية
منطقة التجارة الحـرة	نعم	لا	لا	لا
الاتحـاد الجمركـي	نعم	نعم	لا/نعم	لا
السـوق المشتركـة	نعم	نعم	نعم	لا
الاتحـاد الاقتصـادي	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: فريد النجار " تسويق الصادرات العربية ، آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة " دار قباء للنشر ، القاهرة ،2002، ص 190

المطلب الثاني: دوافع و مبادئ التكامل الاقتصادي

لا شك أن الدول عندما تقدم على إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها فان هناك دوافع و أسباب تدفعها لتحقيق هذا التكامل، منها ما هو سياسي، و منها ما هو اقتصادي، و فيما يلي نتناول هذه الدوافع.

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي

أولا : الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول ومن ثمة فان العلاقة وثيقة بين التكامل و السياسة ، فقد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلة في التكامل ، أو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية ، أو وسيلة لدعم استقلالها السياسي ، و لزيادة قواها التفاوضية و دعمها (1) .

مثال: السوق الأوربية المشتركة ثم إيجادها بدافع تخوف الدول الأوربية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها ، و كذا تقسيم أمريكا و الاتحاد السوفيتي العالم إلى قسمين

ما يجب الإشارة إليه هو أن السياسة تؤثر في التكامل الاقتصادي حتى و لو لم يستهدف من التكامل أغراضا سياسية ، كما أن التكامل الاقتصادي إذا نجح و تطور فانه لا يبقي العلاقات السياسية على وضعها القديم سواء فيما بين الدول المشتركة في التكامل أو فيما بينها و بين الدول الأخرى، إذ يتعين إجراء التعديلات اللازمة للمواءمة مع الوضع الاقتصادي الجديد (2) .

و من الأمثلة التي تدل على أن المصالح السياسية تعد أهم أسباب إتمام التكامل الاقتصادي نجد :

1 – اتحاد الزولفرين الشرقية و zolleverein والذي كان تمهيدا لتحقيق الوحدة بين الألمانيتين الغربية، وهو اتحاد جمركي ثم خلال القرن 19 م ، حيث كان يعمل على تحقيق تقارب سياسي بعد تحقيق التقارب الاقتصادي (3).

2– التجمع الاقتصادي الأوروبي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية حيث كان ردا على التحديات السياسية التي واجهت أوربا ، حيث نصت معاهدة روما 1957 على توثيق الصلة بين دول الاتحاد و العمل على تنسيق السياسات و الانتقال إلى وحدة سياسية واحدة (4).

---

(1) إكرام عبدالرحيم " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي " مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص 49 .

(2) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(3) نفس المرجع السابق، ص22 .

(4)علي عبد الفتاح مرجع سبق ذكره، ص 402 .

ثانيا : الدوافع الاقتصادية للتكامل

يمكن إجمالها فيما يلي: (1)

1 – رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى رفاهية و معيشة المواطنين، وزيادة معدل نموها و تقوية مركزها.

2– تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيادي العاملة بصورة أفضل، و على نطاق أوسع فالمفروض أنه يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني و الوظيفي.

3– رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن هدم الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الإنتاج على نطاق واسع.

4بناء اقتصاد قو ي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج ، و ذلك بالعمل على إعطاء الأولوية للمبادلات التجارية بين دول الأعضاء أولا و حماية اقتصاديات التكامل من الانتكاسات و التقلبات.

5– تغيير و تحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول التكامل حيث يمنحها ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية و فرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطياتها الاقتصادية مجتمعة.

6– العمل على الاستقرار في جميع المستويات (الإنتاج، التوظيف، الأسعار، البطالة....) .

7– التعامل مع قضايا العولمة ، سواء بدعم التعاون الإقليمي من أجل مواجهة أثارها ، أو بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع آلياتها، و بخاصة قدراتها التكنولوجية بما في ذلك الاستفادة من التجارة الالكترونية ، والعمل على اجتياز الانقسام الرقمي داخليا و خارجيا.

8– تحقيق الأمن و الاستقرار في الإقليم و كذا الوحدة الأساسية و العمل على إشاعة السلام بين دول الأعضاء.

9– تطوير الموارد الطبيعية المشتركة و ترشيد الاستخدام للموارد المتاحة على نحو أفضل ، و لهذا الأمر أهميته بالنسبة للدول النامية التي تعاني تفاوت حاد في الندرات النسبية لمواردها القطرية .

10– إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية.

---

(1) راجع مايلي – عبد المنعم السيد علي " التكامل النقدي العربي (المبررات، المشاكل، الوسائل)"ط3، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1986، ص 41و61.

–صلاح الدين حسن السيسي " الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة ،س.ع.م، الواقع و الطموح "مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003، ص 63–64.

– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 130.

– نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص25.

الفرع الثاني : المبادئ التي يقوم عليها التكامل

اهتمت الاتفاقيات التكاملية الحديثة بتحديد المبادئ التي تراعيها الدول المشتركة في جهودها التكاملية، و من أهم المبادئ التي تنص عليها هذه الاتفاقيات و التي يجب احترامها و العمل بها من قبل الدول التكاملية نجد باختصار مايلي (1):

2- 1- احترام سيادة دول الأعضاء، و ضمان سلامة أراضيها.

فض النزاعات سلميا ، بما في ذلك التي تعوق مسار التكامل أو التي تترتب على بعض إجراءاته

3- ضمان المساواة و العدالة في توزيع منافع التكامل بين دول الأعضاء.

4-الالتزام بمبدأ عدم الاعتداء بين دول الأعضاء والعمل على شيوع السلم و الأمن و الاستقرار.

5-تكثيف التعاون و تقوية التضامن و الاعتماد المتبادل، و تعزيز الروابط التاريخية، الاجتماعية و الثقافية المشتركة.

6-تنسيق السياسات و مراعاة التكامل بين البرامج التي تعتمدها دول الإقليم ، حرصا على تبادل النفع.

7-العمل على رفع مستوى المشاركة الشعبية في الأنشطة التكاملية، وصولا إلى ما يمكن اعتباره مواطنة إقليمية، كما هو الحال في الاتحاد الأوربي.

8- احترام حقوق الإنسان داخل دول التكامل و حمايتها، وهو ما زاد الاهتمام به أكثر في الآونة الأخيرة، و اتخذ في بعض الأحوال شكل عقد مواثيق إقليمية مستمدة من المواثيق الدولية في هذه المجالات.

9- الاندماج التدريجي للاقتصاديات الإقليمية في الاقتصاديات العالمية و خاصة بعد أن تخلت الدول و الأقاليم عن مبدأ الانطواء على النفس.

10- إشاعة الديمقراطية و تداول السلطة، خاصة بعد اتضاح مخاطر النظم الديكتاتورية على شعوبها و الشعوب المجاورة، و أهمية المشاركة الشعبية.

11- تفادي الآثار السلبية للمحاولات القطرية لإعادة الهيكلة الاقتصادية على الدول الأخرى في الإقليم وخاصة ما قد تنطو ي عليه تلك الإجراءات من فرض قيود على المعاملات البينية أو استخدام أدوات نقدية لتصحيح الخلل في موازين المدفوعات أو محاربة جذب رؤوس الأموال الأجنبية على حساب الدول الشريكة.

---

(1) محمد محمود الإمام "تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي " ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 574- 575.

المطلب الثالث: مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

يتوقف نجاح التكامل ، بل واستمرار يته على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء ،هذه المزايا ليست بعيدة المنال ، إذا أخذتها الدول التكامل الاقتصادي مأخذ الجد و يمكن إبرازها على النحو التالي:

1- اتساع حجم السوق : يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق ، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع و مجالا أكبر ، حيث في حالات عديدة ينجم عن اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل التكامل هذا من جهة و إلى تخصص كل إقليم في إنتاج السلع التي يتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية من جهة أخرى (1) .

2- تنويع فرص استغلال الموارد و زيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة، فامتداد حدود الدولة اقتصاديا و زيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه ، و تزيد من اعتماد دول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع و عوامل الإنتاج (2) .

مثال: الاتحاد الأوربي، الصناعة ناهضة في بريطانيا و فرنسا و الزراعة متقدمة في هولندا والتعدين على درجة بالغة من الأهمية في لوكسمبورغ، فقيام الاتحاد زاد بلا شك في الاعتماد الأعضاء على بعضها البعض(3).

3 - تصبح عملية التنمية الاقتصادية بعد الوحدة أسهل و أيسر مما لو قامت بهياكل دولة مستقلة عن الأخرى، فالتكامل الاقتصادي بين الدول يضع سياسة عامة مستهدفة استغلال الإمكانيات الاقتصادية لمختلف الدول(4).

4- حرية انتقال رأس المال و العمل : كذلك يؤدي التكامل الاقتصادي إلى حرية انتقال رأس المال و العمل من البلد أقل إنتاجية حدية إلى البلد أكثر إنتاجية ، حيث يكون الانتقال في مصلحة الدولة المرسلة والمستقبلة ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة .

---

(1) إكرام عبد الرحيم مرجع سبق ذكره، ص 60.

(2) أشرف أحمد العدلي مرجع سبق ذكره، ص 213 .

(3)علي عبد الفتاح أبو شرار مرجع سبق ذكره، ص 403 .

(4)نزيه عبد المقصود مبروك مرجع سبق ذكره،ص 33 .

5- خلق فرص العمالة في الدول المتكاملة : إن اتساع حجم السوق و زيادة الاستثمارات يؤدي إلى خلق فرص العمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين ، وبالتالي القضاء على مشكل البطالة (1) و الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل و على نطاق أوسع.

6- زيادة معدل النمو الاقتصادي : عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار فاتساع نطاق السوق و زيادة الطلب ، يجعل الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة الدخل القومي و إلى زيادة قوة مركز الدولة الاقتصادي في المحيط الدولي (2).

7- تؤدي التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق الوفرات الاقتصادية و الذي يستلزم توافر البنية الأساسية الجيدة كتوافر شبكة الاتصالات و المواصلات و التي من شأنها انتقال السلع من سوق إلى آخر داخل الدول المتكاملة .

8- أخيرا لتحقيق هذه المزايا يتطلب وجود حدا أدنى للثقة المتبادلة بين الحكومات المنظمة للتكاملو هذا لا يأتي إلا باتفاق القطاعات المختلفة للدول على ضرورة تبادل الثقة و العمل على التضحية ببعض المصالح الوطنية من أجل تحقيق مصالح أفضل على المستوى الإقليمي.(3)

الفر ع الثاني : مشاكل التكامل الاقتصادي

للتكامل للاقتصادي مز ايا و منافع متنوعة ، إلا أنه لايخلو من العيوب و المشاكل ، فتكتنفه الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل ،كما ينشا البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل، و من أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي :

أولا: مشكل التعريفة الموحدة

من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي. إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات

---

(1)نفس المرجع السابق، ص 36.

(2)فؤاد أبوستيت " التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة " الدار المصرية اللبنانية للطباعة ، القاهرة ،2004، ص 16.

(3) محمد محمود الإمام"تجارب التكامل و....." مرجع سبق ذكره، ص572.

المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها و هذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية. و البعض الآخر ، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر ، كاستعمال المواد و السلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية.

ومن أمثلة ذلك ، ما حدث في بريطانيا ، عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدتها ، إذا ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها و مسؤولياتها(1)

ثانيا : مشكل الحماية الجمركية

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل ، و اختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية ، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو ، و بالتالي صعب التخلي عن الحماية في دولة ما ، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى و خاصة التي تنتج بتكاليف أقل ، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية. من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية و النقدية)، فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء و العكس للبعض الأخر ، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل . كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها،وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد " البنيلوكس " سنة 1948 .

(1) بكري كامل " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية للنشر، بيروت ، 1988 ، ص130 .

كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى ، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة و الإنتاج و الاستثمار، وما تنجم عنه ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية ، لاستخدام الموارد و زيادة النفقات الإنتاجية (1).

ثالثا: مشكل توزيع الإيرادات و تعويض الخسائر

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل. وهنا تثور المشكلة، إذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم ؟.

1) يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع و الموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ مالي إجمالي معين للدول الصغيرة فيه و ذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد و مثال ذلك ، ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا و موناكو سنة 1965 .

2) يرى فريق أخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان (2)

كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض الدول من الإيرادات الجمركية ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء و تباينها في المساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي.

مما تقدم ذكره حول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي ، يمكن القول بأن هذا الأخير أصبح له أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين ، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية ومتسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية . فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل بما يستجيب لتلك التحولات،وفي المطلب الموالي سنقف وفي عجالة عند أهم هذه الترتيبات.

---

(1)بكري كامل ،نفس المرجع السابق، ص 314 .

(2)عبد الوهاب رميدي ، أطروحة الدكتوراه،مرجع سبق ذكره،ص25.

المطلب الرابع : عرض سريع لأهم التكتلات الاقتصادية الدولية

شهد الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية و في النصف الثاني من القرن الـ 20تطورا كبيرا ، من أهم ملامحه قيام العديد من التكتلات الاقتصادية في أوروبا و أمريكا الشمالية و اللاتينيةو القارتين الآسيوية و الأفريقية ، أصبحت هده التكتلات موضوع بحث و اهتمام العديد من الاقتصاديين مثل" فاينر، ميد ، تنبرجن" " خاصة بعد أن برهنت و أثبت أهميتها و أثرها على النمو الاقتصادي للدول المتكاملة و زيادة حجم التبادل التجاري و تحسين ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى توفير العملات الصعبة التي يتم استخدامها في عمليات التنمية الاقتصادية.

في هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة لبعض تجارب التكامل الاقتصادي حول العالم.

الفرع الأول : الاتحاد الأوروبي : The European- union (E, U)

وهو أكبر و أهم التكتلات الاقتصادية الأوروبية ، و الذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة بعد أكثر من 60 سنة من النشاط بدأ من مشروع " شومان " لإنشاء جماعة الفحم و الصلب سنة 1951و صولا للوحدة النقدية مع بداية الألفية الثالثة ، لقد انتقل هذا التكتل من مجموعة أوروبية مشتر كة إلى اتحاد أوروبي عبر مراحل .

أولا: التطور التاريخي:

حتى لا نستغرق في التفريغات التاريخية، نكتفي في هذا المقام بعرض لأهم المحطات التي مر بها إنشاء الاتحاد الأوروبي ليتجسد واقعا ملموسا له وزنه المؤثر على باقي العالم، و ذلك من خلال هذه الكر ونوجيا:

1- في 1951/04/18 : فرنسا و ألمانيا و ايطاليا و بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ تؤسس مجموعة الفحم و الصلب الأوروبية في إطار مبادرة أطلقها رجل الدولة الفرنسي روبير شومان .

2- في 1957/03/25: الدول الست نفسها توقع معاهدة روما التي تأسست بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و تأسست في اليوم نفسه المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

3- عام 1962: قيام هذه الدول سياسة فلاحيه موحدة (1).

4- 1967/07/01 : اندماج مجموعة الفحم والصلب الأوروبية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية

(1)العشري حسن درويش " التجارة الخارجية " دار الرشاد للطباعة، القاهرة، 1978، ص 223 .

للطاقة الذرية معا في المجموعة الأوروبية .

5-1970: رئيس وزراء لوكسمبورغ السابق يضع خطته الطموحة التي رسم فيها تفاصيل إستراتيجية لتحقيق الوحدة النقدية بحلول 1980 .

6- عام 1972 : إنشاء نظام الثعبان النقدي Le serpent monétaire

7- مارس 1979: إطلاق النظام النقدي الأوروبي بقيادة فرنسا و ألمانيا بأسعار صرف مربوطة بوحدة النقد الأوروبية، لكن الأسعار تظل قابلة للتعديل عبر آلية ضبط الأسعار الصرف الأوروبية.

8- 1981/01/01 :الدخول إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية C.E .E

9- ديسمبر 1985: قمة المجموعة الأوروبية تتفق على سن القانون الأوروبي الموحد لإنشاء سوق موحدة بحلول عام 1992 .

10- 1986/01/01 : الوحدة الاقتصادية الأوروبية تحتوي على 12 دولة بدخول إسبانيا و البرتغال.

11- **فبراير 1987:** تسعة من زعماء المجموعة الأوروبية يوقعون رسميا على القانون الأوروبي الموحد.

12- أبريل 1989 : تقرير " ديلور " الذي وضعه رئيس اللجنة التنفيذية الأوروبية يحدد خطة بثلاث مراحل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية .

13- ديسمبر 1991 : اتفاق الدول الأعضاء في قمة " ماستريخت " على مواصلة مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية بعد فشل نظام الثعبان داخل النفق، و قد تضمنت الاتفاقية خلق اتحاد نقدي اقتصادي أوروبي مدعوم ببنك مركزي أوروبي بحل محل البنوك المركزية الأوروبية (1).

14- 1992/02/07 : إمضاء معاهدة " ماستريخت و انطلاقا من المعاهدة أعلن عن الاتحاد الأوروبي و التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 (2).

---

(1) مغاوري شلبي " اليورو ، الآثارعلى اقتصاد البلدان العربية و العالم " زهراء الشرق ، القاهرة ، 2000، ص132

(2) Jean marc foret" droit et pratique de l'union européenne" , 3 eme édition , gualin éditeur، paris , 2001, p 24 .

15- 1995/01/01: 15 دولة في الوحدة النقدية الأوروبية بانضمام كل من النمسا، فنلندا و السويد (1).

16- ماي 1998 : زعماء الاتحاد الأوروبي يقرون رسميا طرح اليورو و بمشاركة مبدئية من كل من النمسا و بلجيكا و فنلندا و فرنسا و ألمانيا و ايرلندا و ايطاليا و لوكسمبورغ و هولندا و البرتغال و أسبانيا، أما بريطانيا و الدانمرك و السويد فقد اختارت عدم المشاركة في الوحدة النقدية حاليا في حين اعتبرت اليونان غير مؤهلة للاشتراك (2).

17- 2001/01/01 : اليونان تنظم إلى العملة الموحدة بعد جهود كبيرة لتحسين وضعها الاقتصادي لتصبح العضو ال 12.

18- 30 أوت 2001 : البنك المركزي الأوروبي يكشف النقاب عن أوراق النقد و القطع المعدنية من فئات اليورو المختلفة التي سيتداولها الأوروبيين في 2002 (3) .

19- 2002/01/01 : بداية استخدام اليورو في النشاطات اليومية للدول الأعضاء(4) .

20- 2004/05/01 : انظم عشر أعضاء إلى الاتحاد الأوروبي هم قبرص ، التشيك استونيا ، هنغاريا لتوانيا ، مالتا ، بولندا ، سلوفاكيا ، سلوفينيا و لاتفيا(5).

---

(1)علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص403-404.

(2)مقدم عبيرات"اثر ظهور الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاديات العربية..."بحث مقدم إلى الملتقى الدولي"اليورو واقتصاديات الدول العربية،فرص وتحديات" جامعة الاغواط،18-2005/04/20.

(3) Gean –Pierre faugere " économie européenne " 2 eme édition, presses de science dalloz, Paris ،2002 ،p 63.

(4)هايكل دبيلر "ما بعد التكامل، تدعيم خيارات أوربا الاجتماعية....، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، العدد 2، جويلية 2004، ص8.

(5) فرج شعبان " التجارة و الاستثمار كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي " ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية و نقود ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف . 2003، ص 38 .

ثانيا: أهداف الاتحاد الأوروبي (1)

لعل أهم ما يميز الاتحاد الأوروبي أن الاندماج الأوروبي يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماستريخت ، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية اللازم توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي و الوحدة النقدية و تتجلى أهدافه في :

1- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة و طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية ، وا لغاء القيود التعريفية ، والقيود الكمية و التمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي .

2- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق و تفاعل قوى العرض و الطلب و احترام مبدأ المنافسة و زيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية .

3- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات و الموارد ، و بما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي و العلمي و الثقافي.

4- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و الاستقرار في أوروبا، و إقامة البنك المركزي الأوروبي، و تحويل وحدة النقد الأوروبي من وحدة حسابية إلى وحدة نقدية حقيقية وهذا ما تحقق فعلا.

5- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، وكذا زيادة معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي و الرواج المطلوب في الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي الأوروبي.

ثالثا: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

ومن أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة و الرئيسية و الحصول على تماسك سياسي أكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو هي كالتالي:

1) المفوضية الأوروبية: European commission

مقرها في بروكسل – بلجيكا – وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي ، و مسؤولة عن تنفيذ و تطبيق بنود اتفاقية روما و قرارات مجلس الوزراء، وتتحدث المفوضية باسم الاتحاد الأوروبي بناء

(1) حشماوي محمد " الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 98- 99.

على تفويض محدد من قبل مجلس الوزراء (1).

2) مجلس الوزراء : Council of ministres

يمثل الوحدة الإدارية التي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل المتواجدة على نطاق الاتحاد ولا يستطيع مجلس الوزراء القيام بهذا الدور إلا بناء على اقتراح من المفوضية ، في البداية كان يتطلب اتخاذ القرار الموافقة بالإجماع من أعضاء مجلس الوزراء ، و لكن الآن يتطلب موافقة الأغلبية في المجلس .

3) البرلمان الأوروبي : European parliament

ينتخب البرلمان الأوروبي من قبل الناخبين في الدول الأعضاء في الاتحاد ،و البرلمان لا يمثل هيئة تشريعية تحرر القوانين لأن المفوضية هي التي تقوم بهذه المهمة ، وعليه فان البرلمان هيئة للرقابة و المشورة ، وله الحق في إقامة المفوضية الأوروبية أو عزلها و ذلك بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين .

4) محكمة العدل الأوروبية : European court of justice

وظيفتها الرئيسية تتمثل في تفسير القوانين و فض النازعات بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفراد أو شركات، أو حكومات قومية و قراراتها ملزمة لجميع الأطراف في الاتحاد الأوروبي(2).

5) المجلس الأوروبي : European council

دخلت اتفاقية تأسيس المجلس الأوروبي في جويلية 1987 ،و يضم حسب الاتفاقية رؤساء الدول أو الحكومات و رئيس المفوضية الأوروبية ، ويجتمع ثلاثة مرات في السنة عل الأقل ، و يمكن إجراء اجتماعات غير عادية إذا ما دعت الحاجة لذلك(في 17فيفري 2003 اجتمع المجلس الأوروبي في دورة غير عادية لتحديد الموقف الأوروبي من الغزو الأمريكي للعراق)،كما يحدد التوجيه السياسي للاتحاد الأوروبي، وعلى رئيس المجلس إرسال إلى البرلمان التقارير الخاصة باجتماعاته المنعقدة،

(1)علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 405.

(2)علي توفيق الصادق " التكامل الاقتصادي العربي "ط1 ، الشركة الغربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2010 ، ص37

كما يمكن لرئيس المجلس الأوروبي دعوة وزراء الشؤون الاقتصادية و المالية للمشاركة في دورات المجلس وهذا بعد أن أصبح هذا الأخير مهتم بالعلاقات المر تبطة بالاتحاد الاقتصادي و النقدي (1).

الشكل رقم(02) مؤسسات الاتحاد الأوروبي :

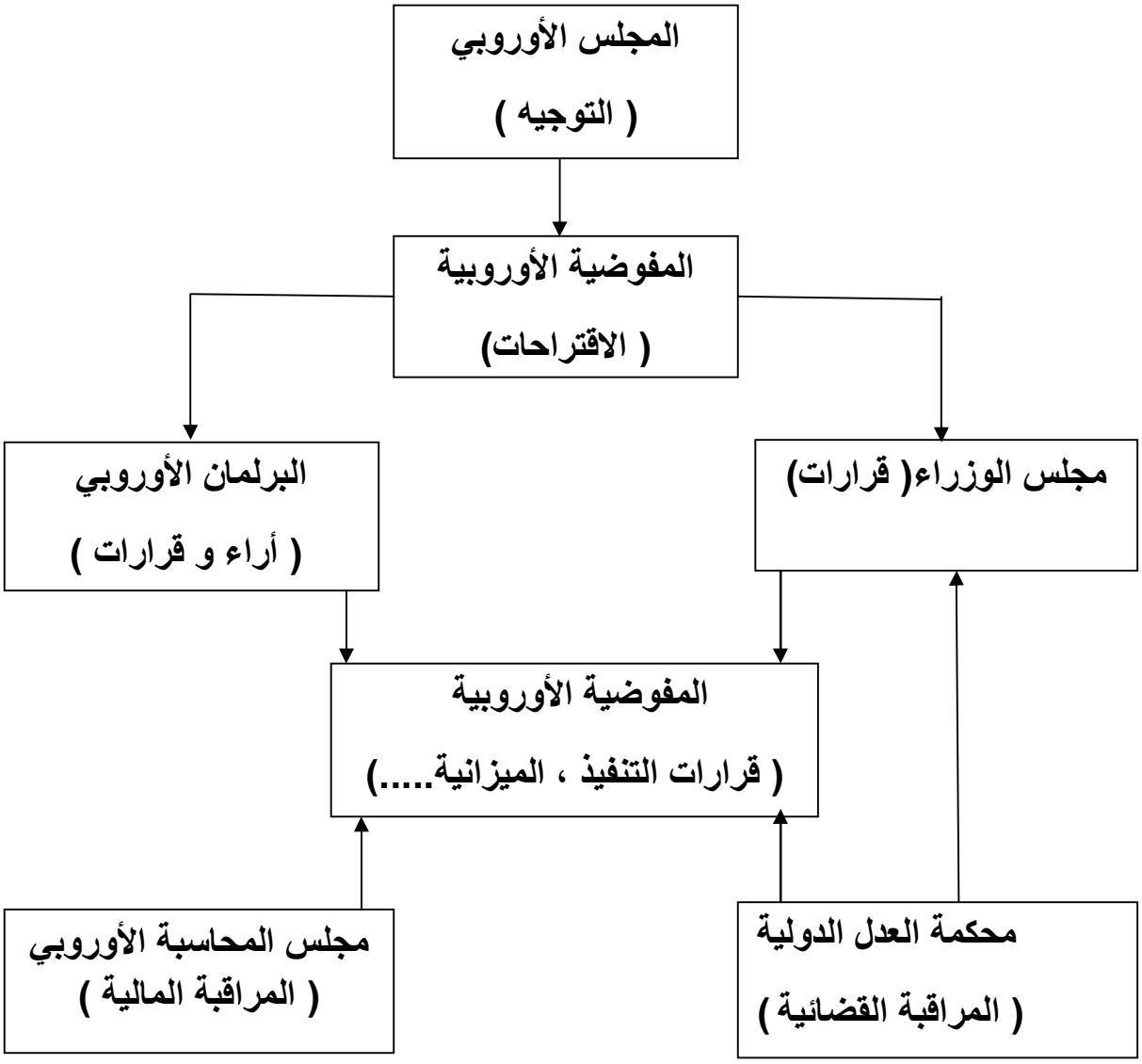

المصدر:

Jean claude zarka, Ibid. p29.

(1)Jean claude zarka " l'essentiel des institutions de l'union européenne " 7 eme édition، Gualino éditeur، ,paris , 2004, p 32-33.

إذن يمكن القول أن التكامل الاقتصادي الأوروبي يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي بتعداد يفوق 450 مليون نسمة، ويمثل قوة إنتاجية علمية، وتكنولوجية و مالية و اقتصادية هائلة.

الفرع الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)

North American free Trade Agreement (NAFTA)

بدأت هذه الفكرة بالظهور في عهد الرئيس جورج بوش الأب الذي تميز بالركود، و ذلك بالبحث عن حل للخروج من حالة الركود إلى حالة الانتعاش ، فوجد الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها تحرك عملية النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار، و عليه فكرت الو. م. أ في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها و بين كندا و المكسيك إلى أن المشروع أجهض من الديمقراطيين المعارضين.

وفي عهد " بيل كلينتون " تم إحياءه و ذلك بتوقيع كل من الو. م.أ ، كندا و المكسيك على اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (1 يناير 1994) (1) مع ترك الباب مفتوح أمام باقي بلدان أمريكا للانضمام .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ابتداءا من 1989/01/01 ، جاء بسب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل من لو.م.أ و كندا ، حيث ازداد حجم التجارة و الاستثمارات من 131 مليار دولار إلى 375 مليار دولار العام 1990 بمعدل 33.6% كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 14.8 مليار دولار عام 1987 إلى 20.2 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 36.5% ، ونمت أيضا استثمارات الو.م.أ المباشرة في كندا من 57 مليار دولار عام 1987 إلى 71 مليار دولار عام 1990 ، أي بمعدل نمو 24.6% وازدادت الاستثمارات الكندية في الو.م.أ بنسبة 50 % أثناء الفترة 87م– 90م من 22 مليار دولار إلى 33 مليار دولار (2) .

ويضاف إلى هذا السبب سببا آخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية و الكندية في المكسيك، إلى جانب سعي الو.م.أ إلى تكوين تكتل اقتصادي يكفأ مع التكتل الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية في أول يناير 1993 و لذلك يمكن القول إن إستراتجية التكتل الاقتصادي

(1)عبد القادر رزيق المخادمي"التكامل الاقتصادي في...." مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2)حشماوي محمد " مرجع سبق ذكره ، ص 99.

لأمريكا الشمالية هي إستراتجية دفاعية هجومية (1) .

أهدافه: يسعى هذا التكتل إلى تحقيق الأهداف التالية (2):

1- زيادة معدلات النمو للبلدان الأعضاء.

2- إلغاء الحواجز الجمركية، تحرير التجارة و زيادة الاستثمارات.

3- زيادة الاستثمارات الأمريكية و الكندية في المكسيك لزيادة فرص العمالة المكسيكية و كذا فتح السوق المكسيكية أمام السلع الأمريكية التي كانت مغلقة.

4- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث، القائم على المزايا النسبية و التنافسية لكل دولة.

5- زيادة القدرة لدى دول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى.

6-محاولة تعزيز موقف الو.م.أ في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي ، وتنشيط التجارة العالمية و محاربة انتشار الكساد الاقتصادي ، و مواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا و اليابان .

الفرع الثالث: رابطة دول الجنوب شرق آسيا (الآسيان)

لعبت كل من هذه الدول تايوان ، هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، اندونيسيا ، الفلبين و ماليزيا دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية و يطلق عليها مصطلح النمور الأسيوية ، نجحت هذه الدول الأسيوية في تطوير و نمو اقتصادياتها مما جعل الأنظار تتجه إليها فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية أبرزها (الآسيان) و تم ضم الصين لعضويتها .

(1)Christian deblack" zone de libre – échange des Amériques et intégration en profondeur asymétriques "édition l' harmattan, paris, 2003, p 316.

(2)حشماوي محمد مرجع سبق ذكره ص 100

النشأة: وقع وزراء خارجية خمسة دول وهي : أند ونسيا، سنغافورة ،ماليزيا، تايلاند و الفلبين إعلان بانكوك بإنشاء الرابطة (1964/08/08)، ثم انضمت سلطة بروناي للرابطة بعد أسبوع من استقلالها في 1984 وأصبحت الفيتنام العضو السابع في جويلية 1995، وتقدمت الدول الثلاثة كمبوديا، لاوس،ميانمار بطلب العضوية سنة 1996 م فقبلت عضوية لاوس وميتانمار سنة 1997م وأجلت عضوية كمبوديا حتى تاريخ 1999/04/30 ، وفي 29 نوفمبر 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020 (1).

إضافة إلى هذه التكتلات الكبرى التي تقودها الدول القوية ، شهدت إفريقيا وأمريكا اللاتينية عددا من التجمعات و التكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأوزان الضعيفة الأثر في الاقتصاد العالمي، لأنها كانت تتشكل من دول ضعيفة التقدم الاقتصاديو التكنولوجي ومساهمتها في التجارة لا تمثل وزنا.ويلاحظ أن التكتلات تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد للزيادة في حجم التجارة الدولية و تعميق الاعتماد المتبادل .

و أهمية هذه التكتلات ، جعلت الدول الكبرى والعملاقة اقتصاديا وحتى الصغيرة تبحث عن أشكال جديدة للتعاون والشراكة الاقتصادية للاستفادة من أسواق أوسع وأكبر،فماذا يا ترى عن وضعية الاقتصاديات العربية وتكاملها هذا ما ستحاول الإجابة عليها في المباحث المتبقية من الفصل الأول .

(1) محمد محمود الإمام"تجارب التكامل....." مرجع سبق ذكره، ص280.

المبحث الثاني : تحليل مضمون الاقتصاد العربي و مقومات تكامله

تتشابه إلى حد كبير الدول العربية ، في بنيتها الاقتصادية و المؤسسية العامة كما شهد اقتصادها خلال الفترة السابقة تغيرات شملت العديد من المجالات ،و يرجع ذلك إلى الرغبة الكبيرة للدول العربية بالتفتح على العالم الخارجي ، والتأقلم مع الوضع الجديد و التي من خلالها يمكن قراءة وضعيتها على خارطة المنافسة العالمية التي تتسم بأنها عملية شرسة للغاية ، لا يصلح البقاء فيها إلا للاقتصاديات القوية.

في هذا المبحث سنتطرق بالتحليل إلى الجوانب التالية : تقديم الوطن العربي (المساحة – السكان – القوى العاملة)، السمات و الخصائص التي يمتاز بها الاقتصاد العربي ، واقع التجارة العربية الإجمالية و البينية و أخيرا المقومات التي يزخر بها الوطن العربي لقيام التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: تقديم الوطن العربي

الفرع الأول: الموقـع و المساحـة

يضم الوطن أو الإقليم العربي 22 دولة تشمل رقعة جغرافية متصلة وقعت في قارتين (أسيا و إفريقيا) مساحتها 13.68 مليون كلم2 باستثناء إقليم الصحراء الغربية و مساحته 26.6 كلم2 ، و يقع الوطن بين دائرتي عرض 2°و37.5°شمالا و بين خطي طول 60°شرقا و 17° غربا ، ويحتل 10.2% من مساحة اليابسة ، و يطل على البحر الأحمر و البحر الأبيض و الخليج العربي و كذا على المحيطين الأطلسي غربا و الهندي شرقا أما الدول العربية فهي " الأردن ، الإمارات ، البحرين تونس الجزائر، جزر القمر ، جيبوتي ، السعودية ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان فلسطين قطر الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن ، ليبيا " (1)

الفرع الثاني:السكـان

قدر إجمالي عدد السكان الوطن العربي في سنة 2008 –331.997.000 نسمة وب 339.991.000 نسمة في 2009 ، وقدر معدل النمو السكاني بنحو 2.41%، وهو أعلى معدل نمو في السكان مقارنة بالدول النامية الأخرى (1.4%)، و الدول المتقدمة (0.5%) و أقل من مجموعة الدول الإفريقية (2.6 %) .(2)

---

(1) نفس المرجع السابق،ص473.

(2) النشرة الإحصائية للدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.

أما الكثافة السكانية فتختلف من بلد إلى آخر فنجدها (3ن/كلم2) في موريتانيا مقابل 1719ن/كلم2 فيالبحر ين.

و مما يجب الإشارة إليه هو أن المعدل المرتفع للنمو السكاني لم يصاحبه تحسن في تقديم بعض الخدمات للمواطن العربي ، كالخدمات الصحية ، توفير المياه الصالحة للشرب ، الصرف الصحي الكثافة الطلابية في المدارس و الجامعات ، معدلات القيد في مرحلة التعليم ، معدلات الأمية ، حيث نجد اختلاف من بلد إلى آخر فهي مرتفعة(أي الخدمات المقدمة) في دول الخليج العربي ، و منخفضة في دول أخرى خاصة موريتانيا وفلسطين .

الفرع الثالث: القوى العاملة في الوطن العربي

تشير التقديرات المتاحة إلى أن حجم القوى العاملة في الدول العربية يصل إلى ما يقارب 41.1 %من إجمالي سكان الوطن العربي لسنة 2008 مع تسجيل نسبة 28.2 % يد عاملة من النساء و نسبة القوى العاملة في الوطن العربي نسبة صغيرة مقارنة مع الدول المتقدمة ، وهذا راجع لفتوة المجتمع العربي و إلى الأعراف السائدة لدى بعض الدول العربية حول منع النساء من ولوج عالم الشغل(1).

و مما يلاحظ أيضا، هو تزايد معدل نمو في القوى العاملة في الوطن العربي، حيث تم تسجيل نسبة نمو قدرها 3.2 %خلال الفترة 1995–2004 (2) لترتفع إلى نسبة 3.6 %خلال الفترة 1995 – 2008 و يعود الارتفاع النسبي ، إلى دخول أعداد متزايدة من الشباب لسوق العمل .

و مما يجب الإشارة إليه معاناة المجموعة العربية من ظاهرة البطالة بنوعيها السافر و المقنع الأمر الذي يؤثر بالسلب على الاقتصاد العربي ، حيث رغم هذا الارتفاع فان مهنا كثيرا تعاني من الافتقار للأيادي العاملة المدربة ، خاصة في الصناعة التكنولوجية المتطورة مما يلزم على الدول العربية توفير أكثر من 4 ملايين وظيفة لإبقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالي، وذلك بتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، الجدول الموالي يوضح معدلات البطالة في الدول العربية.

(1)المدير العام لمنظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، بتاريخ 23 فبراير – 1 مارس 2008، شرم الشيخ.

(2)تواتي بن علي فاطمة"واقع وأفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية ونقود،جامعة الشلف،2007،ص60.

جدول (ف01 –02) معدلات البطالة في الدول العربي

معدل البطالة	الدولة المعنية به
أكثر من30%	جيبوتي الصومال موريتانيا.
20%–30%	فلسطين.
15%–20%	السودان ليبيا اليمن.
10%–15%	الأردن تونس الجزائر العراق لبنان.
05%–10%	السعودية مصر عمان المغرب سوريا.
اقل من 05%	الإمارات البحرين قطر الكويت.

المصدر:من إعداد الباحث وفق التقرير الاقتصادي الموحد 2010.

بالعودة إلى القوى العاملة في الدول العربية، نجد أن قطاع الخدمات، يحوز على أكثر من النصف، مقارنة باقي القطاعات، وفق الجدول التالي:

الجدول (ف01– 03) توزيع القوى العاملة في القطاعات

	النسب المئوية للقوى العاملة		
مجموعة الدول	الزراعة	الصناعة	الخدمات
العربية	% 24.1	% 17.8	% 58.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009.

و يلاحظ أيضا بالرجوع إلى التقرير الاقتصادي الموحد2010 أن نسبة قطاع الخدمات ترتفع في دول الخليج فهي في حدود (85% –88 %) و بينما ترتفع نسبة قطاع الزراعة في دول ذات الطابع الزراعي و الرعوي (جيبوتي 74 %، موريتانيا 52 %).

الشكل رقم (03):توزيع القوى العاملة في القطاعات

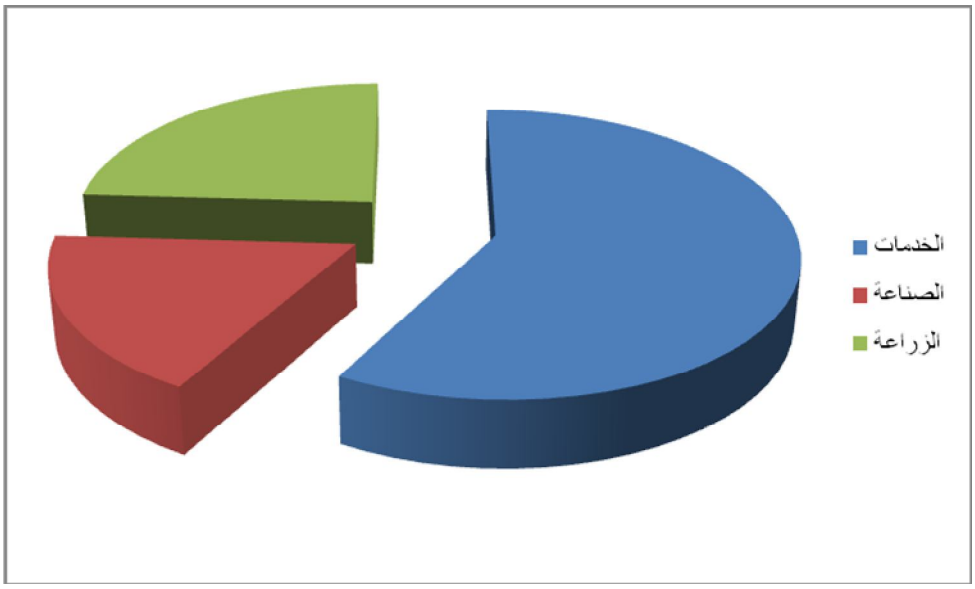

– من إعداد الباحث بناء على الجدول أعلاه–

المطلب الثاني : سمات و خصائص الاقتصاد العربي

يمكن تصنيف الاقتصاديات العربية إلى مجموعات :

المجموعة الأولى: دول ذات هيكل اقتصاديمتنو ع، و بها الكثير من الموارد البشرية و المهارات و الكفاءات و تضم العراق، الجزائر، سوريا، مصر (1).

المجموعة الثانية: دول ذات هيكل اقتصادي متخصص (الاعتماد على البترول) و تعاني من ندرة في السكان و انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، وقلة اليد العاملة و تضم ليبيا، البحرين الكويت، قطر، السعودية، الإمارات، يجمعهم تكتل اقتصادي في مجال البترول (2).

المجموعة الثالثة: دول لا يمثل لها إنتاج البترول أهمية عالية، فضلا أن مواردها الطبيعية والبشرية محدودة و تشمل تونس، الأردن، المغرب، اليمن، السودان (3).

المجموعة الرابعة: دول ذات اقتصادي رعوي زراعي، وعادة ما تتعرض لحروب أهلية ونزاعات داخلية و تضم: جيبوتي، الصومال، فلسطين، لبنان، موريتانيا (4).

ووفق لهذا التصنيف يمكن إبراز سمات الاقتصاد العربي كما يلي :

1- الكفاءة الإنتاجية : إن التطور الصناعي لا يعتمد على كمية العمل أو رأس المال المستخدم فقط بقدر ما يعتمد على الكفاءة الإنتاجية فانه يؤدي إلى الحد من عملية التطوير الصناعي و بالتالي الحد من عملية النمو ، فالاقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد نتيجة الاختناقات الاقتصاديــة و الاختلالات الهيكلية .

2- **رأس المال:** حيث يعد عاملا مهما في عملية التصنيع و يكسب الدولة التي تملكه بوفرة القدرة على التصنيع، فالاقتصاديات العربية مقسمة إلى صنفين، صنف يمتلك الفائض و يفتقد القدرة على التصنيع و ثاني يعاني العجز و يمتلك القدرة على التصنيع.

---

(1)عبد القادر رزيق المخادمي ،مرجع سبق ذكره،ص26.

(2)سمير المقدسي " الاعتماد الاقتصادي المتبادل و السيادة القومية " من سلسلة كتب المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 82.

(3)تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره ص59.

(4)مجدي محمود شهاب"الاقتصاد الدولي المعاصر"دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2007،ص198.

3- **التكنولوجيا:** إن التحكم في التكنولوجيا الحديثة يساعد على التطوير الصناعي و الصناعة التي لا تواكب التكنولوجيا ستختنق و تخفق لا محالة، فالاقتصاديات العربية تابعة تكنولوجيا للاقتصاديات المصنعة من حيث المستوى و من حيث المدخل و المخرج، فمداخلاتها مستوردة و مخرجاتها موجهة لتغذية الاقتصاديات المصنعة (1).

4- **اختلال الهيكل الاقتصادي** : حيث تعاني الدول العربية من اختلال هيكلها الإنتاجي سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو على مستوى النشاطات داخل هذه القطاعات، إذ تساهم قطاعات محدودة بنسبة مرتفعة من الناتج و الدخل القومي و تتمثل بارتفاع مساهمة قطاع الإنتاج الأولي في تكوين الناتج و الدخل ، في الوقت الذي تنخفض فيه مساهمة القطاعات الأخرى في تكوينهما ، خاصة الصناعة التحويلية (2) .

5- المناخ الاستثماري : يشمل المناخ الاستثماري مايلي : (الاستقرار السياسي – الاستقرار النقدي و المالي – المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار و مدى مرونتها – التسهيلات الضريبية و الجمركية الهادفة و المرجحة – المنظومة القانونية الردعية للتلاعبات الاقتصادية) ، ولقد تميزت أغلب الدول العربية فاقدة لهذا المناخ لفترة طويلة ،ولم تنتبه إلا مؤخرا لأهمية هذا العنصر في توفير البيئة اللازمة للتنمية.

6- **الطابع الاستهلاكي** : بروز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد العربي و ارتباطه بضعف حجم الشركات الرأسمالية و سوء استخدامها و بطبيعة التجارة الخارجية و تأثيرها الغير الفعال و السلبي على معدلات النمو الاقتصادي و ما خلفته من تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي ،كما أصبح التصدير المتزايد لرأس المال من السمات المميزة للدول العربية ، حيث يجبرها العالم الرأسمالي بمختلف الوسائل على استمرار هذا النمط من التكامل معه ، حيث تعتمد البلدان النفطية على عائدات النفط بينما الدول الغير النفطية تعتمد على تحولات العاملين في الخارج و تدفقات رأس المال الأجنبي و الاقتراض من السوق المالية الدولية بالإضافة إلى حصيلة بيع الصادرات من المادة الأولية (3).

---

(1) Denis – clair banbert "les économies du tiers monde ", librairie Armend colin, paris, 1974, p169

(2) فليح حسن خلف "اقتصاديات الوطن العربي ،دار الوراق للنشر ،عمان،2004، ص196

(3)إكرام عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره،ص81.

هذه أهم سمات الاقتصاديات العربية ، وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي العربي :

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت معدلات نمو الاقتصاد العربي خلال عام 2009 متأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث تراجع متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة للدول العربية إلى حوالي 1.8% لعام 2009 مقارنة ب 6.6 % لعام 2008 ، و تشير التقديرات الأولية ، إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية تراجعت من حوالي 1.9 تريليون دولار عام 2008 إلى حوالي 1.7 تريليون دولار في عام 2009 ، مسجلا انكماشا بنسبة 11.3 % و ذلك مقارنة مع معدل نمو بلغ 25.8 % في عام 2008 (1) و الجدول التالي يوضح حجم الناتج الإجمالي للدول العربية و معدلات نموها .

جدول (ف01 –04) الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه /و: مليون دولار.

النسبة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي%
2004	898,672	%17.2
2005	1,099,542	%20.3
2006	1,307,358	%18.9
2007	1,504,657	%13.11
2008	1,898,618	%25.8
2009*	1,699,957	%11.9–

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة، (صندوق النقد العربي).

*بيانات أولية

(1)صندوق النقد الدولي " التقرير الاقتصادي الموحد 2010"، مرجع سبق ذكره، الصفحة ب

مما يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تطورا مستمرا في حجم الناتج المحلي الإجمالي ابتداءا من 2004 إلى غاية 2008 لينخفض في سنة 2009 و هذا راجع للسبب المذكور آنفا .

الشكل رقم (04) الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2004 إلى 2009)

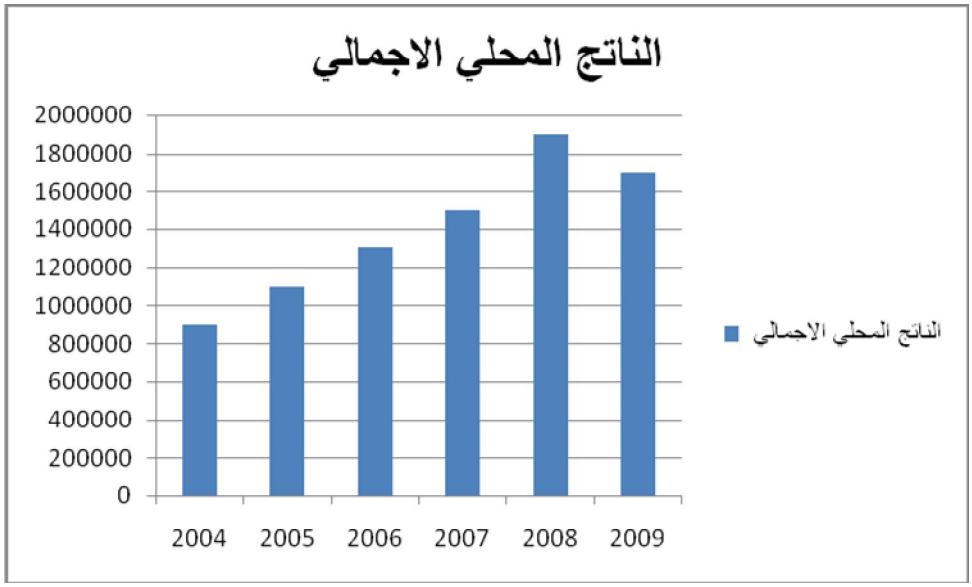

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول أعلاه

و بالنسبة لتطور القطاعات الاقتصادية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، تراجعت الأهمية النسبية للصناعات الإستراتجية إلى 30.4% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 و ذلك مقارنة بنسبة 43.04% لعام 2008 ، وفي المقابل زادت الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات التي جاءت في المركز الأول في عام 2009 ، وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 45.6 %، كما ارتفعت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 10.2% ، و قطاع الزراعة 6.7 %(1)

(1)نفس المرجع السابق ، ص ج

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

لقد انعكس انكماش الناتج المحلي الإجمالي سلبا على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي تراجع من5676 لعام 2008 إلى 5.153 دولار في عام 2009 و الجدول التالي يوضح الأمر.

جدول (ف01 –05) متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي/و:دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
متوسط نصيب الفرد	2,955.9	3,528.6	4,098.2	4,605.2	5,676	5,159

المصدر: تقديرات أولية من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010

ثالثا : معدل التضخم في الدول العربية

سجل معدل التضخم في الدول العربية لسنة 2007 نسبة 7.65% لترتفع إلى 10.09% في سنة 2008، متجاوزا نظيره في مجموعة الدول المتقدمة حيث سجل بنسبة 3.38% و مجموعة اقتصاديات الدول الناهضة والنامية 9.26% ، كما يلاحظ أن مستوى التضخم في بعض الدول العربية يعتبر الأعلى حيث يتجاوز في مصر و الأردن 10% و يصل في بعض دول الخليج 14 %، وينعكس مستوى التضخم المرتفع في أسعار المحروقات و أسعار العقارات و أسعار مواد البناء و المواد الغذائية و ترجع هذه المشكلة المتفاقمة إلى مجموعة أسباب منها الارتفاع الكبير لأسعار النفط ومشتقاته و ارتفاع الأسعار العالمية لمواد البناء و ازدهار الطلب المحلي مدفوعا بالسياسات الكلية و الزيادة الحادة في الاستثمارات الخاصة ، متزامنا مع تراجع في جانب القرض نتيجة للقيود على الطاقة الإنتاجية المحلية (1) ،وقد زاد مع هذه المشكلة بالطبع مستوى الإنفاق المرتفع خاصة في دول الخليج الذي خلق مستويات عالية من السيولة التي أشعلت ارتفاعات الأسعار،هذا كما أن ارتباط بعض الدول العربية بالدولار قد أضعف من القوة الشرائية لهذه العملات، على ضوء الانخفاض الكبير

(1)حسان بخيت "تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية،الواقع والمتطلبات(2000–2008)"مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2010،ص131.

للدولار الأمر الذي ساهم في ارتفاع إضافي للأسعار المستوردات خاصة المسعرة بالدولار (1).

بالنسبة لسنة 2009 انحسرت معدلات التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في غالبية الدول العربية ، و يعزل ذلك في جزء كبير منه لتراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية و كذا أسعار السلع الأولية الأخرى في الأسواق العالمية مقارنة مع سنة 2008 ،إلى جانب انكماش مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع العقار وبالتحديد في دول المجلس الخليجي و كذلك تراجع الواردات العربية بمعدلات تجاوزت نظيراتها بالنسبة للصادرات من جهة أخرى(2).

الجدول التالي يوضح معدل التضخم في مجموعة الدول العربية مقارنة مع باقي دول العالم.

جدول رقم (ف01-06) نسبة التضخم في العالم لسنة 2009

المجموعة	معدل التضخم
الدول العربية	%8.3
الاقتصاديات الناهضة	%5.7
الدول المتقدمة	%0.2
باقي دول العالم	%06

المصدر: نفس المرجع السابق، ص36.

(1) جاسم المناعي " التغيير في البيئة الاقتصادية الدولية و الاقتصاديات العربية " مؤتمر" العرب في بيئة دولية متغيرة " مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ماي، 2008 ،ص15 .

(2)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009» الكويت2010 ،ص36.

المطلب الثالث: واقع التجارة العربية الإجمالية و البينية

في هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل واقع التجارة العربية بمفهومين التجارة الخارجية و التجارة البينية.

الفرع الأول: التجارة الخارجية للدول العربية

تأثرت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في عام 2009 بالانكماش في الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، حيث أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية ، و تراجعت الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبة الدول العربية جراء تأثيرات الأزمة غبر أن البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة و الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ، ساهمت في تخفيف التراجع في الواردات العربية و بلغت قيمة الصادرات الإجمالية حسب التقرير الاقتصادي الموحدة لسنة 2010 الخاصة بالدول العربية حوالي 726 مليار دولار عام 2009 مقارنة مع حوالي 1068 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض بنسبة 32 %، وتراجعت الواردات الإجمالية و لكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات ، وبلغت قيمتها نحو 603 مليار دولار في عام 2009 مقارنة مع نحو 705 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض بنسبة 14.4 %، و الجدول الموالي يوضح قيمة الصادرات و الواردات لسنوات 2005–2009 لمجموعة الدول العربية .

جدول (ف02–07) الصادرات و الواردات الإجمالية للدول العربية ،و: مليون دولار

	مجموعة الدول العربية				
	2005	2006	2007	2008	2009*
الصادرات الإجمالية	568.971.1	692.465.7	807.370.4	1.067.801.9	726.131.7
الواردات الإجمالية	350.165.1	400.835.4	535.342.6	705.024.9	603.324.6

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد – أعداد مختلفة، *بيانات أولية.

يلاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات سجلت أداء جيدا خلال السنوات 2005–2008 و نسب نمو مرتفعة ، وهذا راجع لتحسن و ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية و زيادة الطلب العالمي على هذه المادة ، نفس الشيء يلاحظ ارتفاع في قيمة الواردات خلال نفس الفترة و هذا راجع لنمو التجارة العربية.

و بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2009 ، يلاحظ أنه قد تراجعت الصادرات العربية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بدرجات متفاوتة ، حيث ارتفعت حصة كل من دول آسيا (باستثناء الهند و اليابان و الصين) ، نفس الشيء مع مصادر واردات الدول العربية ، حيث تراجعت قيمتها أيضا مع معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين في 2009 ، غير أن حصص كل من باقي دول أسيا و الصين و الو . م. أ في الواردات العربية سجلت ارتفاعا طفيفا على حساب حصص الاتحاد الأوروبي و اليابان وفق الجدول التالي .

جدول (ف01-08) اتجاهات التجارة العربية

المناطق	الصادرات (مليون دولار)					(%)				الواردات (مليون دولار)				(%)
الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009*	2005	2006	2007	2008	2009*
الدول العربية	8.5	8.5	8.8	8.7	10.3	12.6	13.4	12.0	11.9	11.2
الاتحاد الأوروبي	17.1	19.2	17.8	17.3	15.8	31.7	32.7	34.5	30.8	28.9
الو.م.أ	8.8	9.2	10.3	10.5	8.7	5.5	6.9	9.3	8.5	8.7
اليابان	9.8	11.3	11.6	12.6	12.8	4.0	4.0	5.8	5.1	4.4
الصين	3.4	4.3	5.4	6.7	6.7	5.0	5.9	10.5	10.1	11.3
باقي دول آسيا	14.3	15.9	17.5	17.5	20.8	13.8	14.4	15.2	13.2	18.1
باقي دول العالم	38.2	31.9	28.5	26.5	24.8	27.3	22.8	12.7	20.3	17.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :النسب من إعداد الباحث بناءا على التقرير الاقتصادي الموحد لإعداد مختلفة .

*بيانات أولية.

فيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة الخارجية، تشير الإحصاءات أن النفط و غيره من المواد الأولية لا زال يهيمن على الصادرات العربية (1).

و لسنة 2009، يلاحظ تراجع الأهمية النسبية للوقود و المعادن و التي تستأثر بأعلى حصة في الصادرات العربية، و في المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات و حافظت السلع الزراعية على حصتها المتواضعة في الصادرات العربية.

أما جانب هيكل الواردات، حافظة المصنوعات على المركز الأول تلتها الواردات العربية للسلع الزراعية في المركز الثاني و التي تزايدت حصتها في إجمالي الواردات و تراجعت حصة الوقود و المعادن التي احتلت المركز الثالث من إجمالي الواردات العربية.

الفرع الثاني: التجارة العربية البينية

فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، بلغ متوسط قيمتها 71.1 مليار دولار مسجلة انخفاضا بنسبة 19.6% لسنة 2009 و هذا حسب تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان " اتجاهات التجارة الخارجية أبريل 2009»، ولقد انخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7 %، غير أن انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بأكثر من انخفاض قيمة الصادرات البينية أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3% العام 2009.

و مما يلاحظ أيضا في قراءة للتقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2010 هو الارتفاع المتزايد لقيمة الصادرات خلال الفترة 2005–2008 فقد بلغت قيمة الصادرات العربية البينية 92992 مليون دولار عام 2008 مقابل 70952.7 مليون دولار عام 2007 و نفس الشيء بالنسبة للواردات العربية البينية فقد بلغت 83816.5 مليون دولار عام 2008 مقابل 64173.1 مليون دولار لعام 2007. سنعود بالتفصيل لواقع التجارة العربية البينية خلال الفصل الثاني .

(1) جاسم محمد " التجارة الدولية " دار زهران للطباعة و النشر ،عمان ،2006 ص328 .

المطلب الرابع: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتوفر لدى الدولة العربية مقومات يمكن أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي فيما بينها ، و كذا أخذها بعين الاعتبار لتحقيقه و إيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة ، إن عملية التكامل تساهم في ترميم الخلل القائم في هيكلة الاقتصاد العربي و ذلك إذا عومل الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة و التاريخ و العطاء الحضاري و الآمال والمصالح ...

هذه الخصائص و الميزات تشكل مرتكز لعملية التكامل في جميع الأبعاد ، إذن يمكن تقسيم المقومات إلى الأقسام التالية :

الفرع الأول: الموقـع الجغرافـي

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون و التكامل هو واقع تاريخي طبيعي ، وجدت فيه الدول المجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق و التبادلات الاقتصادية ، وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلا هناك تواصل جغرافي متين بين الدول العربية و على منطقة شاسعة ، تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا و تبلغ مساحتها 14كلم2 ، لكن بصدد الحديث عن الدول العربية نجد أنفسنا أمام مفارقة كبيرة ، حيث أنه إذا كان من المعروف أن الجوار الجغرافي بين بلدين أو أكثر يحفز طبيعيا المبادلات فيما بينها (المبادلات التجارية) بالمقابل يمكن القول أن الدول العربية قد سارت ضد التيار بلجوئها إلى افتعال كل الحواجز و الموانع الممكنة للحيلولة دون تسهيل هذا السلوك و المفارقة هنا ، هي أن البلدان العربية بقدر ما هي منفتحة على الخارج في إطار علاقات التبعية للمراكز المتقدمة فهي منغلقة تجاه بعضها البعض(1) .

الفرع الثاني: المـوارد الطبيعيـة

تتوافر بالدول العربية العديد من الموارد الطبيعية من أراضي زراعية شاسعة لو أحسن استغلالها لكانت كافية لأن تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من الموارد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو الصناعة و كذا الغابات و الثروة الحيوانية و البترولية و المعدنية حيث تشكل أرض صالحة لقيام صناعة متطورة ضرورية للدول العربية لتحسين و ضعها الاقتصادي و تصحيح الخلل، و توفرها من أهم شروط نجاح التكامل العربي (2).

---

(1)خليفة موراد " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية و المرجعية القانونية ، تجارب و تحديات " مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق ،جامعة باتنة، 2005، ص49.

(2)نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ص101.

الفرع الثالث: المقومات البشرية والماليـة

توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي يوفي بشكل هام شرط من شروط الاستثمار الناجح، حيث يقدر عدد السكان في الوطن العربي حسب إحصائيات 2009، حوالي 340 مليون نسمة ومع اتساع المساحة الجغرافية للدول العربية ، يخلق فيها سوق عربية واسعة ، من شأنها أن تدعم وتحفز على تكامل الدول العربية ، نظرا لضيق الأسواق المحلية لكل دولة ، و الذي من شأنه أن يحد من التوسع في الإنتاج (1) ما يوقف على الموارد البشرية في الوطن العربي هو أنه توجد أعداد كبيرة من الفنيين و الخبراء و كذا خريجي المدارس و المعاهد و الجامعات المتخصصة لا يعملون بكامل طاقاتهم ، أو يضطرون لقبول أعمال لا تتناسب مع إمكانياتهم مما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات وثروات يمكن أن تساهم في نهضة الوطن العربي (2) .

أما الموارد المالية ، فرؤوس الأموال متوفرة بشكل هائل ، و يرجع ذلك لضخامة عائدات البترول ، هذه العائدات لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه للاستثمار في الدول المتقدمة و هذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية و التي لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها في الوقت التي توجد فيه عدة دول عربية لديها القدرة على استيعاب و استغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية ناجحة ، حيث توجيهها نحو عملية التنمية العربية من شأنه أن يسهل عملية التكامل الاقتصادي العربي (3).

الفرع الرابع: حجـم السوق العربيـة

تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة و مساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي و أهمية موقعه، إن السوق العربية توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة من خلال عملية التبادل الداخلي بين الأقطار العربية .

إن سعة السوق شكل مجالا رحبا للتكامل العربي الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية ، و يؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد و الإمكانيات الضرورية

(1) تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 112.

(2)إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص 102.

(3) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ص 103–104.

لتوسيع الطاقة الإنتاجية و تحسينها في المدى البعيد ثم إنماء إستراتجية تركز على التكامل و التعاون الاقتصادي (1) .

الفرع الخامس: التجانس الاجتماعي

يصبح التواصل أو القرب الجغرافي مهم و ذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانتظام خصائص وحدة اللغة ، التاريخ ، التراث و الدين ، فتتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع ، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية و لا ريب في أنه ليس هناك من الدول التي تتوافر هذه الشروط مثل الدول العربية ، فهي تشكل أمة واحدة و لغة واحدة و تراث واحد و تاريخ حافل بالنضال المشترك إلى تكامل اقتصادي عربي واضح و عميق.

الفرع السادس: تشابه القيم

إن تشابه القيم هو تقاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين على التكامل في معتقدات و نظم قيمية معينة ، فالتكامل يتطلب تشابه و تقاسم القيم السياسية كالديمقراطية ، التعددية الحزبية و السياسية ، الحكم الراشد ، التداول على السلطة ، حقوق الإنسان و الحريات ، إلى جانب القيم الاقتصادية ، قيم أصحاب القرار في الدول قيد التكتل التي لها تأثير في هذه العملية ، يجب أن تتوافر على قدر كبير من التشابه ، بل يجب أن تكون موحدة إذا أمكن ذلك ، لأنها من أهم شروط التكامل ، وبما أننا بصدد دراسة التكامل الاقتصادي فنشير إلى تشابه وحدة المعتقدات الاقتصادية سواء كانت رأسمالية و اشتراكية ...الخ و التي يجب أن تتبناها السياسات الاقتصادية في الدول خاصة العربية بما في ذلك من أهمية في مسار التكامل (2)،إذن يتضح من هذا أن العديد من المقومات ، يتميز بها الوطن العربي و التي تدفعه دفعا لتكميل مسيرة التكامل ، و قد لا تتوافر هذه المقومات لتكتلات أخرى ،وهذه يدعونا للقول أن الفرصة ما زالت سانحة لتدارك بعض القصور التي ثم المسيرة التكاملية .

إن في هذه الفترة الحالية لم يعد أمام الدول العربية أن تختار أولا تختار تحقيق التكتل الاقتصادي لأن هذا التكتل هو السبيل الوحيد لإكساب مكان يليق بالدول العربية بجانب التكتلات الاقتصادية .

---

(1)عبد الرحمن تيشوري " التكامل الاقتصادي العربي مواجهه التحديات"مجلة الحوار المتمدن، عدد، 1368،عمان، بتاريخ 4-11-2005 .

(2)خليفة موراد ،مرجع سبق ذكره ،ص 50.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي الطموح، المحاولات و العقبات.

المطلب الأول: أهمية و ضرورة التكامل الاقتصادي العربي

مع متغيرات العالم العاصفة والحادة ،وما تمثله من تهديد اقتصادي مباشر للدول و طموحاتها التنموية و أوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية ، فان قضية التكامل الاقتصادي العربي و ما يرتبط بها ، وكذا العمل الاقتصادي العربي المشترك الثنائي و المتعدد، لا بد و أن تفرض نفسها على جميع الأطراف العربية الفاعلة العامة و الخاصة باعتبار ها ضرورة تقدم و نمو تفرضها حقائق العالم المعاصر التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة و القزمية،وتتيح الفرصة فقط للكيانات العملاقة،وتصل إلى فرض صيغة و نمط للكيانات الديناصورية في نطاق عمل و نشاط الشركات و المنشات و الأعمال ، مع سقوط الحدود و الحواجز و السيادة و المفاهيم الضيقة للحماية (1) .

لقد حققت متغيرات العولمة خلال السنوات الماضية واقعا دوليا و اقتصاديا و تجاريا وماليا يحتم على الدول التكامل ، وتحقيق درجات عالية من الاندماج الاقتصادي و الإسراع في اتخاذ خطوات فعالة و ايجابية و على أوسع مدى و نطاق لضمان إقامة صورة عملية وواقعية للتجمع و التكامل الاقتصادي .(2)

إن ما يعزز من ضرورات التجمع الاقتصادي العربي حقائق التجارة العالمية المؤكدة إن التجارة الإقليمية و بالذات في نطاق التكتل الاقتصادي المتعدد الحلقات تحتل الجزء الأكبر من التجارة الخارجية للدول الكبرى و الأكثر تقدما حيث تبلغ التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي 60% من مجمل التجارة الخارجية ، في حين تبلغ لدى الدول العربية 9% ، و هو ما يعكس الأهمية القصوى لفكرة السوق الواسعة التي تتحرك فيها السلع و الخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال بحرية كاملة(3).

إن في ظل تبني سياسات السوق و اقتصادياته، أصبح القطاع الخاص يلعب دور فعال في العمل والنشاط والتنمية فان هناك مسؤوليات مباشرة يتحملها هذا الأخير ومنشاته ومنظماته لتوثيق وتعزيز التكامل،كون أن الثابت اليوم هو انهإن لم تنصهر كل الأقطار العربية بنفس السرعة والإرادة والجدية

---

(1)عبد الرحمان تيشوري،مرجع سبق ذكره.

(2)حميد ألجميلي " العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو إعادة هندسة نظرية ت.ا.ق.ع" ط1، الدار الأكاديمية للنشر، طرابلس، 2005، ص 147.

(3)صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره ،ص64.

و القناعة مع بعضها البعض،فان المنحنى ألتخصيصي تجدر دون رجعة في الاقتصاديات العربية(1).

لقد بدأت الدعوة إلى التكامل الاقتصادي العربي باعتباره سبيلا إلى التحرر الوطني و في نفس الوقت العامل الدافع إلى انجاز الوحدة العربية المنشودة ، إن التكامل الاقتصادي العربي المنشود ليس هو الهدف النهائي بل هو هدف وسيط يساعد تحقيقه على انجاز هدف الوحدة العربية الذي يرتكز على 3 مقومات رئيسية (2).

* إن العرب في أقطارهم المختلفة يكونون أمة واحدة بسبب اللغة، الدين، الثقافة بالإضافة إلى وحدة المستقبل و المصير.

* إن التجزئة السياسية المعاصرة هي تراث استعماري مباشر ، تحققت في ظل الغزوة الأوروبية للمنطقة العربية التي هدفت إلى تفكيك أوصالها و تحويلها إلى دويلات صغيرة .

* إن مستقبل الأمة العربية و قوتها يكمنان في مزيد من التكامل بين أقطارها ، وهو التكامل الذي يؤدي إلى شكل من الوحدة الأساسية .

إن النجاح في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و من ثم تحقيق الوحدة السياسية المنشودة ليس أمر يسيرا ، فالعوامل السياسية تؤثر على عملية التكامل الاقتصادي ، كما أن التكامل الاقتصادي يؤثر على عملية التوحيد السياسي ، إذ أن التكامل الاقتصادي يسند إلىقرار سياسي في المقام الأول وباستقراء سريع لتجارب التعاون الاقتصادي العربي نجد أنها كانت شديد الحساسية لأية ذبذبات في العلاقات السياسية بين دول الأعضاء و أن الذبذبات في العلاقات السياسية على واقع مشروعات التعاون الاقتصادي أفقد هذه الأخيرة أهم فعاليتها وهي عنصر الاستمرار و الاستقرار، و لو تم تحييد مشروعات التعاون الاقتصادي عن الملابسات السياسية لكانت الدول العربية قد قطعت الآن شوطا كبيرا في هذا المجال و أر يت قاعدة متينة لتحقيق التكامل .

إذن يمكن القول أن مبررات التكامل الاقتصادي العربي يستند إلى هدف الوحدة السياسية و هذه الأخيرة تستند إلى القومية العربية حيث اللغة و الثقافة و التاريخ المشترك و... كما أن مبرراته تستند إلى هدف التحرر الوطني من التبعية الاقتصادية للبلدان الأجنبية و التنمية العربي القادرة على

---

(1) الشادلي العياري"القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك"سلسلة دراسات عربية،دائرة المكتبة الوطنية،عمان،1996 ،ص16.

(2)علي التوفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 155 – 156.

الاستمرار في عالم تنشر فيه المنافسة بين تكتلات اقتصادية عملاقة .

إن التنمية العربية غير قابلة للتحقيق في ظل التجزئة العربية، والتنمية القطرية محكوم عليها بالفشل نظريا و عمليا كما أثبت التجارب القطرية العربية (1).

المطلب الثاني: مداخل التكامل الاقتصادي العربي

إن مفهوم التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يأخذ معناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته ابتداءا من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية مرورا بالأشكال الأقوى من التجمع الاقتصادي حتى نصل إلى شكل الوحدة الاقتصادية الكاملة (الاندماج) التام بين الاقتصاديات العربية و كأنها اقتصاد واحد ... و يرابط ذلك المفهوم بطرح و تقويم المداخل المختلفة لانجاز عملية التكامل فيما بينها اقتصاديات الدول العربية التي يمكن أن تندرج تحت 3 مستويات :

* مستوى عمليات تكامل الأسواق .
* مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية .
* مستوى عمليات التكامل المؤسسي .

و عمليا يمكن تقسيم المداخل التي اتبعت لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي، منذ الخمسينات و حتى الآن إلى: (2)

---

(1)الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي"أهمية قيام التكامل الاقتصادي العربي"على موقع المجلس(اطلع عليه بتاريخ (2011/03/14) http://www.caeu.org.eg/Arabic/News/Details/Default.asp?mc=1000&pg=

(2)راجع مايلي : – عدي قصور" مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي " د.م.ج ، الجزائر،1983، ص280.
–رعد رفيق دلال" اقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج «ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2010 ص 94–95.
–صلاح عباس " التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات ؟" ط1 ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2006 ص 109 ، 110 .
– محمود عبد الفضيل" الفكر الاقتصادي العربي و قضايا التحرر و التنمية والوحدة " ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1985،ص 124 – 125 .
– صلاح الدين حسن السيتي ،مرجع سبق ذكره ،ص68–69.
–علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص167 – 168 – 169.

الفرع الأول: مدخل تحرير التجارة (المدخل التبادلي للتكامل)

تتلخص الفكرة الأساسية لمدخل تحرير التجارة ، و يسمى أيضا المدخل التبادلي للتكامل في أن تنمية التجارة و تقوية المبادلات بين البلدان العربية تؤديان إلى تحقيق الهدف المنشود من التجمع الاقتصادي العربي و هو التكامل الاقتصادي بين هذه البلدان ، والسؤال هو كيف تنمو التجارة على النحو المرغوب بين البلدان العربية ؟ في إطار هذا المدخل ، فان نمو التجارة على النحو المنشود يستوجب إزالة القيود المفروضة عليها و التي تعرقل حرية انسيابها ،كالقيود الجمركية و الكميةو الإدارية ، وقيود الرقابة على الصرف الأجنبي ، و على تسديد المدفوعات بحيث يجب إزالتها كلها . و السؤال المطروح: ما هو السند النظري و التحليلي لهذا المدخل ؟

إن السند النظري للمدخل هو أن تحرير التجارة بين مجموعة البلدان يؤدي إلى قيام المنافسة بين المشروعات الإنتاجية فيها و تؤدي هذه المنافسة إلى توزيع الموارد بين أنواع الإنتاج المختلفة بشكل يحقق أكفأ استخدام ممكن لهذه الموارد على مستوى البلدان في مجموعها مما يؤدي انخفاض تكاليف وبالتالي إلى توسيع التجارة بينها إلى نموها و ترابط اقتصادها و تكاملها.

الفرع الثاني: مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال و تسهيله

تتلخص هذه الفكرة في إزالة القيود على انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية و تهيئة المناخ الملائم الذي يسمح بمساهمة الأموال للدول العربية في تمويل استثمارات دول عربية أخرى ، و يستند إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج ، بما فيها رأس المال بين مجموعة من البلدان مما يحقق أعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية، فالبلدان التي بحاجة إلى رأس مال لتمويل مشاريعها تحصل على مقدار منه من البلدان التي فيها فيض من احتياجاتها ، على هذا الأساس ينظر إليه مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال على أنه من المداخل التي تساهم في عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان.

الفرع الثالث: مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي

لا يظم هذا المدخل اتفاقيات على المستوى الجماعي العربي ، فانتقال اليد العاملة ما زال يخضع للقوانين المحلية للدول المرسلة و للدول المستقبلية لهم أو لبعض الاتفاقيات الثنائية المحدودة ، لقد شهدت المنطقة العربية حركة كبيرة للانتقال القوة العاملة و كانت هذه الحركة تلقائية دون تدخل الحكومات ، لقد فرض هذا المدخل نفسه بصورة بتلقائية على عملية التجمع الاقتصادي العربي ، وما يرتبط بها من انعكاسات تكاملية على الاقتصاديات العربية.

الفرع الرابع: مدخل التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية

لقد ذكر سابقا أن الاتفاقات الاقتصادية العربية الجماعية كانت تدعو إلى تنسيق و انسجام السياسات الاقتصادية في الأقطار العربية لتمهيد الطريق لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية و يندرج هذا التنسيق في واحد من ثلاثة معان:

4-1/ تعاون يعود بالنفع على البلدان الأطراف كاتخاذ موقف واحد اتجاه بعض المشكلات الاقتصادية

4-2/ أداة مساندة للمداخل الأخرى للتكامل الاقتصادي، إذا اهتم التنسيق ببعض الجوانب كالسياسة النقديــة و الماليــة و سياســة سعــر الصــرف.

4-3/ مدخل مستقبل لتفرع من التكامل الاقتصادي بين الأطراف و ليست أدوات من أدوات المساعدة للمداخل الأخرى كتنسيق الخطط الإنمائية لتحقيق التكامل الإنتاجي.

الفرع الخامس:مدخل المشروعات العربية المشتركة

خصص الباحث مطلبا كاملا للحديث في هذه النقطة في المبحث الموالي.

الفرع السادس: الإطار المؤسسي الشمولي و القطاعي

يلاحظ مما سبق بأن المداخل هي مداخل شاملة لأنها تتوجه إلى اقتصاد كل بلد عربي في مجموعه بوسائل و أدوات يقصد بها التأثير على آليات التطور في مختلف جوانب هذا الاقتصاد بما يؤدي في النهاية إلى تكامله مع اقتصاديات البلدات الأخرى .

إن أطر المؤسسة التي تنظم مداخل التكامل الاقتصادي العربي تنقسم إلى:(1)

6-1/ الإطار القانوني : فيما يتعلق بهذا العنصر فيبدو بأن الدول العربية قد قطعت شوطا لا بأس به في توفير الإطار القانوني لتحقيق التكامل الاقتصادي و الدليل على ذلك وجود عدد من المواثيق و الاتفاقيات التي تحث على التعاون و تحدد مجالاته و تضع الآليات الضرورية لتطبيق (أنظر المبحث الموالي).

(1) رياض الفرس"التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والطموح" بحث مقدم إلى القمة الاقتصادية و الاجتماعية الأولى، جامعة الدول العربية، الكويت، يناير 2009.

6-2/الإطار المؤسسي (القطاعي) : و يظهر في وجود عدد من الاتحادات و المنظمات العربية و المؤسسات التبعة لها ، فهو موجود و يغطي عدد كبير من المجالات الاقتصادية بين الدول العربية ونستعرض في الجدول أدناه نوعين من المؤسسات القومية العربية ،الاتحادات و المنظمات المتخصصة

جدول (ف01-09) الاتحادات و المنظمات العربية المتخصصة

المنظمات العربية المتخصصة	الاتحادات العربية
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و القاحلة الأكاديمية العربية للتكنولوجيا و العلوم . منظمة العمل العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المنظمة العربية للاتصالات الفضائية . المنظمة العربية لضمان الاستثمار.	الاتحاد العربي للنقل البري . اتحاد الموانئ البحرية العربية. الاتحاد العربي لغرف الملاحة الجوية . الاتحاد العربي للصناعات الهندسية. اتحاد غرف التجارة و الصناعة و الزراعة . الاتحاد العام العربي للتأمين. الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك .

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الثالث: المحاولات التاريخية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

لقد مر التكامل الاقتصادي بالعديد من التجارب التي حاولت تحقيقه بدءا من التجارب على المستوى الثنائي القطري و انتهاء بالتجارب على مستوى القومي، و قد لوحظ بأن جميع المحاولات على مستوى القطري باءت بالفشل ،بدأ من الاتحاد الجمركي بين سوريا و لبنان (43–50) مرورا بالوحدة الاقتصادية في ظل الجمهورية العربية المتحدة (58–61)(1) و تجربة التكامل المصري السوداني و كذا التعاون الاقتصادي في المغرب العربي ، و السبب الرئيسي في فشل هذه المحاولات هو الأحداث و الإرادات السياسية التي تعارضت مع المصالح الاقتصادية مما أدى إلى انهيارها (2).

بما أن التجارب على مستوى الثنائي فشلت لذلك سنكتفي في هذا المطلب باستعراض المحاولات على مستوى القومي.

الفرع الأول: نشأة الجامعة العربية

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، و في غضون ذلك، كانت المنطقة العربية تمر بمخاض التحرر من الاستعمار و انجاز الاستقلال السياسي ، وتتطلع شعوبها إلى الوحدة و الاتحاد ولم تشأ بريطانيا الدول الاستعمارية البارزة لمعظم المنطقة آنذاك بمعاداة الشعوب العربية ، وهي تخوض الحرب فأرادت استرضاء الجميع و امتصاص غضبهم ، فأصدرت بيان رحبت فيه في ماي 1941 بأي عمل يتم في اتجاه الوحدة العربية (3) .

حيث ابتدأت مساعي الأقطار العربية في التعاون و التكامل الاقتصادي العربي مع بروتوكول الإسكندرية بتاريخ 1944/10/07 ، وعى أساس ما تضمنه هذا البروتوكول اعتمد ميثاق جامعة الدول العربية في 1945/03/22 من قبل وفد كل من سوريا ، الأردن ، العراق ، السعودية ، لبنان ،مصر اليمن وقد انضمت الدول العربية إلى هنا الميثاق في فترات زمنية مختلفة (4) .

أشار بروتوكول أنشاء الجامعة العربية إلى أن من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها و أحوالها في الشؤون الاقتصادية و المالية ، بما فيها قطاع الجمارك

---

(1)عبد القادر رزيق المخادمي"التعاون الإفريقي العربي،ضرورة حيوية لمواجهة العولمة"ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2007 ،ص100.

(2)عبد الرحمن تيشوري ،مرجع سبق ذكره.

(3) سليمان ألمنذري " السوق العربية في عصر العولمة "ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1999، ص 13 .

(4) حميد ألجميلي ،مرجع سبق ذكره، ص 25.

العمل، أمور الزراعة و الصناعة، وكذا التعاون في الشؤون المواصلات و النقل و الطيران و الملاحة و البرق و البريد وغيرها (1).

عموما تمثل أهم الأغراض التي قامت من أجلها الجامعة العربية في (2):

1- توثيق الصلات بين الدول المشتركة في الجامعة و تنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها و صيانة لاستقلالها و سيادتها .

2- النظر بصفة عامة في شؤون البلاد و مصالحها، وحتى النظر في شؤون الدول التي لم تنظم بعد حيث أفرد الميثاق ملحقا خاصا بالتعاون بين الجامعة و الدول الغير أعضاء فيها.

3- تحقيق أي نوع من التقارب السياسي و الاقتصادي بين الدول العربية (3) و كذا تحقيق التعاون في مختلف الشؤون، ومن أهمها الشؤون المالية و الاقتصادية.

4- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية التي تمتلكها الدول العربية و توظيفها في خدمة عملية التطوير و النمو .

5- تطوير أشكال التبادل التجاري بين الدول العربية و زيادة مساهمتها في حجم التجارة الدولية و التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية (4) .

6- باعتبار أن الجامعة العربية تنظيم قانوني إقليمي ، فإنها تعتمد في سيرها و عملها على هيكل يتكون من عدة أجهزة ، تقوم بتحضير أعمالها و اتخاذ القرارات فيها و الإشراف على تنفيذ الدول لهذه القرارات تجسيدا لأهدافها ، ومن أهم أجهزتها ، مجلس الجامعة (سواء على مستوى رؤساء الدول و الحكومات، وهو ما يطلق عليه اسم مؤتمرات القمة، أو على مستوى وزراء الخارجية) و الأمانة العامة، واللجان الفنية الدائمة (5).

إذن على الرغم من كل ما يقال عن الظروف التي تأسست فيها الجامعة و فعاليتها إلى أنها تعتبر أول عمل جماعي عربي في التاريخ المعاصر .

(1) نقس المرجع السابق، ص 26

(2)خليفة موراد ،مرجع سبق ذكره ص 61 .

(3)سهيل حسين الفتلاوي " المنظمات الدولية" دار الفكر الطباعة ، بيروت ،2004، ص 296.

(4)رميدي عبد الوهاب "واقع الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة " رسالة ماجستير تخصص مالية، كلية علوم الاقتصاد و التسيير ، جامعة الجزائر، 2001، ص 17 .

(5)أحمد أبو الوفا " جامعة الدولة العربية كمنظمة دولية إقليمية " ط1 ،دار النهضة العربية، القاهرة ،1999، ص 48 .

الفرع الثاني: معاهدة الدفاع المشترك التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة

نشأت المسيرة الجماعية للتكامل الاقتصادي العربي في سنة 1950/04/13 بعقد اتفاقية بعنوان "معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية "، ومن الناحية الاقتصادية جاءت المعاهدة مايلي (1)

1-إنها كررت من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية، وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية.

2-نصت في المادة الثامنة منها، على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلوهم، ليقترح على حكومات البلدان العربية ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي (2).

و كان هدف هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية هو دعم لتعاون من أجل بناء اقتصاديات عربية عديدة عن طريق الاستثمارات المشتركة و تبادل المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية.

تجسم هذا التعاون بإقرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عام 1953 باتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت (3) بموجبها تم إعفاء المنتجات الزراعية، الحيوانية و الثروات الطبيعية الوطنية للدول الأعضاء في الاتفاقية وهم: الأردن – سوريا – العراق – السعودية – لبنان –مصر – ليبيا – اليمن من رسوم الاستيراد الجمركية و تقوم هذه الاتفاقية على المبادئ التالية (4):

* إعفاء المنتجات الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعية و الوطنية من رسوم الاستيراد الجمركية.
* تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 25 % على عدد المنتجات الصناعية .
* تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50 %على عدد المنتجات الوسطية بين الزراعة والصناعة .
* تتعامل البلاد فيما بينها من حيث أجازات الاستيراد و التصدير نظريا على أساس المعاملة التفضيلية
* لا تخضع المنتجات المستوردة من بلد إلى آخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية في البلد المستورد.
* تسهيل حركة الترانزيت بين البلدان المتعاقدة وفق الأنظمة الجمركية الذي تمت عبره تجارة

---

(1) إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 83.

(2) نفس المرجع، ص 83 .

(3) صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سبق ذكره ص 69 .

(4) العشري حسن درويش، مرجع سبق ذكره ص 256 – 257.

الترانزيت

*عدم الإخلال بما تتضمنه الاتفاقات الثنائية القائمة أو المستقبلية.

و تعد هذه الاتفاقية هي أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية بل إنها أول اتفاقية في سلسلة الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية.

الفرع الثالث: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية

لعبت الاعتبارات السياسية الدور الأساسي وراء إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية عام 1956 ، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجماعة الدول العربية مبادرة تعبر عن الطموح السياسي ، فقد اتخذت اللجنة قرارها بتاريخ 1956/05/22 (1) في دمشق توصي بموجبه بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية و الخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها وعلى الرغم من أن المشروع تم الانتهاء من إعداده في جانفي 1957 إلى أنه مما يدل على عدم الجدية و الحماس لترجمة هذا المشروع إلى واقع و فعال أمران مهمان (2):

أولاهما : خلال الدورة رقم 27 لمجلس الجامعة العربية وعند النظر في مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أقر المجلس توصية اللجنة السياسية ، والتي ترى أن هذا الموضوع من اختصاصها و بذلك يمكن أن تستنتج أن الإرادة السياسية لم تكن متوافرة لهذا المشروع لطموح عند بدايته (3).

ثانيها : دخلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيز التنفيذ العام 1964 و تحديدا في يونيو مما يلاحظ تأخر العمل بالاتفاقية بفترة كبيرة من (1957 – 1964) أي من تاريخ موافقة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على الاتفاقية إلى غاية دخولها حيز التنفيذ، و قد كانت القصة من هذا التأخر هو أنه تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد 3 أشهر من إيداع و وثائق تصديق ثلاثة من الدول الموقعة عليها و تسري في شأن كل من الدول الأخرى بعد شهر من تاريخ انضمامها أو تصديقها (4).

فقد وقعت على الاتفاقية (المشروع) سبع دول كما يلي:

---

(1)عبد الحميد الإبراهيمي " أبعاد العالم العربي و احتمالات المستقبل " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 130.

(2)، (3) إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 84.

(4)علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 159.

جدول (ف01 – 10) تواريخ انضمام بعض الدول العربية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية

الـــــدول	تواريــخ الانضمــام
الأردن	1962/06/06
مصر	1962/06/06
المغرب	1962/06/06
الكويـت	1962/06/06
العـراق	1963/12/09
سوريـا	1963/12/09
الجمهوريـة اليمنيـة	1963/12/17

المصدر:نفس المرجع السابق، ص160.

وقد و ضعت الاتفاقية موضع التنفيذ منذ يونيو 1964 بعد أن صادق العدد اللازم من الدول و هي كالتالي: الكويت في 1963/06/09، مصرفي 1963/05/25، العراق في1964/01/30، سوريا 1964/02/27، الأردن 1964/06/01.

و تهدف هذه الاتفاقية إلى:(1)

1– حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال .

2–حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.

3–حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.

4–حرية النقل و الترانزيت .

(1) بن علي تواتي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 119

و يبدو أن هذه الاتفاقية في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاق 1953، وفي الواقع لم يكن من العمل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها، ذلك أن كثيرا من العراقيل كانت تقف في طريق الوحدة و أهمها (1):

1- تعارض الأنظمة السياسية، وتنوع الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية المصرية، الليبرالية الأردنية و اللبنانية، النظام المختلط في العراق و السعودية.

2-تفاوت الدخول ففي مقابل البلدات النفطية الغنية ، كالسعودية و الكويت و العراق توجد بلدان فقيرة كمصر و الأردن و سوريا .

3-تنوع البنيات الاقتصادية و اختلاف البنيات النقدية، ذلك أن المنطقة كانت ترتبط بمناطق نقدية مختلفة فبعضها ارتبطت بالدولار و الأخرى بالجنيه الإسترليني.

و بالرغم من هذه العوائق أمام اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، إلى أنه سجل تماسك برنامج الاندماج الذي نصت عليه لكنه تم التخلي عنها سنة 1964 من طرف دول الأعضاء و أصدر مجلس الوحدة قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة (2) .

الفرع الرابع: السوق العربية المشتركة

لعل أول و أهم انجاز قام به مجلس الوحدة الاقتصادية هو قراره الصادر في 1964/08/13 بإنشاء السوق العربية المشتركة (3) حيث اعتبر هذا القرار و سطا بين الاتفاق العربي حول التجارة و المرور عام 1953 و بين اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، حيث اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة و اتحاد جمركي.

و اقتصرت العضوية في السوق العربية المشتركة على الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية أي الانضمام إلى المجلس يعد لازما الانضمام إلى السوق العربية المشتركة، حيث لم يوقع على مشروع السوق سوى أربع دول (4): مصر، سوريا، العراق، الأردن.

---

(1)نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ص 48.

(2)أشرف أحمد العدلي ، مرجع سبق ذكره ص 263 .

(3)عبد العزيز عجمية " فصول في الاقتصاد العربي " الدار الجامعية للطباعة ، بيروت ، 1988، ص 245 .

(4)خليفة موراد " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات و ... " مرجع سبق ذكره ص 63.

و قد بدأ التطبيق الفعلي للسوق العربية المشتركة في جانفي 1965 وفق مراحل انتهت بالتطبيق الكامل في 1971 (1) ، وقد نصت هذه الاتفاقية على إعفاء عدد من السلع الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية ، كما خفضت عدد من الرسوم الجمركية على عدد من السلع الصناعية بنسبة 25 %، بشرط أن تكون عربية المنشأ (2) .

و تتلخص أهم أهداف السوق العربية المشتركة في (3):

1- حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال .
2-حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية (4).
3-حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.
4-حرية النقل و الترانزيت و استعمال و سائل النقل و المرافئ و المطارات (5).

و تعد السوق العربية المشتركة بأهدافها الواسعة المتعددة مدخلا ضروريا و أولويا لا بد منه كخطوة في مجال العلاقات الاقتصادية العربية (6) إلى أن قرار إنشاءها واجهته الكثير من العراقيل التي كانت تعبر عن حال الدول العربية حديثة الاستقلال (7) .

- كاختلاف السياسات الاقتصادية الوطنية.
- إتباع سياسات جمركية معوقة للتجارة البينية.
- تغليب الخلافات الايدولوجية و النزاعات السياسية العربية على هدف تحقيق المصالح المشتركة.
- تغليب المصالح القطرية الذاتية الضيقة، وصولا للانكفاء القطري على المصالح القومية الواسعة.
- تبعية الاقتصاديات العربية في مجملها للاقتصاد الغربي دون غيره .
- المشروع الصهيوني الاستعماري الغربي جاء ليكمل دائرة الاستنزاف المستمر لكل الطاقات العربية

---

(1) فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ص 269 .

(2)علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره ص 163-164.

(3)عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص73.

(4)عبد الرحمن نشوري، مجلة الحوار المتمدن، مرجع سبق ذكره.

(5)نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ص 49.

(6)حميد ألجميلي ، مرجع سبق ذكره ،ص 80

(7)توفيق سعيد بيضون " التجارة الخارجية الدولية و الإقليمية للأقطار العربية "ط1 ،معهد الإنماء العربي ، بيروت ،1986 ،ص 271.

سياسيا و عسكرا و اقتصاديا و فكريا و حروبه العدوانية المستمرة منذ حرب اغتصاب فلسطين إلى حرب تيموز الأخيرة2006. (1)

مما سبق يتضح الحدود التي يصطدم بها التكامل الاقتصادي العربي السياسية مما دفع الدول العربية إلى إضفاء الصبغة الاقتصادية على أول قمة عربية في بداية الثمانينات بعمان الأردنية.

الفرع الخامس: قمة عمان الأردنية

لقد كان الشعور بعدم تحقيق تقدم ملموس على صعيد التكامل الاقتصادي العربي بعد أكثر من 3 عقود على انطلاق مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك حافز لتكريس القمة الحادية عشر المنعقدة في عمان في 1980/11/26 للشؤون الاقتصادية حيث تم خلالها المصادقة على عدد من الوثائق الهامة يمكن تكثيفها من خلال التأكد على بعض المضامين الأساسية لكل من القرارات التي أقرت في عمان و تتمثل في (2)

أولا: وثيقة إستراتجية العمل الاقتصادي المشترك

و أبرز محتوياتها ما يلي: (3)

المنطلقات : 1- الوحدة العربية ردا على التجزئة .

2- التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ردا على التخلف .

3- التحرير الشامل ردا على الاحتلال الاستعماري .

4- الأصالة العربية ردا على الغزو الفكري.

كما أشارتالإستراتجية إلى الأهداف المرجو ة و المتمثلة على الخصوص في تسريع التنمية الشاملة و إقامة نظام اقتصادي عربي جديد ، وتحقيق الأمن القومي و كذا التصدي للوجود الصهيوني ذو الطبعة الاستعمارية .

أما بخصوص **الأولويات** فقد عددها في تحقيق الأمن العسكري ، وتنمية القوى البشرية واكتساب

(1) بن تواتي علي فاطمة ، مرجع سبق ذكره ص 124

(2) رميدي عبد الوهاب "أطروحة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 22

(3) حميد ألجميلي ، مرجع سبق ذكره ،ص 109

القدرة التكنولوجية ، وتحقيق الأمن الغذائي و دعم التصنيع و البنى الأساسية و أن تكون العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي موجهة لخدمة القضايا العربية و تخطيط التنمية شموليا ، كما أشارت الإستراتجية إلى البرامج اللازمة لتحقيق كل ما تقدم و متطلبات تجسيده (1) .

ثانيا: الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية

دخلت حيز التنفيذ هذه الاتفاقية في 1981/09/07 ، وتضم جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية (2)و قد استهدفت الاتفاقية تنظيم و تسهيل حركة رؤوس الأموال العر بية و تسوية المنازعات المتعلقة بها و تحقيق المصالح المشتركة (3). إن إقرار هذه الاتفاقية يعد محاولة جدية لإيجاد منطقة استثمار مشتركة بين الأقطار المتعاقدة ، وذلك وفقا لخطط و برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول وبما يعود بالنفع على الدول المضيفة و المستثمرة ، و تتعهد بأن تحمي المستثمر و تصون له الاستثمار و عوائده و حقوقه و بالرغم من شمولية الاتفاقية و احتوائها على مقتضيات الاتفاقيات التي سبقتها لدعم ممارسة النشاط الاقتصادي ، فإنها لم تنجح في اجتذاب رأس المال (4) .

ثالثا: عقد التنمية العربية المشتركة :

لقد التزمت السعودية ، العراق ، الكويت ، الإمارات ، قطر بتخصيص مبلغ خمسة آلاف مليون دولار لتمويل عقد التنمية العربية المشتركة و اعتبر العقد الأول (5) و هذا المبلغ قابل للزيادة في ضوء الحاجة و حسب الإمكانيات المتوفرة ، وحسب نسب يتفق عليها خلال مدة العقد ، ويهدف المشروع إلى تسريع التنمية في الدول العربية الأقل نمو (6) مع إعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى ، وتم الالتزام كذلك أن يكون التمويل بشكل قروض ميسرة بفائدة 1% سنويا و تسترد بعد عشر سنوات من انجاز المشروع ، إن عقد التنمية يمثل قرارا اجتماعيا للدول العربية لمعالجة مشكلات الاقتصاد العربي (7).

---

(1) خليفة موراد ،مرجع سبق ذكره ، ص 84 – 85 .

(2) صلاح الدين حسن السيتي ،مرجع سبق ذكره ص 71.

(3) جاء ذلك في ديباجة الاتفاقية.

(4) حميد الجميلي ، مرجع سبق ذكره ،ص111 .

(5) نفس المرجع السابق ،ص116–117.

(6) أحمد أبو الوفا ، مرجع سبق ذكره، ص 648 .

(7) فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ،ص 275 .

رابعا: ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي:

تعتبر وثيقة أساسية أقرها المؤتمر، والذي سعى أن يتضمن مبادئ و قواعد مستقرة في العلاقات العربية الدولية إضافة إلى مبادئ العمل العربي المشترك لمجابهة التحدي الصهيوني، إن إقرار الميثاق جاء لاستمرارية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ودعمه و إبعاده عن الهزات السياسية (1)، و في الجانب الاقتصادي للعلاقات فيما بين الدول العربية أشار الميثاق إلى مايلي :

1- تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادي المشترك عن الخلافات العربية و إبعاده عن الهزات و الخلافات السياسية الطارئة (2) .

2-الالتزام بمبادئ التكامل الاقتصادي القومي و الاعتماد الجماعي على الذات.

3-التكفل بمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع و الخدمات و عناصر الإنتاج ذات الهوية العربية المؤكدة إنتاجا و ملكيا و عملا.

4 -منح المعاملة التفضيلية التامة للمشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الإنتاجية (3).

أما فيما يتعلق بتقييم هذه الوثائق الأربعة يمكن القول أنه ، إذا كانت وثيقة العمل الاقتصادي القومي المشترك تتسم بالعمومية في الصياغة و النبرة السياسية حول أهمية العمل الاقتصادي العربي الشمولي ، وركزت وثيقة الإستراتجية على التنمية الشمولية في القطاعات الزراعية و الصناعية و تنمية الموارد البشرية ، فان وثيقة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فتحت المجال الواسع بتوفيرها لمناخ جد مناسب لأهم مداخل التكامل و هو الاستثمار ، وتعد الوثيقة الأخيرة الانجاز الحقيقي و الملموس لقمة عمان الاقتصادية ،حيث تم توقيع اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري في عام 1981(انظر بالتفصيل في الفصل الثاني) لتحل محل الاتفاقية الموقعة عام 1953.

---

(1) و (2) حميد ألجميلي، مرجع سبق ذكره، ص 115

(3)الجامعة العربية – الأمانة العامة:مؤتمرات القمة العربية قراراتها و بياناتها 1946 – 1985،مركز التوثيق و المعلومات، ص 127-128.

المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

لا شك أن التكامل الاقتصادي العربي واجه و مزال يو اجه معوقات كثيرة بعضها داخلي و آخر خارجي ، بعضها ذاتي و آخر موضوعي و يصعب حصر جميع هذه المعوقات و تقييمها إلى أنه يتفق الخبراء و المحللون الاقتصاديون على تحديد جملة من العوائق و العقبات ،أدت إلى فشله وهي :

الفرع الأول: ضعف و غياب الإرادة السياسية

إن لغياب الوعي و الإرادة السياسية المتينة و الداعمة لعملية التكامل دورا بارزا في تعميق أزمته ، و كان الحرج السياسي لا الإقناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقات و المشروعات العربية و كثيرا ما كان التأخر في التطبيق الجدي لبعض الاتفاقات و المشاريع مدعاة لحصول متغيرات جديدة أو تقل معها صلاحية هذه المشاريع و الاتفاقات (1)، تلك الإرادة التي لو وجدت لتحطمت كل المعوقات مهما كان دافعها و محركها أمام الإصرار العربي المدعم بقوة سياسية فعالة و تتضح ضعف الإرادة في الأمور التالية (2):

1- التحفظات على الاتفاقات و القرارات الجماعية.
2-التوقيع على الاتفاقات ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ.
3-عدم إبداء الاهتمام اللازم لحضور الاجتماعات التي تهتم بالعمل العربي و إعطاء الوقت الكافي لمناقشة و بحث مواضيع مهمة في هذا المجال.
4-تعرض العمل الاقتصادي المشترك للتقلبات الطارئة للعلاقات و المشكلات السياسية بين دول الأطراف .

إذن يمكن القول بأن مصير التكامل الاقتصادي مرهون بتوافر الإرادة السياسية لدى القائمين عليها و مدى إيمانهم بضرورة التكامل، وأن تكون ذات طبيعة استمرارية لا تنتهي بانتهاء الاتفاقيةوا نما يجب أن تظل متوافرة باستمرار طالما أن عملية التكامل مستمرة في التطبيق (3).

---

(1) BENCHENANE Mustapha " l'intégration économique arabe "
Revue tiers monde, paris, 1983, p 904.

(2) حميد ألجميلي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(3)نزيه عبد المقصود مبروك،مرجع سبق ذكره،ص79.

الفرع الثاني: عوائق اقتصادية

تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي و من حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي ، حيث يؤدي إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول ،كما تختلف الدول العربية من حيث الأنظمة و التشريعات التجارية و التنفيذية و الجمركية ، هذه الأمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية ، وتختلف الصعوبات في تنفيذ القرارات المشتركة ، وأيضا اختلاف الأساس النقدي بين الدول العربية بعضها البعض يمثل عقبة أساسية (1).

ضف إلى ذلك " التبعية الاقتصادية المتمثلة بارتباط اقتصاديات الدول العربية منفردة مع العالم الخارجي إذ تكاملت اقتصاديات هذه الدول مع العالم الخارجي ، و بالذات مع الدول الرأسمالية المتقدمة بدءا من حاجة الدول المتقدمة للتوسع خارج حدودها خصوصا في القرن 19 م لذلك فان الدول العربية بحكم تخلفها و من خلال اتصالها بالعالم الخارجي فهي مضطرة للاعتماد على الدول المتقدمة في تصريف فائض إنتاجها الذي يتمثل عادة في الصناعة الاستخراجية و المنتجات الزراعية (2).

الفرع الثالث : ضعف القاعدة الإنتاجية و التصديرية

في الحقيقة لا يعد ضعف القاعدة الإنتاجية و التصديرية عقبة لتطور التكامل ،بل مفسر لعدم حدوثه و يمكن القول أن حالة الفقر و عدم التصنيع و ضعف التطور الاقتصادي و الاعتماد الكبير على التعامل مع الدول المتطورة ، وبالتالي ضعف العلاقات الاقتصادية العربية و التي من بينها التجارة العربية التي اعتمدتها الدول كمدخل لمحاولات تكاملها الاقتصادي ، هو حال معظم الدول العربية حتى أواسط السبعينات ، و الحقيقة أن طفرة أسعار إيرادات تصدير النفط في أوائل الثمانينات هي فترة الانتعاش اللاحق للدول العربية، و طبيعي أن يكون من الأفضل إيجاد ارتباط ما بين الإنتاج و التجارة في إطار تنسيق محكم بين هذه الدول لرفع مستوى التوقعات في الزيادة التعاون الاقتصادي العربي (3) .

(1)إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص 97.

(2)فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ص 283 .

(3)خليفة موراد،مرجع سبق ذكره،ص151.

الفرع الرابع:الاختلالات الهيكلية

تعتبر الدول العربية دول نامية ،وذلك باعتبار هياكلها الاقتصادية المختلفة ويظهر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية في اعتماد الاقتصاد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو يحقق لها الاستقرار في الأجل القصير ،ففي بعض الدول يمكن أن يصل الاعتماد على النفط الى90% من الناتج المحلي الإجمالي،وفي أخرى تعتمد على إنتاج سلعة واحدة بنفس النسبة تقريبا،ولم تتمكن الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة من تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يمحو عنها ضعف الاختلالات ،فهي تفتقر إلى القدرة على التحول وهذا من شانه أن يقود الاقتصاد العربي إلى التفكك لا التكامل(1).

الفرع الخامس: العوامل الاجتماعية

و تتمثل في المناخ السائد في العلاقات بين الدول العربية ، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة و الحرص على تبوء دور الزعامة و الاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في قضايا مختلفة ، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرص التكامل و العلاقات الاقتصادية العربية، حيث يعد اختلاف الدخول أحد أهم العقبات التي تواجه الدول ، فمثلا ارتفاع متوسط الدخل في دول الخليج و الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط يقابله انخفاضه في بعض الدول الأخرى و هناك بعض الدول الأخرى التي ترتفع فيها نسبة الفقر ،وكذا ارتفاع معدل البطالة و تناقص العمالة الماهرة يضاف إلى ذلك تفشي الأمية و تدني مستوى التعليم عن بعض الدول، هذه الأمية نجم عنها العديد من المشكلات لعل أهمها التطرف و الإرهاب و التقليد و محاكاة المظاهر الغربية مما أسفر عن اهتزاز الهوية في العديد من الدول العربية (2) .

الفرع السادس: السياسات القطرية الانعزالية

تشكل السياسات القطرية عاملا رئيسيا، حيث ساهم هذا العامل في إضعاف العلاقات العربية البينية و عمقت في الغالب النزعة القطرية حتى إن التوجهات القومية في بعض خطط التنمية القطرية بقيت شعارات غير قابلة للتطبيق (3)،وهذا راجع إلى ممارسة الدول العربية نظاما انعزاليا قطريا يغيب عنه البعد الدولي،الأمر الذي إلى تعميق التبعية والتجزئة القطرية،فقد عمدت الدول الاستعمارية إلى تقسيم الوطن العربي إلى أقسام و أقطار مختلفة ليسهل عليها السيطرة و المحافظة على مصالحها .

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 75 – 76.

(2) فؤاد أبو ستيت ، مرجع سبق ذكره، ص 213.

(3)حميد ألجميلي، مرجع سبق ذكره، ص41.

ضف إلى ذلك أن الدول العربية تواجه مشاكل سياسية بعضها داخلي و الآخر خارجي تحتل أولوية خاصة لديها عن غيرها من المشكلات فعلى سبيل المثال تواجه بعض الدول مشاكل طائفية و عنصرية داخلية ، تحد من إمكانية قيام تكامل اقتصادي مع دول أخرى خشية حدوث انقسامات داخلية ، وكذا لقصور وعي شعوبها و مسئوليها و اهتمامهم بالمسائل القطرية و الشخصية في المقام الأول كذلك تواجه بعض الأقطار أيضا ضغوطا خارجية تقف حجرة عثرة في سبيل إقامة تكامل اقتصادي مع غيرها من الأقطار (1) .

و نظرا لكل هذه العوامل المجتمعة ، لم تسفر المحاولات المتلاحقة في إطار جامعة الدول العربية عن أية نتائج ملموسة على صعيد تطوير التكامل العربي ، و يرجع ذلك إلى عدم توافر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تطوير التجارة فيما بينها ، فاقتصر الأمر على التواصل لمراسيم ووثائق قانونية صماء تستهدف التكامل الاقتصادي العربي إلا أن الأمل ما زال معقودا أن يتم الالتزام بهذه الاتفاقيات(2) و خصوصا الاتفاقية الخاصة بإنشاء (منطقة التجارة الحرة العربية) – الفصل الثاني .

في ضوء المعطيات السابقة و ما رافقها من تحليل لأهم الصعوبات و العقبات المعوقة لمسيرة التكامل ، سنتطرق في المبحث الأخير من هذا الفصل و بعجالة عند أهم الخطوات و الأفكار و المقترحات التي بجمع أغلب الباحثين و الاقتصاديين و المختصين العرب على أخذها بعين الاعتبار والعمل بها، علما أنها تشكل في مجملها اتجاهات إستراتجية معقولة لتفعيل و تطوير العمل العربي المشترك بصفة عامة.

(1) محمد عبد المنعم عفر " الاقتصاد الدولي " مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 1999، ص 273.

(2) إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 100

المبحث الرابع : كيفية تفعيل التكامل الاقتصادي العربي و سبل تعزيزه.

إن التكامل الاقتصادي وسيلة فعالة لتحقيق مجموعة من الأهداف، كتهيئة المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، اتساع السوق، خلق فرص العمل، تدعيم المركز التفاوضي للدول العربية اتجاه العالم الخارجيتشجيع الاستثمار ات على التدفق نحو الدول العربية.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى كيفية تفعيل هذا التكامل بين الدول العربية فنتناول بداية إلقاء الضوء على المشروعات المشتركة ،ثم نعرج على القطاع الخاص ونختمه بمجموعة من الاقتراحات.

المطلب الأول: المشروعات العربية المشتركة و دورها في تحقيق التكامل:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المشروعات العربية المشتركة مراحلها أهميتها و مستقبلها.

الفرع الأول: تعريف المشروع المشترك:

ترجع فكرة أهمية إقامة المشروعات العربية المشتركة إلى أوائل الخمسينات ،حيث جرت بعض المناقشات حول أهمية ومنافع هذه الأخيرة في دعم مسيرة التكامل،كذلك خلص المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقد في بغداد في الفترة8-1969/03/13الى«**المهمة الاقتصادية الأساسية أمام البلدان العربية هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة،وهذا يستوجب أساسا إقامة مشروعات عربية مشتركة كأداة أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية**»(1) ، يلاحظ أن مفهوم المشروع المشترك يشمل كل صور المشاركات التي تقام على أساس المشاركة برأسمال ، و تؤدي إلى تكوين كيانات ذاتية ، والتي تقام على أساس المشاركة التعاقدية ، و تسعى إلى تثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية ، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية ، أما عناصره فهي تعدد الأطراف المشاركة فيه إذن فالمشروعات العربية المشتركة هي تلك المشروعات التي تشترك في إقامتها أطراف عربية في بلدين أو أكثر ، سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط ، والتي تستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو مالي من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية و يعزز التلاحم و التشابك بين هذه الأقطار (2).

تشمل المشروعات المشتركة وفقا للطريقة والصيغة والجهة التي اتبعت في إنشائها ثلاثة أنواع

---

(1)محمود عبد الفضيل،مرجع سبق ذكره،ص124.

(2)سليمان ألمنذري"س.ع.م في عصر العولمة"ط2،مكتبة مدبولي،القاهرة،2004،ص276.

رئيسية وهي(1):

1-1/ مشروعات مشتركة أنشأتها مؤسسات عربية حكومية :

هي مشروعات عامة متعددة الأطراف كنتيجة لجهود المؤسسات التي تروج لها في سبيل تحقيق الأهداف و التي أهمها تحقيق التكامل الاقتصادي ، ومن بينها : الشركة العربية للتعدين (عمان) الشركة العربية للتنمية الحيوانية (دمشق)، الشركة العر بية للصناعات الدوائية (عمان) ، الشركة العربية للاستثمارات الصناعية (بغداد) .

1-2/مشروعات عر بية مشتركة أنشأت بمبادرة من جانب شركات الاستثمار :

أنشأت هذه الشركات بمبادرة من جانب الشركة المشتركة للاستثمار التي تعمل كشركة قابضة في الأقطار المضيفة ، و تتولى بدورها ترويج المشروعات في ذلك القطر و تكوينها ، وقد ثبت نجاح هذه الوسيلة في ترويج المشروعات الخاصة و إنشائها و أمثلتها : الشركة السودانية – المصرية للري و البناء ، الشركة السودانية – الكويتية للنقل البري ، و هناك شركات استثمار من هذا النوع في كل من مصر – المغرب – تونس – الجزائر وفي أقطار عربية أخرى ، و كلها مشروعات ذات طبيعة ثنائية واضحة .

1-3/ مشروعات مشتركة بمبادرة مستثمرين فرديين:

تشمل هذه المجموعة المشروعات المشتركة الخاصة التي أنشأت على أسس تجارية خالصة خارج أي إطار تنظيمي أو مؤسسي ، وعادة ما يأخذ زمام المبادرة في ترويج هذه المشروعات و تكوينها مستثمرة أو مجموعة من المستثمرين الفرديين.

إذن يمكن القول أن مبررات المشروعات العربية المشتركة تعود إلى ميزتين و هما (2):

* وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي، مما يجعل قبول البلدان العربية لها أسهل و أيسر من قبول السياسات التكاملية الأكثر شمولا، والتي تتطلب تنازل الدول عن قدرها من سيادتها.

* إنها صيغة مرنة تحقق كل مصالح الأطراف المعنية بها، فهناك الملكية المشتركة و المساهمة في الإشراف و الإدارة هي كانت أكثر قبولا لدى الحكومات و الأفراد.

(1) زياد عربية " مستقبل المشروعات العربية المشتركة " من سلسلة كتب " المستقبل العربي " مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1998، ص 256 –257

(2) سليمان ألمنذري ،مرجع سبق ذكره، ص 277 .

الفرع الثاني: مراحلها

مرت المشروعات العربية المشتركة ب 3 مراحل:

– **المرحلة الأولى** : بدأت فكرة إنشاء المشروعات المشتركة العربية مبكرا في الأربعينيات حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية في 1946/04/10 على إنشاء شركة مساهمة على استغلال و شراء الأراضي في فلسطين ، وبعدها بعشر سنوات تقرر إنشاء شركة "**اليوناس**" في الخمسينيات ، وقد نفذ في تلك المرحلة حوالي سبع مشاريع حتى عام1973.

– **المرحلة الثانية:** شهدت هذه المرحلة (1973 – 1989) بداية الظهور الحقيقي للمشروعات في إطار المنظمات العربية بصورة فعالة، حيث أخذت المشروعات تجد طريقها للتنفيذ الفعلي(1)، و كانت الحصيلة ما يظهره الجدول الموالي.

جدول (ف10– 11) أعداد المشروعات العربية المشتركة و الدولية

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (آلاف الدولارات)	%
مشروعات عربية مشتركة	391	213.799.68	47
مشروعات عربية دولية	439	143.479.43	53
الإجمالي	830	357.279.11	100

المصدر : سميح مسعود " المشروعات العربية المشتركة واقعها و أهميتها ، معوقاتها و مستقبلها "من سلسلة كتب المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 1998، ص 108 .

أما من ناحية توزيع المشروعات العربية المشتركة و العربية الدولية بحسب القطاعات المختلفة فكانت كما يلي :

(1)بن علي تواتي فاطمة، مرجع سبق ذكره ص 208.

جدول (ف10 –12) توزيع المشروعات حسب القطاعات ،الوحدة (1000دولار)

رأس المال / طبيعة المشروع	مشروعات	عربية مشتركة 1		مشروعات	عربية دولية مشتركة2	المجموع (1+2)	
	العدد	رأس المال		العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة إستراتجية	35	1610991		47	523343	82	2134334
صناعة تحويلية	94	4757609		98	6205682	192	10963291
زراعة	35	2000584		34	325806	69	2326390
تمويل (تأمين– بنوك)	123	8267303		100	6274724	223	14542027
فنادق و سياحة	31	549635		29	49441	60	1044076
نقل و مواصلات	28	3419425		18	185651	46	3605076
بناء – تشييد	25	551040		32	137971	57	689011
خدمات	31	223381		26	200325	57	423706

المصدر: المرجع السابق الذكر، ص 109.

كما يلاحظ خلال هذه الفترة تمركز المشروعات العربية المشتركة في الدول الميسورة (دول الخليج) و انخفاضها في دول العصر الحالي (بلدان المغرب العربي و باقي دول أسيا) الأمر الذي يؤكد اهتمام الأطراف المساهمة في المشروع بتوظيفها في المراكز المالية المهمة عربيا و دوليا .

– **المرحلة الثالثة:** و تبدأ بعد حرب الخليج الثانية 1990 أي بعد الغزو العراقي للكويت و التي تميزت بالجمود تقريبا، حيث يبدو أنه من تبعات حرب الخليج العزوف التام عن إقامة مشروعات عربية مشتركة.

و لعله من المفيد الإشارة إلى زيادة عدد المشاريع إلى 856 مشروعا بنسبة 97 % برأسمال قدره 36 مليار دولار ، وتكشف هذه الأرقام عن ظاهرة اقتصادية جديدة يمكن أن تلعب دورا مهما ومؤثرا في متغيرات التنمية العربية (1) و أيا كانت نتائج التقويم الآثار التكاملية للمشروعات المشتركة فقد أصبحت واقعا ملموسا ، وأتاحت فرص للتعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية ، فهي بهذا المعنى صورة من صور التعاون ، تم بها تحريك رؤوس الأموال العربية للاستثمار ، كما أدت إلى تعاون

(1)زياد عربية ، مرجع سبق ذكره ،ص 261 .

المال العربي مع الموارد الطبيعية، إلى جانب اكتساب العرب لخبرة إنشاء و تنفيذ و تشغيل للمشروعات، وبالتالي لا بد من إبراز أهمية و دور المشاريع العربية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

الفرع الثالث: أهمية و دور المشروعات العربية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي

من خلال ما سبق تبرز أهمية المشروعات العربية المشتركة لتحقيق التكامل و دورها و دوافعها و التي تتميز ب (1):

1- التأثير ايجابيا في الهياكل الإنتاجية و إعادة بناءها بصورة مترابطة .
2-إزالة الحدود القائمة بين دول الأطراف المساهمة ، بغرض الاستغلال الأمثل لموارد الاقتصاد المشتركة ، هذه الخاصة تمكنها من حل المشاكل الحدودية و جعلها عامل قوة و اتحاد.
3-القدرة على خلق التشابك فيما بين اقتصاديات الدول الأطراف ،وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها ، وبالتالي التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي الجماعي من قبل هذه الدول.
4-إنها مشروعات ذات أحجام اقتصادية قياسية لها القدرة على خلق الوفورات الاقتصادية و زيادة القيمة المضافة.
5- تزداد فعالية المشروعات المشتركة كوسيلة متميزة من وسائل التكامل الاقتصادي من خلال السمات التي تنفرد بها و المتمثلة في :

- لا تمس ابتداءا إلا جزءا من النشاط الاقتصادي ، أو فعاليات إنتاجية معينة لذلك فإنها تكون أقل عرضة للمشاكل السياسية و أكثر مرونة في مجال الاتفاق عليها .
- إنها أكثر أهمية في حالة البلدان النامية ، لان ما تحتاجه أولا ليست إجراءات تحرير التجارة بل إجراءات خلق التجارة ، أي تطوير الهياكل التجارية .
- تمثل خطوة مهمة في سبيل تحرير عوامل الإنتاج فيما بين دول الأعضاء طالما تؤدي إلى الاستغلال الجماعي لوسائل الإنتاج.
- تقتصر فقط على تحرير المنتجات و عوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات.

وعليه المشروعات المشتركة تعتبر الوسيلة التي تفترض نفسها دوما أيا كانت حدود التكامل لأنها الأداة الأكثر حسما وواقعية لمعالجة مشكلتي سوء الاستغلال و قلة الإنتاج.

---

(1) بجاوي سهام " الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي " مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،تخصص مالية ونقود ، جامعة الجزائر ،نوفمبر 2005،ص142.

الفرع الرابع: مستقبل المشروعات العربية المشتركة

إن المشكلة الحقيقية بالنسبة إلى مستقبل المشروعات العربية المشتركة ، تتمثل في دعم إقامتها على أساس إستراتجية محددة للتكامل و التنمية ، وبناء على عملية تخطيطية قومية تنطلق من المبادئ و الأهداف ، واعتبارا من أن المشروعات أداة فعالة من أدوات العمل الاقتصادي المشترك ، فان مستقبلها مرتبط قبل كل شيء على(1):

1- تشجيع المصارف و المؤسسات التمويلية العربية الدولية على المساهمة في إنشائها.
2-تعديل القوانين الخاصة بالصناديق العربية الوطنية الإقليمية، مما يجيز المساهمة في تمويلها.
3-زيادة مفعول الشركات العربية المشتركة القابضة العاملة في مجالات الاستثمار.
4-التعجيل بإنشاء السوق المالية العربية حتى تلعب أسهم هذه المشروعات دورا أساسي في خلق أدوات السوق و تداولها بين المواطنين العرب.
5-دعوة الحكومات التحلي عن ملكيتها في هذه المشروعات لصالح مواطنيها العرب(خصخصتها).
6-تجميع مدخرات المواطنين العرب و توظيفها في مشاريع مشتركة، وان كانت ضئيلة كما لها فوائد في خلق مصالح مادية تربط بين المواطنين العرب.
7-تعميم " التمويل المشترك "كأسلوب لتمويل المشروعات العربية المشتركة، من خلال تضافر جهود الصناديق العربية الإقليمية و القطرية.

إذن كخلاصة للمطلب : إن المشروعات العربية المشتركة جزءا لا يتجزأ من نسيج المنظومة التنموية و مدخل مهم من مداخله ، و نأمل أن يهتم صانعو السياسات العرب بالدمج التكاملي للمشروعات في أفق التكامل الاقتصادي العربي و العمل العربي المشترك ، سعيا إلى تحقيق التنمية العربية الشاملة في المستقبل .

---

(1) راجع – سلمان ألمنذري ،مرجع سبق ذكره ،ص 284 .

– زياد عربية ، مرجع سبق ذكره ،ص 266 – 267.

– سميح مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 120 – 121.

– محمد عبد الشفيع عيسى " المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية " مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50/ربيع 2010، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص119 – 120

المطلب الثاني : دور القطاع الخاص في الدول العربية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

لا شك أن مبادرات التعاون و التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص العربي تمثل الآلية الأكثر أهمية و الأقدر على الاختراق لحواجز التباعد الاقتصادي بين الدول العربية نظرا لما تتمتع به هذه المؤسسات من مرونة في الحركة و تحرر الرؤية الاقتصادية و الإدارية (1). **تاريخيا** جاءت أول مبادرة لتفعيل دور رجال الأعمال و المستثمرين العرب من قبل جامعة الدول العربية و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة في البلاد العربية ، فتم تنظيم مؤتمر الأول في الطائف في 1982 و قد انبثق عن هذا المؤتمر عدد محدود من الاستثمارات ، إلا أنه و بعد قيام اتحاد المستثمرين العرب 1997 تجددت الآمال بتنشيط التعاون الاستثماري على مستوى القطاع الخاص العربي في ظل ضمانات قانونية و مالية و قضائية و حوافز متعددة تضمنتها معظم التشريعات العربية لتشجيع الاستثمار و توفير فرصة واعدة (2) .

و تشير تجربة التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمار المباشر العربي – العربي أو ما يطلق عليه الاستثمارات العربية البينية ،إلى أن تدفق الاستثمارات العربية كان ضعيفا داخل المنطقة مقارنة بحجم الاستثمار خارج المنطقة العربية (3) حيث تم توظيف حوالي 900 مليار دولار من الاستثمارات العربية في آسيا و أمريكا و أوروبا و غيرها ،من ناحية أخرى تشير بعض مؤشرات التجربة العربية في الاستثمارات إلى انه بلغت حجم الاستثمارات العربية البينية في عقد التسعينات حوالي 2.8 مليار دولار و هو ما يمثل تراجعا بالنسبة لعقد الثمانينات الذي وصلت جملة استثماراته العربية البينية حوالي 6.2 مليار بنسبة 3 % من الناتج المحل الإجمالي و هي أرقام لا تذكر في جملة الاستثمارات العربية خارج المنطقة العربي (4) .

---

(1) نزيه عبد المبروك مقصود، مرجع سبق ذكره ،ص 105

(2) سيلمان ألمنذري " السوق العربي المشتركة في عصر العولمة " ط1 ،مرجع سبق ذكره، ص 258 .

(3) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 184

(4) بجاوية سهام ،مرجع سبق ذكره، ص 150

بداية من الألفية الجديدة ، استمر الاتجاه التصاعدي للاستثمارات العربية البينية ليصل قيمة 3706 مليون دولار 2003 ، ويعود ذلك للجهود الترويجية للاستثمارات العربية ، و لتحسن المناخ الاستثماري كما كان عليه سابقا ، كما يبين الجدول الموالي أن تطور حجم الاستثمارات البينية العربية لا يعرف تذبذبا كبيرا .

جدول رقم (ف01– 13) الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1999– 2003، و:مليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الاستثمارات العربية البينية للدول العربية	2383.4	1817.4	2646.9	2912.3	3706

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2003، الكويت ص 68.

في هذه الفترة تشير المؤشرات الإحصائية للاستثمار العربي الدولي (العربي – العربي) إلى وجود معوقات عملت على كبح هذه الجهود،منها ضعف النتائج و كثرة التشريعات و كثرة الاتفاقيات الثنائية و المتعددة ، ضف إلى ذلك أن الاقتصاديات العربية تعاني من التدخلات الحكومية ، وفقدان المستثمر الثقة بسبب تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار ، وكذلك ارتفاع تكلفة المعاملات و كثرة التقديرات مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم ، هذا علاوة على محدودية إجمالي الاستثمارات العربية البينية (1) .

أما حصيلة تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2008 بلغت قيمة 32.4 مليار دولار مقابل 19.2 مليار دولار لسنة 2009 الخاصة فقط ب 8 دول عربية (الإمارات ، السعودية ، مصر الأردن ، اليمن ، المغرب ، تونس ، ليبيا) وقد جاءت السعودية على رأس هذه القائمة لعام 2009 بقيمة 11.6 مليار دولار و بحصة 60.4 % من الإجمالي ، و ليبيا في الأخير بقيمة 47.5 مليون دولار و بحصة 0.2 % من الإجمالي ، و بمقارنة التدفقات الاستثمارية للقطاع الخاص وفق القطر المضيف خلال الفترة 2003–2009 يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 3.7 مليار دولار خلال2003 إلى نحو 19.2 مليار دولار عام 2009 ، حيث تصدرت السعودية الدول المضيفة

(1) بابا عبد القادر "سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2004/2003 ص 67 .

للاستثمارات العربية البينية بقيمة 11.6 مليار دولاروبحصة60.4% من الإجمالي ، تليها الإمارات بقيمة3.7مليار دولار وبحصة19% ، فمصر 1.7مليار دولار وبحصة8.9%(1) .

أما من حيث الدول المصدرة للاستثمارات البينية لسنة2009، أشار التقرير إلى صدارة الكويت للدول المصدرة للاستثمارات بحوالي 6.1 مليار دولار أي بنسبة31.9% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، ثم الإمارات ب 5.1مليار دولار وبحصة26.3%،فالبحرين ثم قطر.

على صعيد آخر، أشار التقرير إلى أن الرصيد لتراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من (1985 –2009) بلغ حوالي 163.4 مليار دولار مقارنة مع 140.9 مليار دولار خلال الفترة (1985 – 2008) ، وبذلك ارتفع معدل التدفق السنوي ليبلغ 6.8 مليار دولار خلال الفترة (1985 – 2009)مقابل تدفق سنوي قدره 6.1مليار دولار خلال الفترة(1985–2008)، كما أشار التقرير على صعيد توزيع تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني إلىأن معظم الاستثمارات العربية البينية تر تكز في قطاع الصناعة و الخدمات بحصة بلغت 95 % ، إذ استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 52.04 % من الإجمالي و قطاع الخدمات على ما نسبته 43.03 % و الزراعة 0.23 %(2) .

و تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن للقطاع الخاص دور هام في التنمية و النمو و هذا الدور يعد من أبرز المتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية و تبرز أهميته في التنمية و النمو كما يتميز به من قدرة عالية و إدارية و فكرية هائلة ، ويلعب أيضا دور في مساندة القطاع العام في دفع عجلة التنمية و تحقيق الأهداف المجتمعة الكبرى . و القطاع الخاص يلعب أيضا دور في تنفيذ السياسات الاقتصادية الإقليمية إذا صاحبتها تنازلات من طرف الحكومات العربية عن بعض سلطاتها ... فان مثل هذه الإجراءات تكون ايجابية على مناخ الاستثمار و التنمية في كل دول المنطقة (3) " برامج الإصلاح الاقتصادي ،الخوصصة ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية ،الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال .." كله إجراءات و اتفاقيات تساهم في تحسن المناخ الاستثماري بالدول العربية .

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "2009، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(2)نفس المرجع السابق، ص88.

(3) وزير التجارة و الصناعة المصري " التكامل الاقتصادي ...حينما يسبق القطاع الخاص الحكومات " جريدة الشرق الأوسط،القاهرة ،تاريخ 2011/01/25، العدد 11746 ،ص34.

مدى مساهمة القطاع الخاص في التكامل الاقتصادي العربي :

وهذا نظرا لمايلي (1):

1- توفر عنصر المصلحة المباشرة لمؤسسات القطاع الخاص، ومن تم يتوفر الحافز والدافع لتحريك القرارات نحو الدخول في مجالات و مشروعات التكامل.

2-اتصال العديد من مؤسسات القطاع الخاص بمؤسسات ومنظمات أجنبية تتميز بالتقدم الإداري، مما يوفر لها خبرة و دعم تفي حين تشرع في المشاركة في مشروعات العمل العربي المشترك.

3-انتشار مؤسسات القطاع الخاص في العديد من المجالات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي و مجالات الإنتاج السلعي و ألخدماتي، مما يجعلها أكثر قدرة على المساهمة في التكامل.

4-توظيف مدخرات القطاع الخاص في مجالات الاستثمار المختلفة كالتحول لآليات السوق و التحرير الاقتصادي و تقوية البنية الأساسية، مما يساهم القطاع الخاص في المساهمة في المشروعات القائمة عن طريق الأسواق المالية (الاستثمار الغير المباشر).

5-المشاركة في المشروعات القائمة من خلال المساهمة في زيادة رؤوس أموالها ، أو شراء حصص من أملاك المحليين .

6- تكوين تجمعات من بعض مؤسسات القطاع الخاص العربي المتكاملة لدخول في مناقصات و تقديم عطاءات لمشروعات كبرى في الوطن العربي.

7- دخول مؤسسات القطاع الخاص في اتفاقات مشتركة فيما بينها لحشد إمكانياتها لانجاز مهام بحثية ولتطوير منتجات وتقنيات معينة.

(1) معتصم سليمان " العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص و التكامل الاقتصادي العربي " بحث مقدم إلى المؤتمر العربي حول " الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية " المنعقد أيام 21 – 23 / أكتوبر 2008، الرباط، المغرب.

المطلب الثالث : مقترحات لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

في ظل المعطيات السابقة و ما رافقها من تحليل لأهم الصعوبات و العقبات المعرقلة لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وكذا التحديات التي يواجهها العالم العربي إضافة إلى المهام القومية المشتركة تستلزم معالجة ثغرات التكامل الاقتصادي العربي و تعميق جذوره خاصة ، يمكن التوقف بعجالة عند أهم الخطوات و الأفكار و الخطوط التي يجمع أغلب الباحثين و المختصين العرب على أنها تشكل في مجملها اتجاهات إستراتجية معقولة لتفعيل و تطوير العمل العربي المشترك و تتلخص فيما يلي (1):

1- إرساء إستراتجية العمل العربي المشترك و العمل على التخطيط له : تتضمن أهداف رئيسية واقعية واضحة تنسجم و إمكانات الدول العربية ، وكذا مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل و متكافئ لأعباء التنمية و مسؤولياتها ، ويتم وضع هذه الإستراتجية من خلال تجمع علمي و فني و سياسي ، أما التخطيط يتم عن وضع خطة طويلة الأجل للتنمية القومية و القطرية على حد سواء مبنية على أساس الإستراتجية التي يتم وضعها و يقوم بذلك جهاز التخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.
2- فهم وتفهم كامل للطبيعة الخاصة و المميزات و السمات للاقتصاديات المجموعة العربية و تحليل مشكلاتها و معرفة طبيعتها إلى جانب تحديد العلاقات الاقتصادية الدولية و النظام العالمي الجديد

---

(1) استقينا هذه المقترحات من مجموعة من المراجع، لمزيد من التفصيل راجع:

- نزيه عبد المبروك مقصود، مرجع سبق ذكره، ص 109 – 113.
- عبد الرحمان تيشوري ، مجلة الحوار المتمدن ،مرجع سبق ذكره .
- محمد لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ،ص 50-54.
- صلاح الدين حسن السيتي ، مرجع سبق ذكره ،ص 80- 84.
- صلاح عباس " التكتلات الاقتصادية : هل هي تحايل على الجات ؟ " دار مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 103-107.
- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي " آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي "ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 ،ص564 .
- علي كساب، محمد راتول " التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة وشمال إفريقيا ،جامعة الشلف ، العدد 01 ،2004، ص 41 .
- فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ،ص 323 – 325.

وا ٍدراك أهمية الاتجاه نحو التكامل والتكتل الاقتصادي في عالم يسير في سباق مع الزمن.

3- في ظل الأوضاع الحالية للوطن العربي من الأفضل فصل السياسة و تبدلاتها ما أمكن عن العلاقات و المؤسسات الاقتصادية ، خصوصا إذا طغت الأمور السياسية ، سيعيق بالتأكيد مسيرة التكامل و فصلهما سيفسح المجال واسعا أمام التكامل الاقتصادي العربي للتطور دون عوائق و مفاجآت مخيبة للآمال ، وهو تكامل من شأنه أن يساهم في بناء قاعدة عربية اقتصادية و مشاريع مشتركة صعب فكها بقرارات سياسية مستعجلة أو بردود أفعال آنية .

4- إنشاء مفوضية اقتصادية و مالية عربية تضم ممثلين عن الحكومات و القطاع الخاص للاتفاق على الروابط الاقتصادية الإستراتجية اللازمة ... حيث تقوم هذه المفوضية بوضع القواعد والضمانات اللازمة للاتفاقيات العربية مع دول العالم الخارجي بحيث تصب في خانة التكتل العربي كوضع قواعد عامة لعقد اتفاقيات مشاركة بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي لتجنب الوضع الحالي الذي تتفاوض كل دولة عربية مع الاتحاد الأوروبي .

5-مراجعة جميع الاتفاقيات الاقتصادية و التجارية و الاستثمارية و الضريبية العربية المشتركة مع إجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي و الدولي ، و إعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذها الصلاحيات اللازمة لذلك .

6- تجسيد المصالح العربية الجماعية من خلال تعزيز فعاليات القطاع الخاص و المنظمات الجماعية الحكومية ، وغير الحكومية للقيام بدورها الفاعل في دعم التنمية العربية المشتركة مع العمل على وضع برامج تضمن لكل قطر عربي حد أدنى من البناء الصناعي يكون أساس لجهود صناعية عربية مشتركة.

7- خلق وحدة نقدية عربية حيث أن التكامل الاقتصادي يتطلب وجود وحدة نقدية عربية مشكلة من سلة العملات أو مرتبطة بمقياس يخضع للعرض و الطلب كالذهب مع اعتبار أن هذه الوحدة قابلة للتحويل في إطار الوحدة الاقتصادية و الجمركية العربية فقط ، أما التعامل مع الخارج هذه الوحدة الاقتصادية و الجمركية يتم بغيرها من العملات الأجنبية ، وهذا لحماية الاقتصاد من المؤشرات الخارجية .

8- ضرورة الاهتمام بتطوير قاعدة تكنولوجية محلية توفر القدرة على الخلق و الإبداع و التطور التكنولوجي لاحقا ، حيث أصبحت تحتل التكنولوجيا الأهمية الفائقة في عالمنا المعاصر و ذلك في كل النشاطات الاقتصادية القائمة ، والتي تبرز فيها التكنولوجيا كأحد الأدوات الهامة في العلاقات بين الدول و في السيطرة التي تمارسها بعض الدول الأخرى ، إن تحقيق التفوق التكنولوجي العربي لا يتصل بالحصول على الناتج التكنولوجي فحسب بل بتوفير قدرات تكنولوجية ذاتية ، كتوفير الباحثين و مراكز البحت و مستلزمات البحث و التعاون العربي على مشاريع توفر هذا الطلب .

9-العمل على اختيار المشاريع للتنسيق القادرة على المنافسة مع الخارج ، فعندئذ يمكن أن يحل الاعتماد العربي محل الاعتماد الأجنبي ، أو على الأقل يصبح التعاون العربي مقنعا و مرضيا و باعثا على الاستمرار ، و في كل الأحو ال لابد قبل التنفيذ من دراسات ميدانية و متكاملة لمستشاري البلدان الر اغبة في التعاون ، بحيث تتضمن كيفية استثمار و استغلال الموارد و الجهات الأنسب لإقامة المنشآت المشتركة فيها.

10- إنشاء بنك عربي موحد ، يتم تمويله من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ، ويتولى توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم المجموعة العربية ، وكذا تعزيز التعاون الاقتصادي و الاستثماري ، مع دعوة البنوك و المؤسسات المالية العربية إلى اتخاذ إجراءات فعالة للتنسيق فيما بينها و اتخاذ خطوات للاندماج بينها و توحيد الأنظمة الجمركية والمالية .

11- تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية لإتاحة اتخاذ قرارات اقتصادية خاصة بالاستثمار و الادخار بصورة تتماشى مع العوامل الأساسية الكامنة ليسهل تعزيز و تدعيم التخصص و التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية لتشجيع انسياب الاستثمارات البينية العربية و الزيادة في حجمها.

12- مطالبة وزراء الإعلام العرب بوضع خطة إعلامية طموحة لترسيخ مفهوم التكامل الاقتصادي العربي و أهميتها للمواطن العربي بدءا من مرحلة الطفولة ، حيث ترتكز على ضرورة شراء سلع عربية حتى يشعر المواطن العربي أنه عند الشراء سيزيد الطلب من شأنه أن يخلق فرصة وظيفية لابنه في المستقبل ، مع اهتمام وسائل الإعلام بالترويج للسلع العربية .

خاتمــة الفصـل الأول

مضى على قيام جامعة الدول العربية أكثر من ستة عقود ، شهدت خلالها إنشاء العديد من المجالس و المنظمات و إبرام العشرات من الاتفاقيات و المواثيق و اتخاذ آلاف القرارات على كل صعيد بدءا من القمم ، و انتهاء بالمجلس الاقتصادي و مجلس الوحدة الاقتصادية ، ومع ذلك فلا زالت محصلة التكامل الاقتصادي هزيلة لايعتد يها و بلغة الاقتصاد لا يزال تنافس الاقتصاديات العربية أقوى بكثير من تكاملها ، فالعرب لم يلتزموا قط التزاما واضحا بالأهداف التكاملية و لا وضعوا لذلك سلم أولويات مدروسا أو مخططا بعناية .

لكل مواطن عر بي الحق بأن يتساءل عن السبب في غياب هذا التكامل ، على الرغم من وجود الكثير من القواسم المشتركة السالفة الذكر ، التي تكاد تكون غائبة في القارة الأوروبية التي حققت مراحل متقدمة جدا من التكامل الاقتصادي ، و أصبحت مثالا يحتذي به ، يجب على المسئولين العرب أن يعوا بأن العالم اليوم بات ينقسم إلى عديد من التكتلات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق مصالح دولها وشعوبها ، فالدول المتقدمة و الكبيرة لم تستثني نفسها من الدخول في تكتلات اقتصادية فكيف للدول العربية التي تعتبر كلها دول نامية و معظمها صغيرة الحجم ؟.

إذن و في ظل العولمة الشرسة ، أصبح لزاما الزيادة في نسبة التجارة العربية البينية و هو أمر ضروري و ملح ، نظرا لتزايد التنافسية العالمية من جهة ، ومن جهة أخرى تزايد التجارة العربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات العربية وهو في حد ذاته يجعل تلك الصناعات أكثر قدرة على المنافسة العالمية .

أن إستراتجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، يجب أن تتم على أساس أن تحرير التجارة العربية البينية هو المدخل الأساسي للتعاون و تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديات العربية و بداية لذلك ثم الاتفاق على إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في 01/01/ 1998 ووافقت عليها 18 دولة فهل يمكن أن نعتبر ها كخطوة أولى في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ؟

هذا ما سنحاول تحليله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كخطوة نحو التكامل الاقتصادي العربي

مقدمة الفصل: لعل من أهم نتائج الفصل السابق، أنه انتهى إلى أنه من الأفضل للاقتصاديات العربية أن تعمل بكل قوة نحو إعادة بناء التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة العولمة و كذا التكتلات الاقتصادية العالمية، التي سبقتها البلدان الصناعية المتقدمة، كي تواجه بعض السلبيات التي قد تنجم عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، هذا من جهة و من جهة أخرى حتى لا تواجه تحدي الانصهار و الذوبان في النظام الاقتصادي العالمي باقتصاد هش مفكك يفتقر إلى آليات التعاون و العمل المشترك.

و مما يبعث على التفاؤل في هذا المجال صدور قرار القمة العربية في يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باتخاذ ما يلزم من إجراءات و تدابير نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفق برنامج عمل و جدول زمني يتم الاتفاق عليهما.

حيث يقوم تصور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على كونها نظاما إقليميا فرعيا من النظام التجاري الدولي الذي يسمح بتشكيل التجمعات التجارية الإقليمية و لكن ما يجب معرفته هو أن هذه المنظمة لا تمثل إلا خطوة أولية و صغيرة في هذا التجمع الذي لم يتم استكماله بعد، إذ تختلف عن التكامل الاقتصادي لكونها أداة لفتح الأسواق و تحفيز القدرات التنافسية، بينما يفترض التكامل الاقتصادي صياغات متعددة في مجال التجارة و وسائل الدفع و النقد و حل المنازعات التجارية و المسائل الاجتماعية المترتبة على سياسات التحرير الاقتصادية التي تتم في إطار المنظور اللبرالي الجديد الذي باتت تقوم عليه التجارة العالمية.

إن ما يمكن قوله في هذه المقدمة هو أن منطقة التجارة الحرة العربية تمت تحت وطأة ضغوطات منظمة التجارة العالمية، أكثر مما تتم تحت وطأة الحاجة الفعلية للتكامل الاقتصادي العربي الفعال، لكن يمكن تطويرها و تفعيلها في إطار ذلك الهدف الأشمل الذي يلتقي مع مصالح معظم الدول العربية و إن كانت نسبة التجارة العربية في التجارة الدولية ضئيلة و بناءا على ذلك يصبح من الضروري أن يخصص هذا الفصل لإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و ذلك باستعراض المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض لأهم التجمعات الإقليمية العربية.

المبحث الثاني: تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودخولها حيز التنفيذ.

المبحث الثالث: الإطار القانوني، البرنامج التنفيذي و الهيكل التنظيمي للمنطقة.

المبحث الرابع: نظرة تقويمية لمستوى أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تعترضها.

المبحث الأول: عرض لأهم التجمعات الإقليمية العربية.

بالإضافة إلى المسيرة العربية و الجهود التي بذلت لمواجهة واقع التشتت عن طريق المحاولات التكاملية في إطار الجامعة العربية، ظهر مستوى آخر من التعاون (خارج نطاق الجامعة) ربما لتدارك التعثر الذي أصاب محاولات التكامل الاقتصادي العربي على المستوى الجماعي، تجسد هذا المستو ى في التجمعات العربية الإقليمية المعاصرة التي ظهرت في شكل مؤسسي حديث و أخذت بعدا هاما داخل النظام العربي، و أهمها مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي و مجلس التعاون العربي، و التي سنتولى دراستها في هذا المبحث، بمحاولة إيضاح واقعها عن طريق التطرق إلى أهم معطياتها الاقتصادية، و نختتم هذا المبحث بالوقوف على مدى تأثيرها في التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: التجربة الناجحة لمجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مجلس التعاون الخليجي نموذج للتكامل الاقتصادي الإقليمي، و تطور نوعي في العمل العربي المشترك، و هو تجربة رائدة لا نختلف في جدواها و فاعليتها، و لقد كانت نقطة البداية في تشكيل هذا المجلس هي الاستجابة للتماثلات القائمة على مقاربات الهوية و الثقافة و تأسيس منظومة من المصالح المشتركة، لذلك اتسمت مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج التي تتجاوز العقد الثالث بالعمل من أجل تأكيد فكرة اللقاء الجامع، و ضمان دور و فعالية الشركاء حول كينونته القانونية و المادية(1).

و في هذا المطلب سنستعرض بالتحليل ما يلي:

الفرع الأول: النشأة.

ثم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 25 مايو 1981 كتكتل إقليمي عربي يضم كلا من الدول التالية: السعودية – الكويت – قطر – الإمارات – البحرين – سلطنة عمان(2).

إذا نظرنا إلى الدول الأعضاء وجدنا أنها وحدات سياسية يجمعها إطار إقليمي مستمد من التقارب الجغرافي، إذ تقوم روابط جغرافية و تاريخية و سكانية و ثقافية بين هذه الدول بعضها ببعض، و هي وشائج تطورت و صارت خصائص مشتركة.

---

(1)عدنان بسيسو "أضواء على الاقتصاديات العربية" دار العرب للنشر، القاهرة ، 1992، ص62.

(2) محمد مدحت عزمي"الواردات و الصادرات و التعريفة الجمركية مع دراسة س.ع.م" مكتبة الإشعاع ،الإسكندرية،2002 ،ص275– 276.

الفرع الثاني: أجهزة مجلس التعاون الخليجي.

يتكون المجلس من الناحية التنظيمية من ثلاثة أجهزة رئيسية هي:(1).

1- المجلس الأعلى و يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، و هو الجهاز الرئيسي الذي يضع السياسة العامة و الخطوط الأساسية لعمل المجلس.

2- المجلس الوزاري، و هو الجهاز التنفيذي للمجلس و يتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، و يختص باقتراح السياسات و وضع التوصيات و الدراسات و المشاريع التي تستهدف تطوير التعاون و التنسيق.

3- الأمانة العامة، و تمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بالإعداد لأعمال المؤتمرات و اللجان، و متابعة تنفيذ قرارات المجلس، و تتكون الأمانة من الأمين العام و أمينين مساعدين و خمسة قطاعات أساسية: الشؤون السياسية و الاقتصادية و البيئية و القانونية و المالية و الإدارية، و ثم تشكيل عدة لجان فنية متخصصة شملت كل هذه القطاعات بما فيها التعاون في مجالات الصناعة و الزراعةو النفط و الخدمات و الثقافة.

الفرع الثالث: الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي.

لقد حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي الأهداف كالآتي: (2).

1-تحقيق التنسيق والتكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
2-تعميق و توثيق الروابط و العلاقات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3-وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية، التجارة والجمارك و المواصلات، التعليم و الثقافة، الشؤون الاجتماعية و الصحية، الإعلام و السياحة، التشريع و الشؤون الإدارية.
4-دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية و إنشاء مراكز البحوث العلمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص.

(1)توفيق علي الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 298.
(2)أنظر نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي المادة الرابعة.

يلاحظ أن النظام الأساسي أعطى أولوية بالغة للجانب الاقتصادي، ضف إلى ذلك أن التنسيق والترابط بين مختلف الدول شمل الميادين الفنية.

و على هذا الأساس و بالرغم من أنه لم يتم النص على التنسيق السياسي أو العسكري في نصوص النظام الأساسي إلى أنه من الواضح أن نشاط المجلس يشمل كذلك المجالين السياسي و الأمني، ذلك أن قيام المجلس ما هو في الحقيقة إلا رد فعل لنجاح الثورة الإيرانية و ما يمثله ذلك من مخاطر على المجلس، خاصة بعد أن عبرت الثورة عزمها تصدير إيديولوجيتها إلى دول الخليج.(1)

الفرع الرابع: الواقع الاقتصادي لدول الخليج.

تعد دول المجلس عموما، عدا السعودية، كيانات سياسية و اقتصادية صغيرة و متشابهة نسبيا، ولذلك لا يستطيع أي منها توفير الحماية الأمنية الكافية، فمساحة تلك الدول لا تتجاوز 2562.7 ألفا كلم².(2)، أما من ناحية التعداد السكاني، فالجدول الموالي يبين الزيادة الملحوظة في عدد السكان في دول المجلس، و هذا راجع لتحسن الظروف المعيشية الاجتماعية و الصحية التي تتمتع بها دوله.

الجدول (ف02-01) عدد السكان في دول المجلس (2005-2009)

بلدان المجلس	عدد السكان في دول المجلس (ألف نسمة)				
	2005	2006	2007	2008	2009
السعودية	23.119	23.679	24.243	24.807	25.373
الإمارات	4.106	4.229	4.488	4.765	5.066
قطر	906	1.043	1.218	1.448	1.639
الكويت	2.867	3.052	3.328	3.442	3.657
البحرين	889	960	1.039	1.123	1.215
سلطنة عمان	2.509	2.577	2.761	2.884	3.173

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2010، وأعداد مختلفة.

(1) أمين ساعاتي "مجلس التعاون الخليجي و مستقبله" دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص32.

(2)هبل عجمي جميل" إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي" مركز الدراسات و البحوث الإستراتجية، أبو ظبي، 2005 ، ص 41 – 42.

يلاحظ من التقرير أن نسبة السكان مرتفعة في السعودية، في حين منخفضة بشكل ملحوظ في دول البحرين، وتشتكي دول المجلس من ارتفاع السكان الغير مواطنين مما انعكس على ارتفاع نسبة العمالة غير المواطنة و ضآلة حجم العمالة المواطنة، حيث شكل العاملون غير المواطنين أكثر من ثلثي قوة العمالة الإجمالية في كل من دولة الإمارات و قطر و سلطنة عمان و دولة الكويت (1).

أما من ناحية البطالة فتحليل التقرير الاقتصادي الموحد لاحظ أنها منخفضة جدا لسنة 2009 في كل من دولة الإمارات و البحرين (4%) السعودية (5.4%) قطر (0.3%)، الكويت (1,4%).

و ترتكز اقتصاديات دول المجلس على النفط (البترول)، و ارتبطت الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول بارتفاع و انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي، و يمثل النفط نسبة كبيرة من إجمالي صادرات هذه الدول، (2)، فمثلا قفز في الإمارات من 58.991 مليون دولار (2007) ليبلغ 80.635 مليون دولار سنة (2008)، و من 179390 مليون دولار (2007) إلى 247097 مليون دولار في (2008) بالنسبة للسعودية، (راجع التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2010).

من جانب آخر تمثل دول مجلس التعاون منطقة الفائض في العالم العربي، فهي تستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، و كذا من الموجودات الأجنبية في الدول العربية، مما انعكس ذلك على ارتفاع نصيب الفرد في هذه الدول من الناتج المحلي الإجمالي ليصل متوسطه إلى 37.942,91 سنة 2008.

إن اقتصاديات دول المجلس هي اقتصاديات مفتوحة على نطاق واسع، فتجارتها الخارجية شكلت نسبة كبيرة من نواتجها المحلية الإجمالية، فالجدول الموالي يبين نسب أرصدة الموازين التجارية لدول المجلس إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005–2009) حيث تعد الصادرات النفطية المصدر الأساسي للفائض التجاري في هذه الدول.

(1)محمد حامد عبد الله " الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية" مكتبة الملك فهد للطباعة و النشر ، الرياض، 1998ص 152.

(2)صالح فلاحي " واقع و أفاق تطور الوحدة النقدية – تجربة مجلس التعاون الخليجي" بحث مقدم إلى الملتقى الدولي " اليورو و اقتصاديات الدول العربية،فرص وتحديات" جامعة الأغواط ،أيام 18 – 2005/04/20.

جدول(ف02-02): نسب أرصدة الموازين التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

بلدان المجلس	2005	2006	2007	2008	2009
السعودية	40.0	41.3	39.2	45.0	29.1
الإمارات	31.3	33.2	22.8	25.0	18.7
قطر	38.8	31.8	27.5	25.7	22.0
الكويت	37.4	39.6	37.9	43.0	30.4
البحرين	11.0	15.1	15.5	13.3	11.8
سلطنة عمان	34.5	31.8	24.7	28.2	19.9

المصدر:التقرير الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة (2006-2009).(النسب من إعداد الباحث).

أما من ناحية الواردات فهي على عكس الصادرات حيث تتصف بالتنوع الشديد فعدا مملكة البحرين التي يشكل الوقود المعدني نسبة كبيرة في وارداتها، تمثل الواردات من الآلات و معدات النقل و المصنوعات و الأغذية و المشروبات أهمية كبيرة للدول الخمسة الباقي، إذ وصلت في كل من دولة الإمارات و دولة السعودية إلى 34.3% ب 45.78% على الترتيب بالنسبة للمصنوعات.

الفرع الخامس: الأفاق المستقبلية للمجلس و انجازاته.

قبل التطرق إلى الأفاق، هناك مجموعة من الإنجازات قامت بها دول المجلس منها:

1- الاتجاه نحو إرساء الدعائم اللازمة لإنشاء منطقة في الخليج للتبادل الحر مما كان له انعكاس على التعريفة و الضرائب الجمركية.

2-العمل على التخفيف درجة التعرض لتذبذبات أسعار النفط من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص الغير نفطي (1).

3-تشجيع توظيف العمالة الوطنية بسبب صعوبة الاستمرار في استخدام الأجانب.

4-استكمال الإجراءات اللازمة لتوحيد أنظمة الشركات في دول المجلس، بهدف تسهيل انتقال الملكية و إقامة المشاريع المشتركة .

5-مراجعة جهود الدول الأعضاء في مجال مكافحة التستر التجاري و الصناعي، و زيادة فعالية

(1) محمد مدحت عزمي، مرجع سبق ذكره، ص.278

الجهود(1).

6-النظر في الإمكانيات المتاحة،لايستعاب الزيادة المستمرة في طالبي العمل من مواطني دول المجلس،في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية،واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة،وإزالة أية عقبات تعترض ذلك.

7-العمل على زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني، و ذلك بتوطين الصناعة و توسيع مراحل التصنيع الوطني المحلي بهدف إلى زيادة القيمة المضافة، و تعظيم استفادة الفئة الاقتصادية من النشطة الصناعية.(2).

8-السماح لمواطني المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية،

9-بذل الجهود لاستكمال المناقشات الخاصة بتوحيد التعريفة الجمركية خلال1995.

و لتحقيق هذه الأهداف تتبع دول الخليج إستراتيجية مكونة من شطرين و هذا منذ سنة 2004:

أولا: سياسة محلية للإصلاحات الهيكلية ترمي إلى تشجيع نمو القطاع الخاص مع وضع سياسات مالية حذرة. **ثانيا:** سياسة خارجية تستهدف دعم أكبر من التكامل الاقتصادي الإقليمي للاستفادة من سوق أكبر و توفير معطيات الانتقال إلى الاقتصاد المعولم ،حيث تم العمل على استحداث سوق مشتركة عام 2007 بإزالة الحواجز في وجه حركة تجارة السلع و الخدمات و العمالة الوطنية و رأس المال الداخل للمنطقة، و أخيرا ستبلغ مسيرة المجلس ذروته بإنشاء اتحاد نقدي، مع إدخال عملة مشتركة و سياسة نقدية موحدة في موعد أقصاه 2012م، ومن المتوقع أن يوفر هذا الإتحاد النقدي غطاءا منظما للتكامل الإقليمي (3).

خلاصة القول أن مجلس التعاون الخليجي قطع شوطا كبيرا في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله، و ذلك خلال العقدين الماضيين منذ إنشاء هذا المجلس، حيث شمل هذا التطور جميع أوجه الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية.

---

(1) باقر سلمان النجار و آخرون "مجلس التعاون لدول الخليج قضايا الراهن و أسئلة المستقبل"مركز در اسات الوحدة العربية بيروت، 2008 ، ص85.

(2) تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(3) راجان غرفيل" دول مجلس التعاون الخليجي ، دراسة حالة تكامل الاقتصاد العربي" ندوة" التكامل الاقتصادي العربي،التحديات والأفاق" معهد السياسات الاقتصادية ،صندوق النقد العربي ، 25/24-02-2005،أبو ظبي.

المطلب الثاني: اتحاد المغرب العربي: تكتل مازال يراوح مكانه.

ثم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 كمنظمة إقليمية، تضم كل من المغرب الجزائر، تونس و ليبيا و موريتانيا، و في هذا المطلب سنتطرق إلى واقع الإتحاد من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول:نشأة الإتحاد: برز الاهتمام بأهمية التكامل الاقتصادي المغربي منذ أن أحرزت الجزائر استقلالها، و إدراكا من القيادات السياسية آنذاك ثم إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية في تونس 1964/10/11م، والتي تضم في عضويتها كل من ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب، و قد نتج عن اللجنة عدة هيئات يطغى عليها الطابع الاقتصادي، و من خلال البند الأول للجنة الاستشارية يظهر أن طموحاتها كانت أكبر من أجل خلق آليات لإنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية، والتي كان من أهدافها: (1)

- التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة في جميع الميادين.
- العمل من أجل توافق السياسات الجمركية و تنمية المبادلات التجارية.
- التنسيق بين دول المغرب العربي في السياسات الاقتصادية.

و على الرغم من استمرار اللجنة حتى عام 1975م، إلى أن إسهاماتها في مجال التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء كانت ضعيفة جدا، بسبب غياب الإرادة السياسية و انسحاب ليبيا عام 1970م، و بعد سلسلة من المعاهدات و البيانات الثنائية، اجتمع دول المغرب العربي في زرالدة بالجزائر بتاريخ 1988/06/10م، و أصدر بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة اتحاد مغاربي يهدف إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دوله، و كان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل و كيفيات تحقيق ذلك، و هو ما ثم التأكيد عليه فعلا خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فبراير 1989م، حيث ثم الإعلان الرسمي عن ميلاد الإتحاد (2).

الفرع الثاني: أهداف الإتحاد: حددت المادة السادسة من اتفاقية إنشاء الإتحاد الأهداف كما يلي: (3).

---

(1)عيسى حمد الفارسي "التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، "واقعه، مقوماته، معوقاته" بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول " التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروعر بية ،بومي 8 –9 ماي 2004، جامعة سطيف.

(2)بوكساني رشيد " مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي"،مجلة دراسات اقتصادية، دورية مفصلة،تصدر عن مر كز البحوث و الدراسات الإنسانية بالبصيرة ، عدد 04 سبتمبر 2004 ،ص 90.

(3) أنظر إلى نص اتفاقية الإنشاء ص90.

1- توثيق أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء و شعوبها بعضهم البعض.
2- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقهم .
3- مضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول المجموعة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و الوصول إلى التكامل و التوحيد كلما كان ذلك ممكنا.
4- المساهمة في صيانة السلم القائم على العدل و الإنصاف.
5- توحيد النظم المالية و الاجتماعية و العمل على حرية تنقل المواطنين عبر مختلف أقطار المغرب العربي و تمكينهم من التملك و الإقامة.
6- العمل على إنشاء مجال اقتصادي متكامل تلغى فيه الحواجز الجمركية و الغير جمركية، و يطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع و الخدمات و لعناصر الإنتاج ذات المنشأ المغاربي.
7- تنسيق السياسات الاقتصادية عن طريق وضع تسوية تكاملية تستهدف الوصول إلى خطة اقتصادية اندماجية.

الفرع الثالث :الهيكل التنظيمي للإتحاد: يضم الإتحاد مجموعة من الأجهزة هي:(1)

1- مجلس الرئاسة: أعلى جهاز في الإتحاد له سلطة اتخاذ القرار، يتناوب رؤساء الدول على رئاسته سنويا.

2- مجلس وزراء الخارجية: يتكون من وزراء الخارجية وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في الدول الأعضاء.

3- لجنة المتابعة: تتكون من أعضاء يتم تعينهم من طرف المجالس الوزارية للدول الأعضاء، تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة و اللجان الوزارية المختصة و تعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

4- مجلس الشورى: يعتبر الجهاز التشريعي في الإتحاد، يضم 20 عضو عن كل دولة مهمته إبداء الرأي فيما يمليه عليه مجلس الرئاسة من مشاريع و قرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد.

5- الهيئة القضائية: مقرها نواكشوط، تضم قاضيين عن كل دولة، يتم تعينهم لمدة 06 سنوات ويرأسها قاض ينتخب من بين الأعضاء، مهمتها النظر في النزاعات المتعلقة بتطبيق المعاهدات المبرمة و التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، وتعتبر أحكاما نهائية ملزمة.

(1)بوكساني رشيد ،مرجع سبق ذكره،ص92.

6- اللجان الوزارية المختصة: يضم الإتحاد أربعة لجان وزارية و هي:

لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد و المالية، لجنة البنية الأساسية و لجنة الموارد البشرية.

الفرع الرابع:بعض المؤشرات و المعطيات الاقتصادية لدول المغرب: نلخص بعض هذه المؤشرات في الجدول المو الي:

جدول (ف02-03): بعض المؤشرات و المعطيات الاقتصادية لدول المغرب العربي

دول المغرب / المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا
- المساحة (كلم²) - عدد السكان في 2009 (المليون)	2.381.741 35.2	710850 31.5	155566 10.4	1755.500 7.5
الناتج المحلي لسنة 2010(مليـون دولار)	168000	103500	44300	74200
- معدل البطالة (2009)	%10.2	%9.1	%13.3	%18.2
- إجمالي صادرات الدول لسنة 2008 (مليون دولار)	78129	19977	19203	60379
- إجمالي واردات الدول لسنة 2008 (مليون دولار)	37452	24568	24568	26027
المديونية الخارجية (مليون دولار) في 2010	3662.4	25668	21486	5585
الاحتياطات الرسمية 2010(مليار دولار)	162.2	25.100	9.500	101.800
معدل التضخم (%)(2010).	3.9	1	4.4	2.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي الموحد أعداد متفرقة.
- موقع وزارة التجارة الجزائرية: www.mincomm.gov.dz (اطلع عليه بتاريخ 2011/07/08).
- صندوق النقد الدولي: اتجاهات التجارة الخارجية المغاربية ابريل 2010،ومصادر أخرى.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"مناخ الاستثمار في الدول العربية2010"لمحة إحصائية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية"، الكويت 2011، ص269-289.

لقد تم إعداد الجدول على بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية، التي نرى أنها ضرورية لإحداث التكامل الاقتصادي، بالنظر إلى التجربة الأوربية الناجحة و التي توجت بتوحيد العملة لتسوية مدفوعاتها و مبادلاتها التجارية.

و الملاحظة بالنسبة لهذه النقطة بالذات مدى تقارب الخصوصيات الاقتصادية لدى دول المغرب، بالنسبة لتطور الإنتاج المحلي الخام و نسبة المديونية الخارجية (ما عدا الجزائر التي قررت الدفع المسبق للديون)، و استقرار معدل البطالة باستثناء ليبيا، و كذا استقرار معدل التضخم، ناهيك عن الزيادة السكانية،والآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي الذي طبق في ظرف قياسي مقارنة بدول أخرى(1) .

عموما يمكن إعطاء لمحة عامة عن مؤشرات أخرى مع نهاية سنة 2009 و بداية سنة 2010، من حيث التجارة الخارجية للدول المغربية نلاحظ أن جل الصادرات بالنسبة للجزائر تتمثل في المحروقات، أما بالنسبة لتونس فتتمثل في الصناعات التحويلية و صناعة النسيج، المغرب تتمثل جل صادراته في الصناعات الغذائية و المنتجات الخام ذات الأصل المعدني خاصة الفوسفات و الزنك.

أما ليبيا فتتمثل الصادرات في التعدين و الصناعات الإستخراجية، و للإشارة فان التركيز على الصادرات كان معتمدا على كون مبدأ التخصص يعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات الاقتصادية المحلية الغير مستوردة على اعتبار أن القطاعات التي تعتمد في إنتاجها على المواد الخام المستوردة من الخارج، لا يمكن أن تتيح ميزة تنافسية على المستوى العالمي بسبب عدم كفاية الموارد المالية من العملة الصعبة، و ضخامة التكاليف إذا ما قورنت هذه العملات الأجنبية بالعملة المحلية، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف و من ثم ارتفاع الأسعار غير التنافسية.

الفرع الخامس: معوقات الإتحاد ألمغاربي: على الرغم من أن وجود الإتحاد ألمغاربي، و على الرغم من انتماء دوله و باقي الدول العربية إلى الجامعة العربية التي يفترض أن تقوم بدورها التضامني العربي في مختلف المجالات، و على الرغم من انتماء دوله إلى هوية عربية إسلامية مشتركة، لغة مشتركة، ثقافة مشتركة، إلى أن التوجهات التنموية الحافلة بالتمني دون تجسيد على أرض الواقع بالشكل اللازم، و تبادل وجهات النظر بين الأنظمة السياسية قد حال دون تكامل مغاربي عربي.

(1)مقدم عبيرات مقدم" التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة " بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية بعنوان " التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا: الواقع و التحديات"وزارة الخارجية المصرية، القاهرة ،29-2005/05/30.

و لعل من أهم العقبات و المعوقات التي حالت و لا تزال تعمل على تعثر الإتحاد و تحقيق الأهداف التي من أجلها ثم إنشائه ما يلي:

1- ضعف التكامل بين الاقتصاديات المغاربية: هذا المعوق لا يمكن الاستعانة به في كل إجراء أو مسار للتكامل، لأن اقتصاديات هذه البلدان تتنافس على مستوى الأسواق الدولية، خاصة بين تونس و المغرب، و يمكن تدليل هذا العائق كما حدث على مستوى الإتحاد الأوربي، بتنسيق و تجانس السياسات الاقتصاديات الوطنية (1).

2- العائق السياسي: إن عملية التكامل الاقتصادي ألمغاربي، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل و تعمل على تنفيذ القرارات و الخطوات التي تصب في هذا الاتجاه كما يتطلب قدرا من التغيير السياسي و التنازل عن بعض مقومات السيادة لمصلحة الدول الأعضاء و من العوامل الأخرى وجود قوى اجتماعية ذات نفوذ سياسي في عديد من البلدان المغاربية، تتعارض مع سياسة التكامل المغاربي (2).

3- التبعية الاقتصادية و التجارية للإتحاد الأوربي: تؤكد بعض الدراسات أن ثلثي مبادلات بلدان المغرب العربي تتم مع الإتحاد الأوربي مقابل 01% من المبادلات مع بقية العالم، حيث كما أشرنا سابقا، الصادرات المغاربية تتمثل عموما في البترول و الغاز و الفوسفات و الحديد، و في الوقت الذي تستورد سلع التجهيز و المنتجات النصف المصنعة (3). كما يجب الإشارة إلى أن مشكل العجز الغذائي أصبح الهاجس الكبير لمعظم دول المغرب العربي بسبب الزيادة السكانية، فقد وصلت فاتورة الواردات من الأغذية و المشروبات إلى 22.7 مليار دولار سنة 2008،مقابل05ملياردولارفي1995.

---

(1) BOUTARENE NEZHA yamina « L'UNION ECONOMIQUE ET MONITAIRE EUROPEENNE. ET SES INCIDENCES SUR LE MAGHREB » COLLOQUE INTER " EURO AND CONTRIES ECONOMIES. OPPOITINITESES AND THREATS " UNIVERSITITE DE LOGHAOUAT ,18-20 APRIL 2005.

(2) صبيحة بخوش"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي العربي والمعوقات السياسية"دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان،2010،ص73.

(3)عيسى حمد محمد الفارسي "التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ،واقعه ،مقوماته ،معوقات قيامه" مرجع سبق ذكره.

و عليه يمكن القول بأن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، و قد أدى نمط الصناعة في هذه الدول إلى زيادة الاعتماد على الدول الغربية في استيراد الآلات و المعدات و التكنولوجيا بما في ذلك الخبرة و الخدمات الفنية (1).

4- معوقات تتعلق بالعلاقات الجزائرية – المغربية: تعد هذه المعوقات من أبرز المعوقات في العمل المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب دون الجزائر أو المغرب بحكم ثقلهما السياسي و الاقتصادي، فهذان البلدان الأكثر نفوذا في المنطقة، و هذه المعوقات بين البلدين يمكن أن تتلخص في الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، بالإضافة إلى الأزمة التي انفجرت بين الجزائر و المغرب في صيف 1994 مما أدى إلى غلق الحدود بين البلدين إلى يومنا هذا، وكذا قضية الصحراء الغربية .(2)

5- الصعوبات الكبيرة المواجهة في تمويل المبادلات الجهوية: و هذا راجع لعدم القابلية لتحويل العملات الوطنية مع الإشارة أن اتفاقية إنشاء بنك مغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية، والتي يتم إحياءها من طرف وزراء الاقتصاد و المالية في مارس 2002، لم يتم المصادقة عليها من طرف أي بلد مغاربي، ضف إلى ذلك غياب الاتصالات و المشاورات بين المتعاملين الاقتصاديين المغار بة و ممثلي الغرف التجارية (3). إلى جانب التعقيدات الروتينية التي تعرفها الإدارات المغاربية في الاحتفاظ بسيطرتها التقليدية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية دون الاهتمام بما تتطلبه التنمية و التكامل الاقتصادي.

6- غياب سياسة منسقة للأسعار: إذ أن سياسة الحكم التي تمارس في بعض الدول مثل الجزائر قد أدت إلى وجود فوارق في الأسعار بين البلدان المغاربية و هو ما يشجع على تهريب السلع إلى الدول المجاورة، الشيء الذي يضر باقتصاديات الدولة، و يشجع على النشاطات الطفيلية من خلال القطاع الموازي، بالإضافة إلى التجارة في المواد و السلع الغير المشروعة(استفحال ظاهرة التهريب).

7- التقدم المتفاوت في اقتصاد السوق بين دول المغرب: خاصة بين المغرب و تونس من جهة، و الجزائر و ليبيا و موريتانيا من جهة أخرى، و هو ما أثر على تحقيق تقدم فعلي في تحريك عملية

---

(1)عبد النور بن عنتر " الإتحاد المغاربي ... بين الافتراض و الواقع" على موقع:
Http/ WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERCES/ EE898964- F7095.Htm (14/03/2011).

(2) تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره ص 85.

(3) محمد عباس محرزي "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي غي منطقة المغرب" مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2005/02،جامعة الشلف، ص19.

الاندماج، فليبيا و الجزائر تعتمدان على التخطيط المركزي لتلبية احتياجات التنمية مما أدى إلى سوء استخدام الموارد بفعل سياسات الأسعار و أسعار الصرف، أما بالنسبة للمغرب و تونس فقد اتبعتا النظام الليبرالي الذي انعكس بدوره في شكل اختلافات فرعية أخرى.

الفرع السادس: الاختيارات الإستراتيجية لتحقيق الاندماج المغاربي:

ترتكز هذه الإستراتيجية على مراحل و مدة زمنية موحدة و على تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف و على توفير الإمكانات المادية و البشرية لخدمة أهداف الإتحاد، و تتمثل هذه المراحل في:

المرحلة الأولى: قيام التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المغاربي عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية، و يتطلب هذا تنفيذ الاتفاقيات التي تمت بالمصادقة عليها و التعجيل باستكمال الإجراءات الضرورية للاتفاقيات الجاهزة.

المرحلة الثانية: إنشاء وحدة جمركية، و تتجسد هذه الحقبة في توحيد الضرائب و الرسوم المطبقة من كل الأطراف و وضع تعريفة موحدة تجاه الخارج و توحيد الأنظمة و القوانين الجمركية (1).

المرحلة الثالثة: تهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة و انتقال الأشخاص و السلع و رؤوس الأموال بين دول الإتحاد.

المرحلة الرابعة: الاندماج الاقتصادي المغاربي، و ذلك بتوحيد سياسات و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تركز على:

* تحقيق التكامل الإنتاجي و التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية.

* إقامة المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي لدفع حركة التنمية و التكامل المغاربي لخطوات متقدمة، ضف إلى ذلك إقامة منطقة استثمارية عربية، و كذا إقامة تكامل قطاعي خصوصا القطاع الخاص، وذلك على الرغم من عدم وجود توافق سياسي بين الدول المغاربية (2).

---

(1)سعيد النجار " سياسات التجارة الخارجية و البينية للبلاد العربية" بحث مقدم إلى الندوة المنعقدة بنفس العنوان، برعاية صندوق النقد العربي و صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، بتاريخ 1992/02/29م.

(2)أحمد محفوظ "مقومات و معوقات الإتحاد المغربي " بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول"التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: رؤى و أفاق"جامعة الدول العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 16-2005/04/17.

لقد اتضح أن محاولات الدول المغاربية لإقامة تكتل اقتصادي لم يحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل، بل أن النتائج في مجملها كانت سلبية أو متواضعة ،لذلك فقد تكون نقطة البداية في تحقيق التكامل بين الدول المغاربية هو تنمية التجارة الخارجية البينية المغاربية، و إزالة كافة العوائق التجارية التي تحول دون تحقيق ذلك.

ما يجب الإشارة إليه في هذا المقام هو أنه كل توقعات المستقبل القريب لا تشير بأي خير للدول العربية و المغاربية على وجه الخصوص، خاصة إذا أبقت على طريقتها الانفرادية في إطار التعامل الاقتصادي الدولي، و هو حال دول الإتحاد ألمغاربي،الذي أصبح موجود على الورق فقط..

المطلب الثالث: مجلس التعاون العربي تكتل أجهض في المهد.

ثم تأسيس مجلس التعاون العربي في 16 فبراير 1989، كمنظمة إقليمية تضم كل من الأردن، العراق، مصر، اليمن حيث يلاحظ أنه أنشئ في نفس فترة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

و انتهى هذا المجلس رسميا، فان ذلك لا يتعارض مع محاولة دراسة هذه التجربة العربية، و ذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

الفرع الأول: أهداف إنشاء مجلس التعاون العربي:

حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء مجلس التعاون العربي أهدافه كما يلي (1):

1- تحقيق أعلى مستويات التنسيق و التعاون و التكامل و التضامن بين دول الأعضاء و الارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف و الإمكانات و الخبرات.

2-تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا، و ذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة، والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار درجات النمو و الأوضاع و الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الأعضاء في الانتقال بين مراحل المختلفة وتحقيق ذلك التكامل و التنسيق في المجالات الاقتصادية، المالية، الصناعية، الزراعية، النقل،الطرقات و المواصلات و الاتصالات، التعليم، البحث العلمي و التكنولوجيا و الشؤون الاجتماعية و الصحة.

3- تشجيع الاستثمارات و المشاريع المشتركة و التعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة و الخاصة و التعاونية و المختلطة.

(1)انظر إلى المادة 02 من اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي.

4-السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة و الوحدة الاقتصادية العربية.

5- تعزيز العمل العربي المشترك و تطويره بما يوثق الروابط العربية.

الفرع الثاني: أجهزة مجلس التعاون العربي:

يتكون المجلس من ثلاثة تشكيلات هي (1):

1- الهيئة العليا: و تتكون من رؤساء الدول الأعضاء، و تختص برسم السياسات العليا و اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي توقعها الهيئة الوزارية و إقرار قواعد و إجراءات عمل المجلس و تعديلاتها، و تعيين الأمين العام للمجلس و قبول انضمام الأعضاء الجدد، تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل سنة في إحدى الدول الأعضاء.

2-الهيئة الوزارية: تتألف من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم، و تختص بدراسة الشؤون و القضايا المختلفة باختصاص المجلس و رفع الخطط و المقترحات و التوصيات إلى الهيئة العليا، و اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة، و تعقد اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر.

3-الأمانة العامة: مقرها الأردن، يرأسها أمين عام و تضم عددا من الموظفين حسب الحاجة، و يتولى الأمين العام تنفيذ قرارات الهيئة العليا و قرارات الهيئة الوزارية، وا ٍعداد التقارير اللازمة لعمل المجلس.

الفرع الثالث: التعثر:

هذا التجمع لم يعد له وجود من الناحية العملية، إلا أنه من الناحية النظرية يمكن القول أن هذا المجلس عبارة عن كيان اقتصادي كان يستهدف دعم الجهود الوحدوية الاقتصادية العربية نحو تحقيق الحلم العربي، (السوق العربية المشتركة) و قبل ذلك كان يستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي التدريجي بين الدول الأعضاء فيه.

من المفيد هنا الإشارة إلى أن الإعلان بقيام المجلس جاء تجسيدا و تتويجا لتطور العلاقات و المصالح المشتركة التي كانت قائمة بين الدول الأعضاء الأربعة، حيث كانت معالم تلك العلاقات تتمثل في تزايد حجم التبادل التجاري، الذي كان مستهدفا أن يصل عام 1989م أي (عام التأسيس) إلى

(1)علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص299-300.

500مليون دولار بين الأردن و مصر، و مليار دولار بين الأردن و العراق، ضف إلى ذلك حجم العمالة المصرية في كل من الأردن و العراق.

من خلال ما سبق يتضح أن إعلان قيام مجلس التعاون العربي جاء تتويجا للتطور السريع في العلاقات الثنائية بين الدول الأربعة، و المؤكد هو أنه لو كتب الاستمرار لهذا المجلس لكان يخدم الهدف الأسمى للأمة في الوحدة، حيث جاء ليؤكد أن قيامه ينسجم مع ميثاق الجامعة العربية، و لكان له أن يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله، بل ولعب دور محوري في دعم و تطوير التكامل الاقتصادي العربي في إطاره الشمولي (1). لكن للأسف انفرط عقد المجلس إبان الاجتياح العراقي للكويت في 1990/08/02.

المطلب الرابع: التجمعات الإقليمية العربية هل هي عامل بناء أو معول هدم للتكامل الاقتصادي العربي؟

بعض عرض في المطالب السابقة للتجمعات العربية التي برزت خلال عقد الثمانينيات ابتداءا من مجلس التعاون الخليجي عام 1981 و انتهاءا باتحاد المغرب العربي 1989 و كذا مجلس التعاون العربي، بجدر بنا طرح السؤال التالي : هل مثل هذه التجمعات العربية تدعم أو تعرقل مسار المنطقة العربية للتبادل الحر، وبالتالي مسار التكامل الاقتصادي العربي؟.

لمناقشة هذا السؤال نستند إلى بنود اتفاقية إنشاء كل تجمع، تؤكد بنود الاتفاقيات على أن هذه التجمعات ليست بديلا عن العمل العربي المشترك و لكنها تدعمه، بما قد تحققه على مستوى كل تجمع و هنا نلاحظ أن المادة 2 من مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية في فقرتها الثالثة نصت على أن الجامعة" **لا تشجع الخطوات الوحدوية بين الدول الأعضاء و تعتبر هذه الخطوات مرحلة في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة، و للدول الأعضاء الراغبة في تعاون أوثق و روابط أقوى أن تعقد فيما بينها من الاتفاقات ما تشاء فيما بينها لتحقيق هذه الأغراض**". ضف إلى ذلك أن القمة العربية المنعقدة بتاريخ 25 ماي 1989م، ترى أن التجمعات الجهوية جاءت لتحقيق أحلام الأجيال الماضية، وأكدت تمسك الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية إطار مؤسسيا شاملا للعمل العربي المشترك وعبر عن ثقته في أن المؤسسة القومية الأم و هذه التجمعات العربية سوف يكمل بعضها البعض و أن أي تجمع يجب أن يكون حافزا على الاتصال و الترابط و تعزيز العمل المشترك.

---

(1)خليفة مور اد " مرجع سبق ذكره، ص 128.

إذن نستنتج مما تقدم أن التجمعات العربية و استنادا إلى اتفاقيات إنشائها و إلى رؤية القمةالعربية وا لى الجامعة العربية، لا تعرقل العمل العربي المشترك.

و خلافا لهذا الاتجاه ظهر اتجاه آخر يرفض فكرة التجمعات الإقليمية، و يرى فيها خطرا على الاتجاه الوحدوي، و سبيلا للتفتت و التجزئة و توسيعها إلى تجزئة إقليمية، و منطلقا للتأكيد على التباين الاقتصادي و الاجتماعي بين أقطار الأمة العربي، و مدخلا لترسيخ العزلة و الانقسام و كذا تقسيم الوطن العربي إلى نواد مغلقة. على رأس هذا الاتجاه الدكتور محسن عوض، أما الدكتور توفيق الصادق الذي يرى أن منذ إنشاء الجامعة العربية في 1945 أثبتت محدودية العمل الاقتصادي العربي المشترك و تضاؤل نتائجه على المستويات القطرية و الإقليمية و القومية، فلم يبقى في الساحة غير أسلوب التقارب الإقليمي الواقعي، كرد على فشل الدولة القطرية في تحقيق أمنها الغذائي و العسكري و التقني و الاقتصادي و في انجاز التنمية العملية و المستقلة من جهة، و في الإخفاق الواضح في العمل المشترك بعد مرور أزيد من ستة عقود على قيام الجامعة العربية، سواء في الجانب الاقتصادي أو التنموي أو الأمني أو التكاملي (1).

أما الاتجاه الثالث فانه يتقبل فكرة التجمعات الإقليمية العربية، و لكن بشرط أن تكون عاملا مساعدا على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، و ليس عائقا أمام تحقيقه إقليميا أولا و قوميا على المدى الأبعد، كما يرى كل من الأساتذة ممدوح عزام و غسان سلامة و عادل حسين، أما الحكم على مدى نجاح هذه التجمعات الإقليمية في تحقيق أهدافها و عدم تعارضها مع الأهداف التكاملية القومية، فانه سيخضع حتما إلى الاحتكام إلى التجربة و النتائج التي ستترتب عليها، و إلى طبيعة السياسات العملية و الإجراءات التطبيقية التي ستقوم بها باتجاه العمل الاقتصادي العربي المشترك الهادف إلى التكامل و الوحدة.

(1) علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 304.

المبحث الثاني: تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و دخولها حيز التنفيذ.

انطلاقا من المعوقات السالفة الذكر في الفصل السابق و التي وقفت عائقا أمام محاولات الدول العربية لإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، و نظرا للمتغيرات الإقليمية و الدولية و أثارها على المنطقة العربية، كان لابد على الدول العربية إعادة بناء تكامل اقتصادي أسس جديدة يجمعها خاصة في ظل انتشار و تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم (1).

و في ظل الفرصة التي منحتها المنظمة العالمية للتجارة في عام 1994م لإقامة التكتلات والاتفاقيات الإقليمية، و الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الغات و الخاص بالدول النامية و التكتلات الإقليمية، و الذي يمنح فترة عشرة سنوات لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي (2)، برزت أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من اجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية و الحفاظ على مصالحها أمام التكتلات العالمية، و في هذا المبحث سنتعرض بالتفصيل إلى إعلان قيام المنطقة، العوامل المساعدة على قيامها،فوائدها، ثم آفاق التكامل الاقتصادي في ظل المنطقة.

المطلب الأول: إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

الفرع الأول: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية.

تعد منطقة التجارة الحرة العربية خطوة كبيرة على طريق السوق العربية المشتركة، ذلك الحلم الكبير الذي لطالما راود الشعوب و الحكومات العربية لفترة طويلة، كما شهدت الأعوام السابقة للتأسيس انخفاض حجم التجارة العربية من 10% إلى ما يقارب 3% من الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول نموا كبيرا في ثقلها الاقتصادي في العالم، كما سجلت التجارة العربية البينية ما قيمته 15,5 مليار دولار عام 1997 بنسبة تقدر ب 10% من حجم التجارة العربية الإجمالية(3).

---

(1) جان شارل رواو " التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية" الطبعة1 ، ترجمة مركز الدراسات العربي – الأوربي ، باريس ، 1995 ، ص214.

(2)أنظر التقرير الاقتصادي الموحد 2004 ،الفصل 12 ، ص02.

(3)Fond monétaire arabe "Zone arabe de libre échange"http://www.medea.be/index .html? doc = 286.

Page consultée le 16/05/2011.

لذا أصبح التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة، تمليها تحريات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية و التكتلات الإقليمية، فقد بات من اللازم تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية. ضف إلى ذلك تكمن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية إلى جانب زيادة حجم التبادلات التجارية و تنويعها في:

1-تخلق المنطقة مجالا واسعا و مناخا مناسبا في تحقيق التعاون في علاج المشكلات الخاصة بالبيئة ومنع التلوث في تلك البيئة.(1)

2- تساعد المنطقة على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية و الاجتماعية، و التعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، و زيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، و زيادة القدرة على المفاوضات.

3-زيادة القدرة على التصدي لمنافسة السلع و الخدمات المستوردة داخل منطقة التكتل الاقتصادي.

4- الزيادة الملموسة في إنتاجية عناصر الإنتاج و حجم الاستثمار و التجارة البينية، فمثلا عن تنوع النشاط الاقتصادي و زيادة معدل نمو الدخل القومي(2).

إذن يمكن القول أن أهمية منطقة التجارة العربية الحرة كونها تستجيب للمتغيرات الإقليمية و العالمية الجديدة، التي تعلي من شأن المنافسة الاقتصادية و العولمة، بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث و تغيرات متلاحقة جعلت السمكة الكبيرة تأكل الصغيرة.

الفرع الثاني: إعلان قيام المنطقة.

أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 في دورته رقم 19 بتاريخ

(1) بهجت أبو النصر"الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة"ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول"أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية"جامعة الدول العربية،القاهرة،11-2007/11/13.

(2) أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي" اقتصاديات الوطني العربي" ط1 ،دار المسيرة للطباعة،عمان، 2010 ،ص 228.

1997/02/19 البرنامج التنفيذي (أنظر المبحث الموالي) و جدوله الزمني لإقامة تجارة حرة عربية كبرى، وفقا لأحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري (أنظر المبحث الموالي) و يتم تنفيذها اعتبارا من أول جانفي 1998 إلى غاية 2007، تم وافق المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته ال68 على تخفيض الفترة الزمنية لتنتهي في 2005/01/01 (1).

فمشروع منطقة التجارة العربية الحرة قدم في إطار مداولات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995، و بناء على ما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر، سوريا و السعودية، تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري، يؤدي إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و يراعي أوضاع الدول العربية و ينسجم مع متطلبات التجارة العالمية، و كانت مذكرة الجامعة العربية قد طرحت ثلاث بدائل لإقامة منطقة تجارة حرة(2):

1- دمج مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي و مجلس الوحدة الاقتصادية.

2-ربط و تطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل، و إقامة منطقة تجارة ثنائية يتم من خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا وفقا لإطار موحد يحتوي على مبادئ و قواعد محددة، ثم ربط هذه المناطق ببعضها.

3-التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات خلال فترة يتم تحديدها بأسباب مقبولة .

الاقتراح الثالث هو الاقتراح الذي قامت الدول العربية بتثبيته، لأنه يؤدي إلى تحقيق التعاون المشترك المنشود بالسرعة و الكيفية المطلوبتين لإقامة كيان اقتصادي عربي قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية، كما حرص المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عند تكليفه الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، بإعداد مشروع إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وأن يكون هذا

(1) HADRI Mohieddine « LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE » second conférence du femise MARSEILLE, 29/30-03-2001

(2) عبد الوهاب رميدي،أطروحة الدكتوراه،مرجع سبق ذكره،ص230.

الإنشاء قائما على النحو التالي(1):

1-أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع و احتياجات الدول العربية و أحكام منظمة التجارة العالمية.

2- أن يتم إقامة منطقة تجارة حرة عربية من خلال تفعيل اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية، خاصة و أن نصوص الاتفاقية تتجه لذلك.

3-أن يشمل البرنامج التنفيذي خطة عمل و جدولا زمنيا محددا لإنشاء منطقة التجارة الحرة.

الفرع الثالث: أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أورد الدكتور مصطفى عبد الله ألكفري، مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج المنطقة يمكن إيجازها فيما يلي (2):

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية، كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.

2-التنسيق بين النظام و التشريعات و السياسات التجارية و النقدية و إقامة شبكة معلومات موحدة من السلع، و وضع عريضة للعلاقات.

3-توحيد المواصفات و المقاييس للسلع و المنتجات المتبادلة.

4-التنسيق ما بين المصاريف العربية لتطوير خدماتها و تعزيز تعاونها.

5-تشجيع الاستثمارات و انتقال رؤوس الموال و إقامة المشاريع المشتركة.

6-تعميق و تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية فيما بين الدول العربية و الأطراف و صولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

7-الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.

8-وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

---

(1)- HADRI Mohieddine" LA Grande Zone Arabe de Libre-échange et les perspectives d'intégration sud-sud en méditerranée " CETIMA TUNISIE, JUILLET 2001.

(2) مصطفى عبد الله ألكفري " منطقة التجارة العربية الكبرى" على الموقع (le15/05/2011) http:// www.ahewar.org/debat/show.art.asp.aid =2927.

و أخيرا، فان إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، في ظل المستجدات الدولية المعاصرة و تعاظم دور التكتلات الاقتصادية الدولية بصورة لم يسبق لها مثيلا، تشكل حصنا للاقتصاديات العربية تتحصن فيه و تحتمي به، للتقليل إلى أكبر حد ممكن من الانعكاسات السلبية للتحديات العالمية الجديدة، شريطة توافر مجموعة من العوامل و الشروط لإنجاح المنطقة على حسب رأي الخبراء الاقتصاديين، فما هي هذه العوامل و الشروط ؟ هذا ما سنتعرض إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الشروط الأساسية والموضوعية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية.

تحتاج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى أن تستند على مجموعة من المرتكزات و التي يمكن اعتبارها شروط أساسية و عوامل مساعدة يمكن أن يستند عليها التكتل الاقتصادي في مرحلة إنشاءه، و هي لازمة لإنجاحه كما تعمل على تفعيل الجهود التكاملية و تضمن لها الاستمرار بفعالية في المستقبل القريب و البعيد.

و لعل من المفيد إلقاء الضوء على هذه الشروط، و النى سوف نميز منها الأساسية و الموضوعية.

الفرع الأول:الشروط الأساسية

نوجز هذه الشروط فيما يلي:

1-**توفر الإرادة السياسية:** حيث يلاحظ أن إنشاء منطقة التجارة العربية قد صدر على مستوى رؤساء و ملوك الدول العربية، و كذلك وزراء الخارجية و وزراء المالية و الاقتصاد في الدول العربية، و هو ما يعني أن الإرادة السياسية متوافرة، و وجودها أمر ضروري لقيام هذه المنطقة ذلك أن عملية التكامل الاقتصادي عملية سياسية و اقتصادية في آن واحد.(1)

2-السند القانوني: و هو عنصر متوفر في هذه المنطقة، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري (أنظر المبحث الموالي) بين الدول العربية الموقعة في 1981 و هذه الاتفاقية تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة العربية و هي ملزمة للدول الأعضاء، و ذلك بعد إقراره من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و من الناحية القانونية تلتزم الدول الراغبة في الانضمام أن توقع أولا على الاتفاقية كي تصبح طرفا فيها و تلتزم بتطبيق البرنامج.

(1) نزيه عبد المقصود مبروك مرجع سبق ذكره ص 67-68.

3- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة: يعتبر وجود برنامج زمني لأية منطقة تجارة حرة أمرا ضروريا للاعتراف بها، و خاصة من قبل منظمة التجارة العالمية، و لقد وضع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة كمنهج لإقامة هذه المنطقة، خلال فترة زمنية مدتها عشر سنوات و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل ابتداءا من جانفي 1998 و تنتهي في عام 2007 ، وحتى تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية، دخلت حيز التنفيذ عام 2005م أي قبل الموعد المحدد بعامين (1).

4- توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة و نظام متكامل للمقاصة و تسوية المدفوعات:

و هي مسألة ضرورية لتمويل التجارة البينية و ما ينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات و إجراء المقاصة بين معاملات الدول الأعضاء، و بالتالي إتاحة نظام الائتمان التجاري بين دول االمنطقة، على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي من قيام المنطقة و هو زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء(2).

5- حرية تدفق السلع و الخدمات و انتقال الملكية الفكرية:

يعتبر مقوم أساسي لإنجاح المنطقة و نقصد به التحرير الشامل لكافة السلع و الخدمات دون اختيار مجموعة معينة من السلعوا ٍلا تفقد المنطقة أهم مقومات قيامها، ناهيك عن اختيار سلع معينة دون الأخرى مسألة تتعارض مع اتفاقية الجات و آليات عمل منظمة التجارة وهو ما يقتضي توافر التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية.

6- تحرير خدمات النقل، الترانزيت و حرية استخدام الموانئ و المطارات

و هو مقوم أساسي و يدعم المقوم السابق ذكره، حيث من الضروري أن تتعهد الدول المكونة لمنطقة التجارة الحرة، بتوفير التسهيلات اللازمة التي تعمل على تسهيل حركة النقل و الترانزيت داخل أراضي كل دولة من الدول الأعضاء، و التي تعمل على نقل السلع بسهولة و يسر وهذا لتحقيق هدف

---

(1)مصطفى قصباوي" مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة لظروف الدول العربية" على الموقع:
www.islam.online.net/iol-arabic/dowalia/namaa12.2.00/normal-asp page consultée le25/05/2011.

(2)كمال رزيق " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع" بحث مقدم إلى الملتقى الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوربية- عربية" أيام 8-2004/05/9،جامعة سطيف .

انسياب و تدفق السلع المتداولة في نطاق منطقة التجارة الحرة، و بالتالي يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية، وهو ما يؤدي إلى نجاح و استمرار منطقة التجارة الحرة الكبرى في تحقيق الأهداف (1).

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية.

عموما تشكل الشروط الموضوعية الآتية ذكرها مناخا ملائما لنجاح المنطقة، و يمكن رصدها وجمعها على النحو التالي:

1- تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي:

و هذا الشرط موضوعي يعمل على ترسيخ مبدأ الإنتاج المحرك للتجارة ذلك لأن تنو ع الإنتاجو ارتفاع كفاءته يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير وبالتالي زيادة الدخلالقومي للدول الأعضاء، و تزايد قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وا ٍقامة المشاريع الإنتاجية للتصدير، و بالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء و الانتقال إلى الاقتصاديات التكاملية (2).

2-تقارب مستويات التطور الاقتصادي:

ذلك لأن الدول التي تتقارب فيها مستويات التطور الاقتصادي تتوزع مكاسب التكامل فيها بشكل متقارب و أكثر عدالة، و بالنسبة للدول العربية فهي متقاربة فيما بينها من حيث التطور الاقتصادي بسبب التقارب في مستويات البحث العلمي و التكنولوجي، و مستويات تراكم رأس المال، و هو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي.

3-تكوين التجمعات الاقتصادية العربية:

كمجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي، و دول اتفاقية أغادير*.

---

(1)تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

(2)عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 139.

*اتفاقية وقعت بتاريخ2001/05/08،بين الدول التالية(المغرب-الأردن-تونس-مصر)بأغادير المغربية،بموجبها يتم إنشاء منطقة للتبادل الحر بين هذه الدول،واحتوت على 34مادة.

.4- الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة البينية:

التي تعتبر من الخطوات الهامة والديناميكية المؤدية إلى الإسراع بإقامة واستكمال المنطقة ،إن العمل على تحرير التجارة الثنائية، يراها القادة العرب أنهه الطريقة العملية و الواقعية لقيام السوق العربية المشتركة (1)،بالنظر إلى طريقة قيام السوق الأوروبية المشتركة 1957(انظر الفصل الأول).

5- تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك:

حيث توجد عدد من مؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك التي يمكن أن تساعد بشكل فعال على تفعيل هذا العمل، إذا ما أمكن إيجاد التنسيق الفعال فيما بينها و تحديد الاختصاصات بشكل واضح ومحدد (2).

فمن بين هذه المؤسسات، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعها كافة الدول العربية و مودعة لدى وزارة الخارجية الكويتية، وتضم في عضويتها إلى جانب الدول العربية بعض الهيئات الدولية، و هدفها الأساسي هو توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية، وكذا المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة و الخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة و مناخ الاستثمارات العربية و أوضاعها (3).

و يوجد أيضا صندوق النقد العربي، الذي أنشأ عام 1976 و يعمل على فرض إنشاء نظام لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء و تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، و إنشاء برامج لتمويل التجارة العربية وا إصدار بصفة دورية التقارير الاقتصادية الموحدة لمجموعة الدول العربية(4).

ضف إلى ذلك توجد صناديق الإنماء العربية القطرية و الإقليمية، مثل صندوق أبو ظبي والصندوق الكويتي، و كذا الصندوق السعودي للتنمية الخارجية و الصندوق العراقي و صندوق الأوبك

---

(1)عبد الوهاب ر ميدي،أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص 232.

(2)الجوزي جميلة" التكامل الاقتصادي العربي، واقع و آفاق" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05 ،سنة 2008،جامعة الشلف، ص 31.

(3)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"مناخ الاستثمار في الدول العربية2008" الكويت، ص 2.

(4) صندوق النقد العربي" التقرير الاقتصادي الموحد 2010"مرجع سبق ذكر ه، الصفحة التاريخية ص.ب، أبو ظبي.

و الصندوق العربي للتنمية في إفريقيا و المغرب العربي.

6-تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

حيث يلاحظ أن عقدا الثمانينيات و التسعينات قد شهدا تطبيق عدة برامج للإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة سواء في الدول النفطية أو الغير نفطية، حتى وان أدت في بعض الدول العربية إلى زيادة معدلات البطالة وتفاقم مشكل المديونية،(1)إلى أنها كانت متشابهة و قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.

7- توفر إنتاج سلعي قابل للتداول و التجارة البينية:

و نعني بذلك أن تمتلك الدول العربية الأعضاء قواعد إنتاجية زراعية و صناعية، تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة و أن تتمتع هذه السلع بالجودة و بأسعار تنافسية.

8- توافر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق و الحرية الاقتصادية:

لأن منطقة التجارة الحرة لا تقوم إلا على مبادئ الحرية الاقتصادية و تعميق آليات السوق، حيث أن أي القيود على حرية تدفق السلع و حرية تحديد الأسعار و التحويلات و حركة رؤوس الأموال تؤدي إلى عرقلة إقامتها، و يلاحظ في هذا المجال أن الدول العربية الأعضاء، تتقارب نظمها الاقتصادية وتتبنى معظمها عمليات التحول إلى آليات السوق، و إن كانت بمستويات تطبيقية متفاوتة مما ساعد إلى حد كبير في إزالة أحد أهم معوقات قيام منطقة التجارة الحرة العربية (2).

(1)مفلح عقل "التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة"دار الفارس للطباعة والنشر ،عمان،2000،ص187.

(2)عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 153و154.

المطلب الثالث: فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للدول العربية.

في هذا الإطار لابد من التأكيد على أن الفوائد التي يمكن أن تحققها إقامة منطقة تجارة حرة عربية، لا تمثل فقط مكسبا للصالح العربي العام، و لكنها تحقق فائدة مباشرة لكل من الدول العربية، و أن الفائدة الأكثر أهمية لكل من الأقطار العربية تتمثل في تعريض الإنتاج الصناعي، و الغير صناعي على مناخ المنافسة بعد فترة زمنية طويلة من تحصن هذه الصناعة بالحماية الجمركية، و تحقيقها لمكاسب غير قليلة دون بذل جهود إضافية، لتطور نوعية الإنتاج و اكتساب القدرة على مواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي، و عموما يمكن إدراج مجموعة من المكاسب و الفوائد التالية (1):

1- توسع حجم السوق الداخلية: يؤدي إقامةمنطقة تجار ة حرة، بما تتيحه من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، إلى توسع حجم السوق الداخلية، ذلك أنه قبل إقامة مشروع الشراكة يكون حجم السوق محدودا و مقيدا بالقوة الشرائية المحلية، و إذا كان ضيق السوق المحلي قبل إقامة منطقة التجارة الحرة يمثل السبب الأهم في صغر حجم المشاريع الإنتاجية و انخفاض إنتاجية العمل، فان اتساع حجم السوق بما يوفره من إمكانات لإدخال التقنيات الجديدة، يعمل على زيادة إنتاجية العمل و التشجيع على نقل التكنولوجيا في الفروع الإنتاجية القائمة، و الفروع الإنتاجية الجديدة و بالتالي تساهم بصورة فعالة في زيادة معدلات النمو.

2- إمكانية مضاعفة القدرات العربية: يؤدي توسيع السوق الداخلية بنتيجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض إلى إمكانية مضاعفة القدرات و الإمكانات العربية المجتمعة المادية و المالية و البشرية و التكنولوجية، التي تتجاوز كثيرا القدرات المنفردة لأي من هذه الدول كل على حدى، و ما من شيء أن تتعاظم هذه القدرات، يساعد على إقامة العديد من الصناعات الجديدة، و تحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج، تساعد بالضرورة على نمو حجم المبادلات التجارية البينية، بل زيادة حجم التجارة العربية مع الدول الأجنبية.

إن حدوث مثل هذه التحولات، يشجع على زيادة حجم الاستثمارات بل وجذب الاستثمارات من الأسواق الخارجية، و خاصة الاستثمارات ذات التقنيات المتقدمة.

---

(1).عصام الزعيم "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج و الإنماء الاقتصادي" على الموقع:
http://islamifi.go.formun.net/t18481-topi (25/05/2011).

3- توفير الاستقرار الاقتصادي: إن حسن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة العربية الكبرى، و بما يمكن أن يوفره ذلك من الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي، و في ظل الظروف الدولية المتجددة، و احتمال تعرض العالم إلى أزمات اقتصادية، و بخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و ما جلبته من اضطرابات سياسية و اقتصادية في مواقع عديدة من العالم، سيعمل على جعل المنطقة العربية، منطقة جاذبة للاستثمار و يشجع على عودة جزء من رؤوس الأموال العاملة في الخارج، بل و عودة أعداد متزايدة من العلماء العرب العاملين بالخارج، للمساهمة في تطوير جهود البحث العلمي العربي، و المساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة العربية و ما من شك أن مثل هذه التوقعات التي نتمنى تحقيقها مرتبطة بمقدار الجهود التي ستبذلها الأنظمة العربية بل و القطاع الخاص العربي لتنفيذ برامج هذه الاتفاقية بصورة جدية، بل و الارتقاء بها إلى المستوى الإتحاد الجمركي و السوق المشتركة وصولا إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

4- إمكانية تطوير الاقتصاديات العربية و تنويع القاعدة الإنتاجية: بفضل تعاظم القدرات المشتركة وتنوع الموارد الطبيعية، و تحقق توفر مثل هذه المقومات، في حال توفر برامج تنموية مشتركة، إلى ز يادة اطر التشابك و الترابط بين فروع الإنتاج إقليميا و قطريا، و تحسين استثمار الموارد، و تحقيق الوفرات الاقتصادية، هذا إلى جانب انفتاح الأسواق على بعضها البعض، سيعزز من إمكانات التخصص وفقا لمبدأ الميزة التنافسية، خاصة و أن الالتزام بهذا المبدأ لازال محدودا في الوطن العربي و معقدا بتطبيق سياسات الحماية ذات الأجل الطويل، و لقد أدى هذا الأخير إلى قيام بعض الأقطار العربية بإنتاج سلع ليس لها أية ميزة مقارنة، أي إنتاجها بتكلفة مرتفعة يتجاوز بصورة واضحة أسعار السلع المشابهة المستوردة من الخارج.(1)

إن تحول العالم إلى مجموعة من التكتلات، يفرض بالضرورة أن يواجه العرب هذه التكتلات بتكتل عربي، يمكن أن يصون مصلحة العرب و يحميها من مزيد من محاولات السيطرة و التهميش، كما أن تكوين تكتل اقتصادي عربي سيزيد من القدرات التفاوضية للمنطقة العربية و يحقق لها مجموعة من المكاسب.

و مما لا شك فيه أن رفع القدرة التفاوضية العربية، تمثل مطلبا ملحا و على غاية من الأهمية في وقت يحاول تكتل الإتحاد الأوربي إقامة نوع من الشراكة مع الأقطار العربية، و بخاصة

(1)لمزيد من التفصيل، راجع تواتي بن علي فاطمة، ص130-131.

المتوسطية منها، كما أن حاجة الدول العربية إلى المزيد من القدرة على تصليب المواقف الجماعية، هي حالة سيتوجها أيضا الدور المتعاظم لمنظمة التجارة الدولية،وما تفرضه من تحديات في منافسة المنتجات العر بية داخل و خارج المنطقة .

إذن العالم العربي يعيش الآن مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و التي تعتبر خطوة أولى لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، و الوصول إلى سوق عربية مشتركة، فما هي آفاق هذا التكامل في ظل المنطقة، و ما هي مجهودات الدول العربية الواجب القيام بها للانتقال إلى الخطوات الأخرى؟ هذا ما سنعرضه عليه في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: آفاق التكامل الاقتصادي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إذن الدول العربية مطالبة في الظروف الراهنة أن تعي و تدرك و تستوعب مجريات الأمور حولها، و أن تراجع حساباتها بدقة و موضوعية و أن تضع نصب عينها مصالح شعوبها و تدع خلافاتها الهامشية جانبا و أن ترتفع إلى مستوى المواجهة التحديات و تركز كل اهتماماتها اتجاه القضية الجوهرية و الأساسية و هي التكامل الاقتصادي العربي.

هذا التكامل الاقتصادي الذي بدأ بأول مراحله، المتمثلة في منطقة التجارة العربية الحرة، إذ وجب على مجموعة الدول العربية و على رأسها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الإسراع في تذليل كافة العوائق الآتي ذكرها لاحقا، و كذا الإسراع في استكمال إجراءات و خطوات بناء منطقة التجارة الحرة العربية وفق منظومة متكاملة من مختلف الجوانب فنيا و إداريا و تنظيميا و تسويقيا، و ذلك على أسس موضوعية علمية تنسجم مع معطيات الواقع الراهن و تستشرق آفاق المستقبل مع وضع الخطط و البرامج و السياسات لبلوغ الأهداف المنشودة، و ذلك من منطلق أن المنطقة تمثل المدخل الرئيسي نحو آفاق واسعة تنمو في رحابها التجارة العربية البينية و يتحقق النظام الجمركي الموحد وتتكون السوق العربية المشتركة و تؤدي في النهاية للتكامل العربي الاقتصادي العربي (1).

إن القراءة المتأنية و التشخيص الدقيق للواقع الحاضر يجعلنا نعيد النظر في السياسة العربية الاقتصادية، و أن نعمل على إيجاد سياسة جديدة لمواكبة التطورات المعاصرة و الملائمة لاستراتجيات التنمية الاقتصادية العربية واستراتيجيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و ترتكز على تحقيق المنطلقات و الوظائف المختلفة الأساسية و العامة التي تنمي العمل العربي المشترك في المجالات

---

(1). نايف صالح قلالة " التكامل الاقتصادي العربي و منطقة التجارة الحرة العربية" على الموقع:.(01/06/2011) http://www.acha3in.net/vut17864.html

الاقتصادية و أهمها العمل بالاتجاهات التالية (1):

1- إنشاء صندوق عربي لتمويل المشروعات الاقتصادية المشتركة و إيجاد المؤسسات المالية الداعمة لاتجاه تنمية مجالات الأعمال المشتركة، و وضع أنظمة مناسبة لتوظيف رأس المال العربي، خاصة إذا علمنا أنه متدن جدا و لا يصل إلى الحد الأدنى المطلوب للتنمية.

2- تجميع المقومات الحيوية العربية المشتركة و فتح المجال أمام تكامل الموارد الطبيعية و البشرية و الاستغلال الأمثل للموارد و الإمكانيات المتوفرة و المتاحة.

3- ضرورة تفعيل التعاون و العمل العربي المشترك على مستوى الحكومات و مجتمعاتها و تحفيز القطاع الخاص العربي على القيام بالدور المنوط به بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية العربية المشتركة.

4- تهيئة البيئة المناسبة و المناخ الاستثماري الملائم لتحقيق الاستثمارات العربية المشتركة وفقا لما يلي:

* إعداد دليل استثماري إرشادي عربي و توجيه المشتركين للمجالات المتاحة للاستثمارات العربية المشتركة.

* توفير الدراسات الاقتصادية و الفنية عن المشاريع العربية المشتركة المتاحة و كافة المعلومات التي تتطلبها قيام المشروعات العربية المشتركة.

* تأمين حرية انتقال عناصر الإنتاج و رأس المال و العمالة.

* إيجاد التوازن بين الاستثمارات العربية الموجهة لقطاع الخدمات، الزراعة و الصناعة.

أما الدكتورة الجوزي جميلة (2). فترى انه على الدول العربية أن تسعى إلى استكمال حلقات التكامل الاقتصادي العربي بعد البدء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و ذلك بالمرور إلى مرحلة الإتحاد الجمركي و ذلك كما يلي:

(1) غالب علي جميل"إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين 2000-2020على الموقع

http://www.caeu.org.eg/arabic/newes/detailes/default.asp.mc=1000=1 (01/06/2011).:

(2) الجوزي جميلة، مرجع سابق ذكره، ص 33.

المرحلة الأولى: مدتها 03 سنوات (2006-2009).

يتم في هذه المرحلة توحيد الرسوم الجمركية التي يبلغ الفارق بينها 10%، و توحيد نصف الرسوم التي يكون فيها الفارق بينها بين 10% و 25%،إضافة إلى توحيد ربع الرسوم التي يقع الفارق بينها بين25%و50%، و يعرض الأمر على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرار أنشأ فيه، و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لها لنهاية الفترة.

المرحلة الثانية: (2010-2012).

يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25%، كما يضاف توحيد ربع آخر من الرسوم التي يقع الفارق بينها بين 25% و 50%، و تسري قرارات مجلس الوحدة بالنسبة لما تجاوز ذلك، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال تلك الفترة.

المرحلة الثالثة: (2012-2015).

تستكمل توحيد الرسوم، و تقوم الدول بالإعلان عن برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال تلك الفترة على أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة، و يتم إعلان قيام الإتحاد الجمركي بحلول عام 2016.

أما الدكتور زكي حنوش (1)، فيرى أن آفاق التكامل الاقتصادي العربي التي بدأت مع إعلان منطقة التجارة الحرة لا نتوقف عند إعلان الإتحاد الجمركي، فعلى الدول العربية الالتزام بالمراحل التالية:

- **مرحلة السوق العربية:** تتضمنه بالإضافة إلى ما يتضمنه الإتحاد الجمركي، إطلاق حرية انتقال القوى العاملة و رأس المال بين الدول الأعضاء، كما تتضمن المرحلة إقامة نوع من التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

- **مرحلة الوحدة الاقتصادية:** تتضمن إضافة إلى ما تضمنته المراحل السابقة إنشاء عملة واحدة. كوسيلة للتداول و توحيد السياسات و التشريعات الاقتصادية و الاجتماعية في الدول الأعضاء.

(1)زكي حنوش "رؤية عربية للتعاون و الشراكة مع الإتحاد الأوربي للاستثمار و التكامل الاقتصادي"مجلة كلية العلوم الاقتصادية ،العدد04،2005،جامعة سطيف،ص59.

أما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و في كلمته لدى افتتاح القمة العربية الاقتصادية و الاجتماعية بشرم الشيخ المصرية في 19 جانفي 2011، قد أكد على أهمية الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي بعد الانتهاء من ترتيبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما دعا إلى العمل في عدة محاور أساسية و رئيسة و بصورة تكاملية و دون النظر لأية اعتبارات سياسية أو إقليمية قد تتعارض مع هذا العمل، كما ألح التركيز على:

1-إزالة جميع القيود المعرقلة لحركة الاستثمارات من خلال فتح الأسواق العربية أمام منتجات المشاريع العربية و معاملتها معاملة المنتجات الوطنية.

2-تطوير و ربط الأسواق المالية العربية و إلغاء القيود التي تحول دون تملك الأسهم و السندات من قبل المواطنين العرب.

3- تطوير مساهمة صناديق التنمية العربية و المصارف المشتركة و المؤسسات المالية المشتركة في تمويل الشركات العربية العامة و الخاصة بدون تمييز.

4-إعادة النظر و كذا تطوير الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

5-الربط الكامل بين الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية و بين إستراتيجية السوق العربية المشتركة، و من الطبيعي بأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر مفصلا أساسيا لهذا الربط..

هذه المقترحات و التصورات ثم طرحها من طرف مجموعة من القادة و الخبراء الاقتصاديين على أساس نجاح منطقة التجارة الحرة الكبرى، و إعداد الترتيبات للانتقال إلى مرحلة أخرى.

ما سنتفق عليه خلال المبحث الموالي يعد بمثابة إطار نظري، حيث سنحاول أن نلم بالمنطقة الحرة بجميع الجوانب القانونية و المؤسساتية و كذا برنامجها التنفيذي.

(1)الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "الاستثمار البيني كوسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي"مداخلة في القمة الثانية الاقتصادية و الاجتماعية،جامعة الدول العربية،19-2011/01/20،شرم الشيخ المصرية.

المبحث الثالث: الإطار القانوني ، البرنامج التنفيذي و كذا الهيكل التنظيمي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

إن إدراك الدول العربية بأن تعاونها المشترك هو وحده الكفيل للاستفادة من مزايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و تقليص الآثار السلبية التي سوف تواجهها كل دولة تحاول انفراد الدخول إليه، جعلها تعمل على إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و ذلك أيضا راجع للأهمية الاقتصادية لهذا المشروع، و للتأثير الكبير المتوقع منه على الأوضاع الاقتصادية العربية في ظل التحديات الجديدة لمتطلبات الاندماج بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لأجل ذلك الإنجاح ثم وضع إطار قانوني و برنامج تنفيذي، يعمل على تنظيم العمل في المنطقة، و توفير الشفافية و كذا وضع لوائح تعمل على فض النزاعات و قواعد تعمل على إيضاح المنشأ التفصيلي للسلع العربية.

و في هذا المبحث سنعمل على إعطاء فكرة أوضح عن اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و كذا البرنامج التنفيذي للمنطقة ثم عرض الهيكل التنظيمي للمنطقة (الإطار المؤسسي)،وأخيرا محاولة معرفة مدى تلاءم أحكام المنطقة مع أحكام منظمة التجارة الدولية.

المطلب الأول: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كإطار قانوني.

يتمثل الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الاستناد إلى اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي ثم التوقيع عليها في تونس في إطار الجامعة العربية في 1981/02/27، حيث تتضمن الاتفاقية أحكاما عامة و أخرى موضوعية (1).

الفرع الأول:الأحكام العامة: وردت هذه الأحكام في المواد الثانية، الثالثة، الرابعة و الخامسة كما يلي:

المادة الثانية: حددت هذه المادة أهداف الاتفاقية كما يلي:

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة التي تفرض عليها وفق مايلي:

1- أنظر إلى نص الاتفاقية على موقع جامعة الدول العربية بالأمانة العامة – الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details/r.jsp?art.rd3502levelides110 (25/04/2011)..

– تحرير كامل لبعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة بين الدول العربية من الرسوم و القيود المفروضة على بعض المنتجات الغير قطرية.
– التخفيض التدريجي للرسوم و القيود المختلفة المفروضة على بعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
– توفير حماية متدرجة للسلع و المنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.
– تحديد السلع و المنتجات المشار إليها سابقا في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة أو تلك التي يقررها المجلس.

2– الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية و تبادلها، و ذلك بمختلف السبل، و على الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

3– تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية و تسويق المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

4– منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول العربية.

5– الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين دول الأطراف.

6– مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأعضاء و على الخص أوضاع الدول الأقل نموا منها.

7– التوزيع العادل للمنافع و الأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

المادة الثالثة: فقد أعطت كل دولة الحق في منح ميزات و أفضليات أكثر لأية دولة أو دول عربية أخرى، و ذلك من خلال اتفاقات تعقدها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف.

المادة الرابعة: فقد حددت المعايير التي يتم بها الاسترشاد في انتقاء السلع و المنتجات العربية، كالطلب الكبير، الموقع الاستراتيجي في نمط الاستهلاك و كذا أهمية السلع في تنمية إحدى الدول الأعضاء، وكذا الأهمية التصديرية للسلعة.

المادة الخامسة: فأشارت إلى منع اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية بين الدول الأطراف في المجال التجاري الذي تنظمه الاتفاقية، إلا بقرار من المجلس الاقتصادي و لأسباب قومية عليا.

الفرع الثاني: الأحكام الموضوعية.

شملت المواد السادسة، السابعة، الثامنة و التاسعة و العاشرة من نص الاتفاقية، و عموما أوردت هذه المواد إعفاءات السلع العربية من الرسوم الجمركية و الضرائب و كذا أطراف التفاوض بين الأطراف

المعنية بشأن التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية و الضرائب إلى جانب تحديد قواعد المنشأ التي بها يتم اعتبار السلع عربية المصدر والمنشأ.

المادة السادسة: جاء فيها كما يلي:

" تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل و من القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد.

1- السلع الزراعية الحيوانية سواء في شكلها الأولي، أو في شكلها المناسب في عملية التصنيع.

2- المواد الخام المعدنية و الغير المعدنية سواء في شكلها الأولي، أو في شكلها المناسب لها في عملية التصنيع.

3- السلع النصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية.

4- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.

5- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفق للقوائم المعتمدة من طرف المجلس."

المادة السابعة: و مما جاء في أحكام هذه المادة ما يلي:

" يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشان التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة و ذلك بالنسب و الأساليب وفق القوائم التي يحددها المجلس."

المادة الثامنة: و مما جاء في أحكامها ما يلي:

" يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدنى موحد و مناسب من الرسوم الجمركية والضرائب و القيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية و تكون منافسة أو بديلة للسلع العربية و يصدر بذلك قرار من المجلس، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجيا من وقت لآخر بالتشاور مع الدول المذكورة.

المادة التاسعة: و مما ورد في المادة التاسعة ما يلي:

1- يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن توفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس و

ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها، و تخفض هذه النسبة إلى 20% كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية، و يقوم المجلس بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجيا.

2- يجوز لأي دولة طرف أن تطلب إلى المجلس خفض النسبة المشار إليها سابقا إذا كانت السلعة ذات طبيعة إستراتيجية، أو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلد الطرف المنتج، و تكون موافقة المجلس محددة بفترة زمنية.

المادة العاشرة: و مما ورد في المادة العاشرة ما يلي:

تشجع الدول الأطراف من خلال سياستها النقدية و المصرفية التبادل التجاري بينها و تسهيل توفير التمويل اللازم له و توسيع قاعدته بشروط تفضيلية و ميسرة و حث المؤسسات المالية العربية المشتركة وفق نظمها الخاصة على تشجيع عمليات التبادل التجاري بين الدول الأطراف و تيسير وتقديم التمويل اللازم لها و توسيع قاعدتها طبقا لشروط تفصيلية مسيرة.

يلاحظ من خلال قراءة تحليلية لمواد هذه الاتفاقية، أنها تضمنت أحكاما تؤدي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية بين الدول العربية الأعضاء فيها، و إن لم تنص صراحة على مسماها، فقد ثم الاتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج زمني لتفعيل الاتفاقية و إقامة منطقة تجارة حرة عربية، بحيث يكون ملزما للدول الأعضاء في الاتفاقية بعد مرور شهر من قبل المجلس الاقتصادي .

و مما يلاحظ أيضا أن اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لم تتضمن في أي من موادها ما يشير إلى تجارة الخدمات، و بالتالي فان البرنامج التنفيذي للاتفاقية لم يتضمن تجارة الخدمات في مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1).

إن الدول الأعضاء في الاتفاقية يبلغ عددهم 16 دولة، كلها أعضاء حكما في منطقة التجارة العربية الحرة و ملتزمين بتنفيذ البرنامج الخاص بها، و كل دولة عليها أولا الانضمام إلى الاتفاقية، ثم تلتزم بتطبيق البرنامج، فما محتوى هذا البرنامج؟

(1) نبيل حشاد " العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي " ط1، دار إيجي للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2006،ص351.

المطلب الثاني: الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.

لقد سعى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، للاستفادة من المبدأ الرابع الوارد في اتفاقية الغات و الخاص بالدول النامية و التكتلات الإقليمية، والذي يمنح فترة عشرة سنوات قابلة للتمديد إلى 12 سنة لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي.

و في اجتماع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي كجامعة الدول العربية في فبراير 1997، بموجب قراره رقم 1317 د. 59، أقر البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشرة سنوات اعتبارا من 01 جانفي 1998، حتى 2007/12/31،وكما اشرنا سابقا وافق المجلس في دورته الثامنة و الستين على تخفيض الفترة الزمنية لتنتهي في 2005/01/01.

و تتمثل الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي فيما يلي:

الفرع الأول: القواعد و الأسس.

1- يعتبر هذا البرنامج إطارا لتفعيل اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2- تلزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى خلال عشرة سنوات اعتبارا من 1998/01/01.

3- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

4- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفق لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ و المواصفات و المقاييس و اشتراطات الوقاية الصحية و الأمنية،و الرسوم و الضرائب المحلية.

5- تتبع في تعريف و معالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة **الإغراق***.

* **الإغراق:** هو بيع منتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر.

6- مراعاة الأحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية و مواجهة حالات الدعم و إجراءات و معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.*

7- الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/01/01، و تكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

8-بموجب أحكام المادتين الثالثة و السابعة من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات مما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

الفرع الثاني: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

تتمثل أهم محاور تحرير التبادل التجاري فيما يلي:

1- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير المتدرج بنسب سنوية متساوية (10%) للرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بداية من 1998/01/01 إلى 2007/12/31، و ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية(1):

أ- السلع العربية التي اقر إعفاءها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ب- السلع العربية الزراعية و الحيوانية و المواد الخام المعدنية و الغير معدنية وفقا لأحكام الفقرتين 1-2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري.

2 – تحدد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات و التخفيضات من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، و ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

3-تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها

---

* تحفظ وفد جمهورية العراق،ويؤكد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية الوحيدة التي تحدد أحكام الفقرتين5و6 في أولا وليس القواعد والاتفاقيات الدولية،ورفض وفد العراق الالتزام بأي نص يتعارض مع قواعد العمل الاقتصادي العربي المشترك،والاتفاقيات المرجعية في إطاره بما في ذلك قرار السوق العربية المشتركة.

(1) شعبوني محمود فوزي "المنطقةالتجارة الحرة العربية الكبرى بين تحديات الواقع وطموح المستقبل"بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الاورو عربية" جامعة سطيف، 8-2004/05/9.

في الفقرة 2 أعلاه و ترفع إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للإطلاع عليها.

و مما يجب الإشارة إليه في هذا المقام هو أن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي وافق في دورته ال68 المنعقدة بمارس 2001 على خفض التعريفات الجمركية و إزالتها مع نهاية 2005.

و عليه اتخذ المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في الدورة العادية ال69 المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 10-2002/02/14، قرار رقم 1431 ينص بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل سنويا على النحو التالي (1).

10% ابتداءا من 2003/01/01.

20% ابتداءا من 2004/01/01.

20% ابتداءا من 2005/01/01.

الفرع الثالث: القيود الغير الجمركية.

تعرف هذه الأخيرة على النحو التالي: **"هي الإجراءات و التدابير التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، و تتمثل هذه القيود على وجه الخصوص في القيود الكمية و النقدية و الإدارية التي تفرض على الاستيراد"**، إذن البرنامج يلزم عدم خضوع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج. إلى أية قيود جمركية تحت أي مسمى كان، و قد اهتم المجلس كثيرا بهذه المسالة حيث قام بإرسال فرق عمل ميدانية لزيارة ثلاث عشرة دولة عربية حتى الآن(2005)، و ذلك للتعرف على هذه القيود و مدى مواءمتها مقابل الخدمات المقدمة (2)،وفي نهاية2008 زارت الفرق 17دولة عربية.

الفرع الرابع: قواعد المنشأ.

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و تنفيذا لذلك فان كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، و التي منشؤها إحدى الدول الأعضاء، تخضع لقواعد المنشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ،التي أنشأها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بموجب القرار رقم 1249 – د 56 بتاريخ 1996/09/13. و لحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة، يتم العمل بقواعد المنشأ التي اقرها المجلس

(1) تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص141.

(2) فاديه محمد عبد السلام " درجة فاعلية الأركان الرئيسية لمنطقة التجارة' مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 261.

الاقتصادي و الاجتماعي بموجب قراره رقم 1269 المتخذ في دورته ال57.(سنتطرق إلى اللجنة في المبحث الموالي).

الفرع الخامس: تبادل المعلومات و البيانات.

في هذا الجانب ورد ما يلي: ' تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية و أقطار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالمعلومات و البيانات و الإجراءات و اللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و البرنامج التنفيذي لها '.

الفرع السادس: المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا.

أشارت هذه المادة إلى ما يلي: ' تطبيقا لمبدأ المعاملة الخاصة بالدول العربية الأقل نموا الوارد في أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبةو الفترة الزمنية و موافقة المجلس عليها، و الدول العربية الأقل نموا هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة و تعامل دولة فلسطين معاملتها.

في هذا المقام يجب الإشارة إلى أن السودان استفاد من هذه الميزة التي أقرتها القمة العربية في بيروت في مارس 2001، و التي منحت الدول الأقل نموا مهلة حتى عام 2010 للوصول إلى التعريفة الجمركية الصفرية، و ترك لهذه الدول تحديد الأسلوب الذي تتبعه في التخفيض التدريجي، وقد اختار السودان أن يبدأ في تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية مع مطلع 2005 بنسبة 20% سنويا و 16% بالنسبة لليمن ليصلا إلى إزالة الرسوم الجمركية جميعها خلال فترة 05 سنوات (1).

أما فلسطين فقد تم إعفاء منتجاتها بالكامل من الرسوم الجمركية، عند دخولها إلى الأسواق العربية دون إلزامها بتطبيق أي تخفيض عن الرسوم الجمركية على سلع الدول العربية الأخرى المصدرة إلى فلسطين، و ذلك مراعاة لأوضاعها الخاصة (2).

الفرع السابع: نظرا لارتباط تحرير التجارة و تأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول:

---

(1)رانية ثابث الدروبي 'منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و آثارها في التجارة العربية البينية' مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ،المجلد23 ، العدد 01، 2007 ،ص206.

(2) نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره ،ص347-348.

– الخدمات و بالذات المرتبطة بالتجارة

– التعاون التكنولوجي و البحث العلمي

– تنسيق النظم و التشريعات و السياسات التجارية

– حماية حقوق الملكية الفكرية.

يلاحظ في هذه الفقرة أن البرنامج التنفيذي بخلاف اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري قد أشار إلى تجارة الخدمات، حيث أمكن للدول الأعضاء التشاور حول الخدمات و بالذات المرتبطة بالتجارة.

أما بقية أركان البرنامج فتطرقت إلى بعض الأجهزة و التي تمثل الإطار المؤسسي أو الهيكل التنظيمي للمنطقة و هو محور المطلب الموالي.

المطلب الثالث: الإطار المؤسسي للمنطقة (الهيكل التنظيمي).

يتمثل الإطار المؤسسي للمنطقة في:

الفرع الأول: جهاز الإشراف و يمثله المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

الفرع الثاني:الأجهزة التنفيذية.

الفرع الأول: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

كما سلف ذكره في الفصل السابق فان إنشاء هذا المجلس هو ثمرة إبرام اتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، إذن فإنشاء هذا المجلس كان انطلاقا من ميثاق الجامعة (1).

و يتكون المجلس الاقتصادي من وزراء الاقتصاد للدول المتعاقدة أو من ممثليهم ، و ذلك تطبيقا للمادة الثامنة من نفس المعاهدة و التي قررت أن "**ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلوهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق تلك الأغراض المبنية في المادة السابعة**" (2).

---

(1)مصطفى حسين سلامة"المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة، الجامعة العربية، منظمة الوحدة الإفريقية"دار منشاة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص474.

(2) خليفة موراد ،مرجع سبق ذكره ، ص69.

إذن يعتبر المجلس الجهة الاقتصادية للعمل العربي المشترك في إطار الجامعة و هذا ما خول له الإشراف المباشر على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أقر البرنامج التنفيذي للمنطقة كمنهاج خلال برنامج زمني مدته 10سنوات، و يتولى أيضا بالموازاة الإشراف على تنفيذ الاتفاقية حيث ورد في المادة الحادية عشر من نفس الاتفاقية ما يلي:

1- يتولى المجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقية و له الحق في:

- وضع و إصدار القوائم الجماعية للسلع المعفاة من الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل و القيود الجمركية.

- وضع و إصدار القوائم الجماعية للسلع التي تتمتع بتخفيض في الرسوم و الضرائب ذات الثر المماثل و القيود الجمركية.

- وضع و إصدار قوائم السلع الغير عربية المنافسة أو البديلة للسلع العربية.

-تحديد الدول الأطراف الأقل نموا لأغراض هذه الاتفاقية.

2- يصدر المجلس قراراته فيما يتعلق بأحكام هذه الاتفاقية بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء.

3- للمجلس أن يشكل لجانا يفوضها بعض اختصاصاته المشار إليها في الاتفاقية، أما البرنامج التنفيذي فقد اعتبر المجلس الاقتصادي جهة الإشراف الرئيسة على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية، حيث وردت في المادة التاسعة ما يلي:

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج و للمجلس الحق في:

-إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.

- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض طريق تطبيق البرنامج.

- فض النزاعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

- تشكيل اللجان الفنية و التنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته و صلاحيته في المتابعة والتنفيذ و فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

الفرع الثاني: الأجهزة التنفيذية. و تتكون من:

1- لجنة التنفيذ و المتابعة: و هي بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج، و لها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات، و تتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين و تكون نافذة على كل الدول الأطراف، كذلك تقوم اللجنة بفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج، و لها الاستعانة بخبراء العرب في التجارة الدولية، و كذا تشكيل لجان تحكيم من خبراء و قضاة (1).

و تتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج على النحو التالي (2):

1- دراسة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر و المتضمنة:

- مدى التقدم في تطبيق البرنامج.

- العقبات و المشاكل التي تواجه التطبيق و الحلول المقترحة لمواجهتها.

- الأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج.

2-تعقد اللجنة أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير هي:

- **الاجتماع الأول:** الأسبوع الأخير من يناير.

- **الاجتماع الثاني:** الأسبوع الأخير من أفريل.

- **الاجتماع الثالث:** الأسبوع الأخير من يوليو.

- **الاجتماع الرابع:** الأسبوع الأخير من أكتوبر.

كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى حسب يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسين في التجارة.

2- لجنة المفاوضات التجارية: تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود الغير جمركية المفروضة على السلع العربية و متابعة تنفيذ ذلك في الدول العربية الأعضاء في البرنامج، بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها و أسلوب معالجتها في إطار تطبيق البرنامج (3).

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره ص 92.

(2) أنظر إلى نص البرنامج على موقع الجامعة العربية السابق ذكره.

(3) فادية محمد عبد السلام ، مرجع سبق ذكره، ص 263

3- لجنة قواعد المنشأ: تتولى وضع قواعد المنشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، و تطبيق البرنامج التنفيذي، حيث تعتبر اللجنة أن السلعة أو المنتجات ذات منشأ عربي إذا كانت (1):

1- المنتجات المتحصل عليها كليا في أي من الأطراف ضمن مفهوم القاعدة 7 من قواعد المنشأ.

2- السلع المصنعة لدى أي من الأطراف العربية و التي تدخل في إنتاجها مدخل من منشأ طرف آخر يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة لهذه السلع عن40% فيها محسوبة طبقا لي:

نسبة القيمة المضافة = القيمة المضافة × 100

القيمة النهائية للسلعة باب المصنع

قيمة السلعة باب المصنع =

القيمة المضافة + المدخلات الأجنبية (ما عدا الرسوم و الضرائب المفروضة عليها)

أو بالعلاقة:

نسبة القيمة المضافة =

القيمة النهائية للسلعة باب المصنع – قيمة الموارد المستوردة الداخلة في الصنع*× 100

القيمة النهائية للسلعة باب المصنع

4- اللجنة الجمركية: و تهتم بالقضايا الجمركية المرتبطة بتطبيق البرنامج.

5- الأمانة الفنية: تتولى القيام بمهامها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، و هي تقوم ب: (2)

1- إعداد مشاريع جدول الأعمال للجان المنشقة عن البرنامج.

2-إعداد تقرير سنوي عن تسيير التجارة بين الدول الأعضاء.

3-التعاون مع المنظمات العربية و المؤسسات المالية العربية.

(1)عادل عبد العزيز السن"نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية...."بحث مقدم إلى ندوة"مستقبل الاستثمار والتجارة في المنطقة الحرة"شرم الشيخ، ديسمبر2010.

*يتم طرح الرسوم والضرائب المفروضة عليها.

(2)صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره ص 93.

4- تطوير تبادل البيانات و المعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية و الدولية وتكوين قواعد المعلومات الاقتصادية و الإحصائية الجمركية.

5- التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص.

6- الاستعانة بالمنظمات العربية المتخصصة في مجال قواعد المنشأ العربية المواصفات و المقاييس، الرزنامة الزراعية و غيرها من المجالات التي يغطيها البرنامج.

6- اللجان الفنية المؤقتة و فرق العمل: هي عبارة عن لجان تضم خبراء حسب الاختصاص: مثل فريق عمل الرزنامة الزراعية، اللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية (1).

7- لجان أخرى: هي كيانات غير محدودة يمكن أن تشارك في متابعة برنامج المنطقة و ذلك برفع تقارير لها إلى لجنة المتابعة و التنفيذ و عموما يمكن انجازها في الجدول الموالي:

(جدول ف02-04): لجان متابعة برنامج المنطقة

المجالس الوزارية	المؤسسات المالية	القطاع الخاص
-مجلس وزراء الداخلية -مجلس وزراء النقل -مجلس وزراء الاتصالات -مجلس وزراء البيئة مجلس وزراء الطاقة	-صندوق النقد العربي -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار -برنامج تمويل التجارة العربية -المنطقة العربية للتنمية الزراعية -المنطقة العربية للتنمية الصناعية -المنطقة العربية للتنمية الإدارية	-الإتحاد العام لغرف التجارة -الإتحاد العام لغرف الصناعة -الإتحاد العام لغرف الزراعة

المصدر:من إعداد الباحث

آلية تسوية النزاعات: ارتئ الباحث الإشارة إلى هذه النقطة، بحيث لا تخلوا أي اتفاقيات دولية وإقليمية من وجود خلافات و تجاوزات قد تنشأ عند العمل بالاتفاقية، حيث تعتبر ضرورة أساسية لزيادة الثقة و تفعيل التعامل في إطار المنطقة.

إذن تعتبر آلية تسوية النزاعات من الأدوات الضرورية لعمل المنطقة، و تزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء و الذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول

(1)نفس المرجع السابق، ص93.

و بين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص، و وجود آلية تسوية النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المتكاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البحث في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر (1).

و لقد نصت المادة 13 من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل على: "**تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها و له أن يحيلها إلى اللجان الفرعية التي يفوضها لبعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية و ملحقاتها، و يحدد المجلس في كل حالة طريقة لتسوية النزاع**".

إذن و في إطار ما يتلقاه المجلس من الشكاوي، وخاصة التي تتعلق بالمعوقات التي تواجه عمليات التصدير إلى بعض البلدان العربية و حالات الحرمان من التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية، أو بمسائل تتعلق بشهادة المنشأ و ما يرتبط بها من بيانات تتعلق بالقيمة المضافة و توقع تزايد عدد القضايا المتعلقة بالإغراق و الدعم و قواعد المنشأ، نجح المجلس في دورة فيفري 2004 بإقرار آلية جديدة لتفعيل المنطقة، و تعتمد اللائحة العديد من الإجراءات على مدار أربعة مراحل (2).

المرحلة الأولى: معالجة الخلاف من خلال نقاط الاتصال،وا ذا فشلت يتم اللجوء إلى المرحلة الموالية.

المرحلة الثانية: و هي حالة اللجوء إلى التوفيق و التحكيم، و فيها يمكن لطرفي النزاع الاتفاق على من سيتولى التوفيق بينهما، و تزويده بكافة البيانات و المعلومات التي تساعد في مهمته.

و تنحصر مهمة الموفق في التقريب بين وجهات النظر بين الطرفين، و هذا و قد أعطيت للموفق مدة ثلاثة أشهر للانتهاء من مهمته (3).

المرحلة الثالثة: اللجوء إلى التحكيم، و هذا إذا لم يتم فض النزاع، أو في حالة عدم اتفاق أطراف النزاع اللجوء إلى التوفيق و اختيار التحكيم مباشرة.

---

(1) أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره،ص240.

(2) محمد محمود الإمام"منطقة التجارة الحرة العربية ،التحديات وضرورات التحقيق"مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2005، ص 274.

(3) تواتي بن علي فاطمة،مرجع سبق ذكر ه ص 144.

المرحلة الرابعة: اللجوء إلى محكمة الاستثمار في حالة عدم تمكن من تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات في إطار التوفيق و التحكيم و يكون حكمها نهائيا و غير قابل للاستئناف، و يجري تنفيذه مباشرة (1)، كما يمكن للأطراف المتنازعة اللجوء مباشرة إلى لجنة التنفيذ والمتابعة.

أما المحكمين من رجال القانون، فيتم اختيارهم من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي من مختلف الدول العربية.

المطلب الرابع: هل هناك توافق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و اتفاقيات الغات و المنظمة العالمية للتجارة ؟.

لقد أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بموجب قراره رقم 1317. رقم 59 بتاريخ 1997/02/09 بأن البرنامج التنفيذي و جدوله الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يكون وفقا لأحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من جهة، و يتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى.

بالرجوع إلى المادة 24 من الاتفاقية للتعريفات و التجارة الخاصة بمنطقة التجارة العالمية نجد:

– تعترف المنظمة العالمية للتجارة بحق الدول المتعاقدة في إنشاء تجمعات إقليمية، و بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول، و تنص هذه المادة على السماح بإنشاء الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة، شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى زيادة الحواجز أمام تجارة الدول الغير الأعضاء في تلك التجمعات الإقليمية، و أن يشمل تحرير التجارة الإقليمية ما يزيد عن 80% من إجمالي تجارتها البينية حتى لا يكون تبادل الإعفاءات التجارية انتقائي و على حساب الأطراف غير الأعضاء في التجمع المعني (2).

إذن المنظمة العالمية للتجارة لا تمانع قيام منطقة التجارة الحرة العربية أو اتحاد جمركي و لكن بالوفاء بما يلي (3):

– الالتزام بشمول التجمع أو التكتل للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء.

---

(1) محمد محمود الإمام "منطقة التجارة بين...." مرجع سبق ذكره، ص 275.

(2) وصاف عتيقةالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثر ها على القطاع المالي في البلدان العربية بالتركيز على حالة الجزائر" ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003/2002، ص12.

(3) مصطفى سلامة " منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية" ط1، دار الجامعة الجديدة للطباعة، الإسكندرية، 2006، ص 134–135.

– الالتزام بتقديم برنامج تأسيس التكتل أو منطقة التجارة الحرة، يتضمن خطة تشتمل على عنصرين:

العنصر الأول: خطوات التأسيس المتدرج للتكتل في إطار محدد و كاف للتعرف على مضمون تدابير إنشاء الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة.

العنصر الثاني: تحديد فترة محدودة ومعقولة للمدة التي سيتم بحلول نهايتها انجاز التكتل، و عادة الفترة لا تتجاوز عشر سنوات إلا في حالات استثنائية.

– الالتزام بعدم التأثير سلبا على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية.

– الالتزام بعدم زيادة العوائق اتجاه الدول الأخرى، و يلاحظ أن الالتزام بعدم زيادة العوائق يأتي كنتيجة منطقية للالتزام السابق بيانه بعدم تأثير سلبا على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية نتيجة تأسيس المناطق الحرة التجارية و الاتحادات الجمركية، و يأخذ هذا العائق صورتين:

الصورة الأولى: فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي، يجب أن لا تكون الرسوم و غيرها من أنظمة التجارة المفروضة عند إقامة مثل هذا الاتحاد، أعلى أو أكثر تعقيدا من الأثر العام للرسوم و أنظمة التجارة المطبقة في الأقاليم المشاركة قبل تكوين الاتحاد.

الصورة الثانية: فيما يتعلق بإقامة منطقة التجارة الحرة: يجب أن لا تكون الرسوم و غيرها من أنظمة التجارة القائمة في أي من الأقاليم المشاركة، و المطبقة عند تكوين مثل هذه الاتفاقيات المؤقتة، على تجارة الأطراف المتعاقدة غير المشتركة في مثل هذه المنطقة، أو غير الأطراف في هذه الاتفاقية،أعلى آو أكثر تعقيدا من الرسوم المناظرة،وغيرها من أنظمة التجارة الموجودة في نفس الأقاليم المشاركة قبل تكوين منطقة التجارة الحرة(1).

الملاحظ أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتضمن التزامات تذهب إلى أبعد مما تذهب إليه اتفاقيات الغات، و لذلك فان اتفاقيات الجات ترتبط مع البرنامج التنفيذي للمنطقة التجارة بعلاقة تكاملية و يتجلى ذلك في (2).

1– السعي للاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الغات، و الخاص بالدول النامية وبالتكتلات الإقليمية و الذي يمنح فترة عشر سنوات قابلة للتمديد إلى 12 سنة لإقامة أي شكل من

(1) تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره ص 132

(2) كمال رزيق،مرجع سبق ذكره.

أشكال التكامل الاقتصادي.

2- اعتماد نفس الأسس الفنية المتبعة في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية، معالجة حالات الدعم و الخلل في ميزان المدفوعات و مكافحة الإغراق.

3-اعتماد الأحكام التي جاءت في اتفاقية منظمة التجارة العالمية و الخاصة بقواعد المنشأ و الواصفات القياسية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل.

4- اعتماد مبدأ الشفافية و تبادل المعلومات الخاصة بالتبادل التجاري.

5- الالتزام بقاعدة المعاملة الخاصة لأقل البلدان نموا.

إلى أن ذلك لم يمنع من وجود بعض التناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية و المنظمة العالمية للتجارة، تتمثل أهمها في: (1)

1- في حين تجيز منظمة التجارة العالمية الاحتكار في ميدان التكنولوجيا، فان البلدان الأعضاء في المنطقة تتعاون فيما بينها في ميدان التكنولوجيا و البحث العلمي.

2- البرنامج التنفيذي ينقصه الدليل الاسترشادي لإزالة القيود الجمركية على السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة و الجدول الزمني لها.

3- المبدأ الأول من البرنامج التنفيذي للمنطقة، و الخاص بتطبيق المعاملة الوطنية على السلع المنتجة ضمن منطقة التجارة الحرة العر بية، يتناقض مع اتفاقية الجات.

4- المبدأ الخاص بالالتزام بقاعدة المعاملة الخاصة لأقل البلدان نموا تطبق في منظمة التجارة العالمية لفترة محدودة فقط، بينما في منطقة التجارة الحرة تطبق و تحدد وفقا لمتطلبات كل دولة و أوضاعها الاقتصادية.

خلاصة القول أنه يمكن القول أن هناك توافق كبير بين منظمة التجارة العالمية و منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

هذا ما وقفنا عليه نظريا لمنطقة التجارة الحرة العربية، لكن الإشكال ما موقف التطبيق للمنطقة وأي مستوى وصل إليه أداء التجارة العربية البينية؟ هذا ما سنقف عليه في المبحث الموالي.

---

(1)تواتي بن علي فاطمة" مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية في ظل التحديات الإقليمية و العالمية" مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية ،العدد 2008/06، جامعة بسكرة، ص 193.

المبحث الرابع: نظرة تقييميه لمستوى أداء المنطقة والمشاكل التي تعترضها.

لقد أكد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على وجوب الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة ودعوة الدول العربية للانضمام إليها مع إعطائها-كما رأينا سابقا- سند قانوني ،إلى جانب مراعاة اتفاقيات (الجات 1994) و أحكام منظمة التجارة العالمية.

إذن سنحاول في هذا المبحث الوقوف على مدى التزام الدول العربية بالانضمام و تطبيق البرنامج السالف الذكر و كذا معرفة أهم انجازات المنطقة و معوقاتها .

المطلب الأول: درجة التزام الدول العربية بالانضمام و تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية.

إن العضوية في منطقة التجارة الحرة تتطلب ما يلي:

- المصادقة على الاتفاقية.

- الموافقة على البرنامج التنفيذي.

الفرع الأول: الانضمام و إجراءاته (1).

- بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة حتى الآن 18 دولة هي: الأردن- الإمارات- البحرين- تونس- السعودية- السودان- سوريا- العراق- عمان- فلسطين- قطر- الكويت- لبنان- ليبيا- مصر- المغرب- اليمن- الجزائر *.

- لم تنظم حتى الآن أربع من الدول العربية ضمن مجموعة الدول الأقل نموا و هي: الصومال- موريتانيا- جيبوتي- جزر القمر.

- موريتانيا أبلغت الأمانة العامة بمصادقتها على الاتفاقية، لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق.

- أما فيما يخص المصادقة على الاتفاقية، فقد صادقت عليها جميع الدول العربية ما عدا جزر القمر و جيبوتي.

---

(1) فادية محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره ص 265.

*إجراءات انضمام الجزائر سنتعرض إليها بالتفصيل في الفصل الثالث..

يلاحظ حرص الدول العربية على الانضمام إلى المنطقة منذ الشهور الأولى من بدء تنفيذ البرنامج، أي منذ عام 1998، و يعود ذلك للعوامل التالية (1):

1- الرغبة في الانضمام إلى تكامل إقليمي عربي يحفظ للدول مصالحها الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية.

2- الانضمام من السنة الأولى يسهل على الدولة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء الأخرى، حيث أن الدولة التي تتأخر بالانضمام سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذي وصلت إليه الدول الأعضاء في تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل.

3- الاستفادة منذ البداية من السوق الواسعة للدول العربية إضافة إلى التكيف التدريجي مع المنافسة الناتجة عن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ب 10% سنويا على المنتجات العربية المماثلة في السوق المحلي.

يتعين على الدولة الراغبة في الانضمام بالإضافة إلى الشرطين السابقين، أن تودع لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هيكل التعريفة الجمركية المطبق لديها في 1997/12/31، و الذي يتم على أساسه التخفيض التدريجي، و صورة من التوجهات الكتابية الصادرة من السلطات المختصة لديها إلى إدارات الجمارك و المنافذ الجمركية لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي، و ذلك بعد إقرار الاتفاقية و إعلان الموافقة على البرنامج التنفيذي.

تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بتعميم الوثائق السابق ذكرها على الدول الأعضاء كافة و على القطاع الخاص أيضا (2).

الفرع الثاني: التزامات العضوية

بعد انضمام الدولة إلى منطقة التجارة العربية تلتزم بما يلي (3):

1- إلغاء الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويا، اعتبارا من دخول المنطقة حيز التنفيذ أي سنة 1998.

2- تحدد الدولة عددا من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات و التخفيضات من

(1)الجوزي جميلة ،مرجع سبق ذكره،ص32.

(2) حبيب محمود " منطقة التجارة العربية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 16 العدد 02 سنة 2000، ص 285.

(3)راجع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وكذا البرنامج التنفيذي في المبحث السابق.

الرسوم الجمركية.

3- يجوز للدولة العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام أن تتفاهم مع المجلس الاقتصاديو الاجتماعي على برنامج مناسب لاستكمال إلغاء كافة الرسوم أخذا بعين الاعتبار ما قد يكون قائما بينها و بين دول المنطقة من اتفاقات و برتوكولات تتعلق بتحرير التجارة النسبية (1).

4- تقوم الدولة بإلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه و بالنسبة نفسها 10% و يتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ و تحميل البضائع في الموانئ، الضرائب التكميلية على الواردات، و على الدولة دمج هذه الرسوم في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للضريبة(2).

5- إبلاغ المنافذ الجمركية.

6- اعتماد القواعد الأساسية العامة للمنشأ.

و اختصارا يوضح الجدول الموالي مدى التزام الدول العربية بإجراءات التنفيذ المتعلقة بالانضمام.

(1) خليفة موراد مرجع سبق ذكره ص 93.

(2) تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره ص 147.

الجدول رقم (ف02-05) إجراءات الدول لعضوية المنطقة

الدولة	إبلاغ المنافذ الجمركية	إيداع هياكل التعريفة الجمركية	تطبيق قواعد المنشأ	الرزنامة الزراعية	الاستثناءات	اتخاذ قرارات قبل الجهات الرسمية
الأردن	1998/03/09	*	*	*	*	*
الإمارات	1998/03/14	*	*	*	لا يوجد	*
البحرين	1998/02/08	*	*	*	لا يوجد	*
تونس	1998/02/06	*	*	*	*	*
السعودية	1998/02/02	*	*	*	لا يوجد	*
السودان	/	*	*	*		*
سوريا	1998/08/01	*	*	*	*	*
الصومال	/	/	*	*		
العراق	1998/03/04	*	*	*		*
عمان	1998/05/09	*	*	*	لا يوجد	*
فلسطين	/	/	*	*		
قطر	1998/07/01	*	*	*		*
الكويت	1998/07/13	*	*	*	لا يوجد	*
لبنان	ديسمبر 1998	*	*	*	*	*
ليبيا	ديسمبر 1998	*	*	*		*
مصر	نوفمبر 1998	*	*	*	*	*
المغرب	1998/01/13	*	*	*	*	*
اليمن	/	*	*	*	لا يوجد	*

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدورة 74_ 06-2004/09/09، القاهرة، مصر.

-الرمز (*)يعني أن الدولة قامت بالأجراء المطلوب.

-الدولة التي لم يثبت أمامها تاريخ الاطلاع إلى المنافذ الجمركية لا تعتبر دول منفذة للبرنامج،ماعدا السودان،فلسطين،اليمن،فهي تعامل معاملة الدول الأقل نموا.

-الدول التي لم ترد في الجدول لم تنظم بعد إلى المنطقة وهي(جيبوتي-جزر القمر-موريتانيا والجزائر).

-ينتهي العمل بالرزنامات الزراعية المشتركة في أوائل 2005.

الفرع الثالث: الامتيازات الممنوحة للدول في إطار المنطقة.

يمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة إلى ما يلي (1):

1- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100% للسلع العربية المنشأ.

2- معاملة الدول الأقل نموا و تضم كل من السودان و اليمن، حيث تتمتع صادراتها بالإعفاء الكامل لكن الواردات تتمتع بتخفيض جزئي قدره 20% للسودان و 16% لليمن.

3- المعاملة الخاصة بفلسطين، الإعفاء الكامل للصادرات و الواردات من السلع.

4- المعاملة الخاصة للجمهورية اللبنانية، و هذا بعد العدوان الإسرائيلي في صيف 2006 ، اصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قرار بدعم لبنان في مجال التجارة و النقل، و هذا لمساعدتها على إعادة الأعمار، و كذلك الموافقة على الرزنامة الزراعية المقدمة من الحكومة اللبنانية لمدة عام قابلة للتمديد.

5- إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل.

6- إلغاء القيود الجمركية و تتمثل في:

6-1/**القيود الفنية:** كالمبالغة في القيود على المواصفات و الوزن و شهادات المطابقة و....

6-2/**القيود الإدارية:** مثل منع دخول السلع العربية و التعقيدات المرتبطة بشهادات المنشأ طوال مدة العبور، طوال إجراءات الفحص و التفتيش و غيرها.

6-3/**القيود المالية:** مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة 04% المتفق عليها في اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية، و التعقيدات المصاحبة لفتح الاعتمادات المالية.

7- المعاملة الوطنية: تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية.

8- مراعاة الأحكام الدولية: فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية و مواجهة حالات الدعم والإغراق، وا ٍجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات.

9- اعتماد الشفافية: تتعهد الدول بتطبيق مبدأ الشفافية و إخطار المجلس بالمعلومات و البيانات و الإجراءات و اللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.

(1)عصام الزعيم " منطقة التجارة الحرة العربية و أهميتها للاندماج و الإنماء الاقتصادي" على الموقع: http://islamifi.go.formun.net/t18481-topi. تاريخ التحميل 2011/05/25

الفرع الرابع: مجهودات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في تطوير المنطقة.

فيما يخص التطورات في منطقة التجارة الحرة، فقد انضمت الجزائر رسميا إلى منطقة التجارة بحلول سنة 2009 (سنستعرض بالتفصيل عملية الانضمام خلال الفصل الموالي). كما استمرت الدول الأقل نموا الأعضاء في المنطقة و هي السودان و اليمن و فلسطين في تنفيذ التزاماتها بشان إزالة التعريفة الجمركية تدريجيا أمام السلع العربية.

كما استمر العمل خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على استكمال آليات تفعيل المنطقة، حيث تم الانتهاء من صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في حين تستمر المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية للسلع، كما لازالت المفاوضات جارية بشأن قيام الدول الأعضاء بتقديم عروضها لتحرير التجارة النسبية في قطاع الخدمات و تكون محددة تختارها كل دولة عضو.

و على صعيد التعاون الجمركي في إطار المنطقة، تعمل لجنة الإتحاد الجمركي العربي على تحضير و استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي و التطبيق الكامل له و ذلك بحلول عام 2015 (1).

كما أقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على مستوى الوزراء في دورته الغير عادية يوم 04 سبتمبر 2008 للتحضير للقمة العربية الاقتصادية و الاجتماعية مشروع قرار أكد على(2):

1- الالتزام بإنهاء كافة القيود الغير جمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل التي تعيق تطبيق برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2- تأكيد الرغبة في البدء باتخاذ الخطوات العملية نحو إقامة الإتحاد الجمركي العربي وصولا إلى السوق العربية المشتركة.

3- البدء باتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي بدءا من عام 2010 و الانتهاء من استكمال كافة متطلبات التطبيق الكامل عام 2015 و اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة تمهيدا للوصول إلى السوق العربية المشتركة..

4- تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بانجاز كافة الإجراءات اللازمة لذلك وفق التوقيتات

---

(1)صندوق النقد العربي" التقرير الاقتصادي الموحد 2010: نظرة عامة على اقتصاد الدول العربية،الفصل08" ص 12.

(2)عادل محمود خليل" خطط و مسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية" بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير الاقتصاد و اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار و الآفاق" منظمة التنمية الإدارية، القاهرة ، يناير 2009.

المحددة في برنامج العمل لإقامة الإتحاد الجمركي العربي، و أن يقدم المجلس تقريرا دوريا عن التقدم المحرز إلى القمة.

كما ثم في سنة 2009 و في سياق العمل العربي المشترك، انعقاد القمة العربية الاقتصادية و الاجتماعية في دولة الكويت في جانفي، التي أكدت على أهميةالبعدين الاقتصادي و التنموي، و الحاجة الملحة لإنجاح المنطقة و ذلك تسهيلا لإنشاء السوق العربية المشتركة و بناء تكتل اقتصادي عربي نفوذه على المستوى الدولي (1).

هذا تقريبا ما ثم بدله كمجهودات لتنمية التبادل التجاري في المنطقة، فما هو واقع التجارة العربية البينية في ظل المنطقة؟ هذا ما سنقف عليه خلال المطلب الموالي..

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لواقع التجارة العربية في ظل المنطقة (1998–2009).

سنتناول في هذا المطلب انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجارة العربية البينية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة، و بعد مرور أكثر من عقد على التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، و ذلك بالتعرف أولا على الاتجاه العام للتجارة البينية في فترة الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية و ثانيا في فترة الإلغاء التام لها.

حيث سنقسم الدراسة إلى قسمين، القسم الأول من بداية إنشاء المنطقة 1998 إلى نهاية سنة 2004 و هي السنة التي وصلت فيها نسبة الضرائب و الرسوم الجمركية إلى الصفر، أما القسم الثاني فمن سنة 2005 إلى سنة 2009 حيث لم تصدر بعد إحصائيات سنة 2010.

الفرع الأول: أداء التجارة البينية العربية في الفترة ما بين 1998–2004.

بحلول عام 2004 بلغ التخفيض التدريجي للرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل 80% من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31، حيث أن توجيهات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1431 الصادرة بتاريخ 2003/12/31 و الذي حدد نسبة التخفيض التدريجي لسنة 2004 بنسبة 20% ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% ثم إلى 100% في بداية2005(2).

و في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة النسبية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية العربيةو هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

(1)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"مناخ الاستثمار في الدول العربية2009"مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) احمد عارف العساف "مرجع سبق ذكره ،ص231–232.

الجدول رقم (ف02-06)تطور الصادرات و الواردات العربية (و. مليار دولار)(1)

السنوات / المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%9,2	%8,1	%6,2	%7,3	%8,5	%8,4	%8,7
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات	%7,9	%9,7	%10,5	%10,6	%11,8	11,2%	%12,2
التجارة العربية البينية (صادرات+واردات)/2	13	13.87	15.87	17.15	20.5	23.55	32.15
الصادرات البينية	13,72	14,12	16,05	17,25	20,9	25,47	34,67
الواردات البينية	12,27	13,62	15,7	17,08	20,16	21,87	29,75
نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية	%9	%8,7	%7,8	%8,6	%9,9	%9,6	%10,1

المصدر:انظر التهميش(2)

يلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة التجارة البينية العربية من 13 مليار دولار عام 1998 (بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى ما يفوق 32 مليار دولار عام 2004،بنسبة146.1%.

كما ارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية من 13,7 مليار دولار عام إعلان المنطقة إلى 14,1 مليار دولار عام 1999، و إلى 16 مليار دولار العام 2000 إلى ما يفوق 34 مليار دولار عام 2004،ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة منه،إلا أنه يلاحظ و حسب التقرير الموحد لسنة 2005 أن نسبة إجمالي الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية قد انخفض من 9,2% سنة 1998 إلى 8,7% سنة 2004 و وصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6,2%، و تأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات البينية تليها الإمارات.

(1) تستثنى تجارة الدول العربية التي لم تنظم للمنطقة و هي «الصومال-الجزائر-جزر القمر-جيبوتي-موريتانيا».

(2) السنوات 2000-2004 من التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2005 ص 134، 139، 140 أما السنتين 1998و 1999 من التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2003، ص136، 137.و أما النسب من إعداد الباحث.

أما بالنسبة لقيمة الواردات العربية البينية فقد ارتفعت من 12,2 مليار دولار عام 1998 إلى 13,6 مليار دولار عام 1999 و إلى ما يقارب 29,7 مليار دولار عام 2004 بنسبة نمو قدرت ب 33%.

و كذلك ارتفعت نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات العربية من 7,9% سنة 1998 إلى 12,2% عام 2004، و تأتي الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات البينية تلتها السعودية.

و الجدول الموالي يوضح معدلات نمو التجارة العربية البينية خلال نفس الفترة.

الجدول رقم(ف02-07): معدلات نمو الصادرات و الواردات البينية مقارنة بالإجمالية.(%)

السنوات / المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الصادرات البينية%	12.7-	3,6	13,7	7.5	21.3	21,7	36,1
معدل نمو إجمالي الصادرات%	19.3-	17,0	47,9	8.8-	3,5	24,1	30,4
معدلات نمو الواردات البينية%	0,8	4,9	15,3	8,8	18,0	8,0	36,3
معدل نمو إجمالي الواردات%	4.4	5.4-	6.4	7.6	6.5	13.6	24.7
معدل نمو التجارة العربية البينية%	6.8-	4.2	14.5	8.1	19.7	15.0	36.3

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2005/النسب من انجاز الباحث.

يتضح من الجدول أن معدلات نمو الصادرات و الواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات و الواردات الإجمالية، ففي عام 2004 كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات العربية البينية 36.1%،في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات30.4%،و في أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية.

و كذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات ففي عام 2004 كان معدل النمو للواردات 36,6% في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 24,7%، و يلاحظ أيضا و حسب التقرير أن معدل النمو السنوي

للتجارة البينية العربية خلال الفترة الممتدة بين 1998–2003 بلغ 19% إلا أنه وصل عام 2004 إلى 36,3% حيث تزامن هذا النمو المتميز مع تطبيق الإعفاءات الجمركية على السلع المتبادلة ضمن المنطقة.

و على صعيد مساهمة الدول العربية في قيمة التجارة العربية البينية، فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة التجارة، حيث بلغت عام 2001 ما مجموعه 8,06 مليار دولار لترتفع إلى 9,8 مليار دولار عام 2002، ثم الإمارات في المرتبة الثانية حيث انتقلت قيمة التجارة من 4,5مليار دو لار عام 2001 إلى 4,9 مليار عام 2002، ثم سلطنة عمان، العراق و الأردن.

أما من حيث الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية فقد احتلت الصومال المرتبة الأولى ب 60.9% من إجمالي تجارتها البينية، ثم جيبوتي ب 35,8% ثم الأردن ب 29,8% فيليه السودان، سلطنة عمان، العراق و سوريا، أما من حيث الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية خلال نفس الفترة (1998–2004) فقد تشكل المواد الخام و الوقود المعدني ما نسبته 52,2% من إجمالي الصادرات يليه في المرتبة الثانية الأغذية و المشروبات بنسبة 18,2% ثم المواد الكيماوية بنسبة 16,2% و الصناعات بنسبة 7,9% و ثم الآلات و معدات النقل بنسبة 5,5%.

أما تركيبة الواردات العربية البينية ففي فترة الدراسة، احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة42.7%،ثم الأغذيةوالمشروباتبنسبة18.7%،ثم المواد الكيماوية بنسبة 17.6%والصناعات بنسبة13.4% ،وأخيرا الآلات والمعدات7.6%(1).

أما بالنظر إلى اتجاهات التجارة العربية البينية فهي تتميز بظاهرة التركيز الجغرافي سواء من جانب الصادرات أو الواردات على شريك واحد أو شريكين ،(2) و على سبيل المثال الصادرات البينية لسلطنة عمان ارتكزت في دولة الإمارات نسبة 89% و صادرات البحرين ارتكزت في كل من السعودية 34% و الإمارات 24% و صادرات العراق في الأردن 78% و صادرات سوريا ارتكزت في سنة2004 في دولتين هما السعودية 32% و العراق 22% و صادرات ليبيا ارتكزت في دولة

(1)Georges Harb "GAFTA and intra-Arab Trade (1997-2004) An Analysis "Journal of development and economic policies, volume 11-№01, the Arab Planning institute, January2009,P09.

(2)عبدالمنعم محمد الطيب"آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد02،جامعة سطيف،2003،ص81.

تونس بنسبة 69% و صادرات الكويت ارتكزت في كل من السعودية 36%، الإمارات 23%، مصر 21% (1).

خلاصة التحليل:نلاحظ من خلال تحليل القسم الأول أي الفترة1998–2004 أن نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية لم ترتفع إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية من تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،فقد ارتفعت من8.6%عام1998 إلى 10.1%عام 2004،بنسبة17.4%.
وشكلت في نفس فترة الدراسة الصادرات العربية الإجمالية نحو2.8% من إجمالي الصادرات العالمية،بينما تمثل الواردات العربية نحو2.6% من حجم الواردات العالمية(2).كما أن هذه الزيادة في نسبة التجارة البينية إلى الإجمالية تعتبر ظئيلة جدا إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء التطبيق للمنطقة فقد كانت9.4% عام1990و9.7%عام1994(3)،خاصة إذا ما فكرنا بالأهداف الكبيرة المخطط لها في إطار المنطقة في تحقيق التكامل الاقتصادي وا ٍقامة الاتحاد الجمركي العربي.

الفرع الثاني: أداء التجارة البينية العربية في الفترة ما بين 2005–2009.

مع نهاية سنة 2004 و بداية سنة 2005 كانت الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل معدومة، و سنتعمد بالتحليل لواقع التجارة البينية العربية خلال المرحلة الثانية و ذلك وفق ما يلي:

بلغت قيمة الصادرات العربية البينية مع نهاية سنة 2008 ما قيمته 86.8مليار دولار مقابل 78.2 مليار دولار قيمة الواردات العربية البينية لتبلغ قيمة التجارة العربية البينية 9.87%من إجمالي التجارة الإجمالية العربية، و من خلال الجدول التالي يتضح لنا تطور الصادرات و الواردات البينية العربية.

(1) احمد عارف العساف،مرجع سبق ذكره،ص234–235 .

(2)مولاي لخضر عبد الرزاق"متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول العربية،دراسة حالة الجزائر"أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة تلمسان،2010/2009،ص259.

(3) رسلان خضور " تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة"مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد رقم 28 العدد 03 سنة 2006، سوريا، ص 34.

الجدول رقم (ف02-08)تطور الصادرات و الواردات العربية خلال الفترة 2005-2009.(1)

و:مليار دولار

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009*
الصادرات البينية	48,3	58,6	71,0	86,8	74,69
الواردات البينية	44,1	53,6	64,2	78,2	67,5
التجارة العربية البينية (صادرات+واردات)/2	46,2	56,1	67,6	82,5	71,05
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%8,5	%8,5	%8,8	%8,7	%10,28
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات	%12,6	%13,11	%12,0	%11,04	%11,2
نسبة مساهمة التجارة البينية إلى الإجمالية.	%10,55	%10,80	%10,4	%9,87	%10,72

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد لسنوات 2006-2009. . *بيانات تقديرية.

أما معدلات نمو التجارة البينية العربية فيوضه الجدول الموالي:

(1)تستثنى التجارة العربية البينية لدول:موريتانيا،جزر القمر،الصومال،جيبوتي كونها لم تنظم للمنطقة،ماعدا الجزائر فتستثنى في الفترة2005-2008.

الجدول رقم (ف02-09): معدلات نمو الصادرات و الواردات البينية مقارنة بالإجمالية.(%)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009*
معدل نمو الصادرات البينية(%)	33 ,8	21,32	21,16	22,25	13,95-
معدل نمو إجمالي الصادرات(%)	38,3	21,44	16,44	32,41	32,0-
معدل نمو الواردات البينية (%)	39,7	21,54	19,77	21,80	13,68-
معدل نمو إجمالي الواردات(%)	20,9	14,19	33,11	32,31	14,42-
معدل نمو إجمالي التجارة العربية البينية(%)	36,5	21,43	20,46	22,02	13,81-

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد للسنوات الأخيرة (النسب من إعداد الباحث)/* بيانات تقديرية

يتضح من الجدولين ما يلي:

إن دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ مع بداية 2005 بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية و الصناعية العربية المنشأ معفاة من كل الرسوم الجمركية و الضرائب قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي، خلال السنوات القليلة الماضية لينتقل حجم التجارة العربية من 56,1مليار دولار العام 2006 إلى 82,5مليار دولار لعام 2008، مع ارتفاع تدريجي لكن بنسب قليلة لقيمة الصادرات و الواردات العربية البينية في الفترة2005-2007حيث ازدادت الصادرات البينية خلال سنة 2008 بنسبة 22.2%لتصل إلى حوالي 86,8 مليار دولار، بالمقارنة مع 71,0 مليار دولار عام 2007، و بالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2008 بنسبة 22,11% مقارنة بمستواها عام 2007 فبلغت حوالي 78,2مليار دولار مقابل 64 مليار دولار عام 2007 (1).

(1)مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص140.

أما نسبة للتجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية فقد بلغت نسبة 10.72% في عام 2009، مقارنة ب 9,87% عام 2008، و هذا بناءا على بيانات التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2010 ،كما يلاحظ من الجدول الثاني، أن متوسط قيمة التجارة العربية البينية شهدت نموا للعام الرابع على التوالي من بداية التحرير الكلي للسلع و الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل، حيث ارتفعت بنسبة 22% عام 2008 مقابل 2007.

وبالرجوع إلى النشرة الإحصائية الصادرة عن صندوق النقد العربي لسنة 2010 و التي غطت سنوات 1999–2008، يلاحظ أن جميع الدول العربية عرفت صادراتها نموا و بدرجات متفاوتة لعام 2008، باستثناء كل من العراق و الصومال حيث تراجعت الصادرات البينية لها بمعدل 15,5% و 4,5% على التوالي، ويلاحظ أن معدل نمو الصادرات و الواردات العربية البينية قد انخفض بشكل ملحوظ مقارنة بالفترة 1998–2004، و هذا راجع إلى انخفاض مستوى الطلب على الصادرات و من ثم تراجع أسعارها العالمية و التي يأتي على رأسها النفط و المعادن و الغاز، أما الواردات فيرجع انخفاضها سواء كانت الواردات الإجمالية البينية إلى عدد من العوامل أهمها: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للمنطقة العربية بعد الأزمة العالمية 2008، و ما يصاحبها من تراجع لواردات السلع الاستثمارية و الوسيطة، و كذا ارتفاع تكلفة التمويل نظرا لنقص الائتمان المصرفي المتاح للمصدرو المستورد.(1)

وعلى صعيد أداء الدول فرادى، فقد شهدت الصادرات البينية للسودان اعلي معدل نمو حيث بلغ105% خلال2008 ليصل إلى 868 مليون دولار مقابل 423 مليون دولار في2007. في حين سجلت كل من ليبيا،الأردن،تونس،مصر،اليمن والمغرب زيادة ملحوظة في صادراتها إذ قدرت معدلاتها مابين31.4%و66.1%،في حين سجلت دول الكويت،سوريا،السعودية،البحرين،قطر ولبنان زيادة تراوحت ما بين11.1%و23.7%.

أما من حيث حجم الصادرات البينية، فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى لعام 2008، حيث بلغت 38.6 مليار دولار وبنسبة44.4%،ثم الإمارات بنحو14.4مليار دولار.

(1)صندوق النقد العربي"النشرة الإحصائية للدول العربية2010"مرجع سبق ذكر ه، صفحة الإحصائيات المجمعة "ص10.

أما بالنسبة لسنة 2009،فقد سجلت جميع الدول العربية انخفاضا في صادراتها البينية،باستثناء مصر والسودان ،حيث تراوحت نسب الانخفاض مابين0.4% للأردن، 53.2% لليمن.وفي المقابل سجلت صادرات مصر إلى الدول العربية زيادة ملحوظة بنسبة19.6%،لتبلغ حوالي8.3 مليار دولار في 2009.

أما الواردات البينية، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية، باستثناء الجزائر والعراق، وذلك تلبية لاحتياجات النشاط الاقتصادي الذي يشهده العراق منذ الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار في تطوير قطاع النفط.كما تضاعفت واردات الجزائر من مصر بنحو225%، ومن سوريا131%، ومن الإمارات82%. ولقد تراوحت نسب التراجع بين12.7% للسودان و71% لليمن، ويعزى هذا التراجع بالنسبة لليمن إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي يمر بها.

أما بالنسبة لاتجاهات التجارة البينية العربية،فتتسم بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة،حيث تركزت صادرات تونس لعام2009 في دولتين هما ليبيا(47%) والجزائر(26%)،وصادرات الجزائر فتركزت في تونس،مصر والمغرب بنسب36%،29%،28% على الترتيب،وصادرات السودان في الإمارات(55%) والسعودية(23%) ،أما قطر وعمان فقد صدرا ما نسبته 75% و 52% إلى الإمارات على الترتيب ،و صدرت العراق ما نسبته 86% إلى سوريا و استوردت منها74% من الواردات البينية، و صدرت ليبيا إلى تونس ما نسبته 50%، واستوردت الأردن والبحرين من السعودية ما نسبته55%و84% من وارداتهما على الترتيب،وواردات عمان من الإمارات نسبتها73%،واستوردت الكويت ومصر والمغرب وقطر من السعودية ما نسبته40% ،40%،34%،38% على الترتيب،ونسبة الواردات القطرية من الامارات40% ،وأخيرا استوردت ليبيا من تونس51%من الواردات.(1)

نلاحظ انه فيما يخص الدول الأكثر تنوعا في اتجاه الصادرات، كانت الإمارات، السعودية ومصر، حيث توصلت هذه الدول إلى توسيع أسواقها في خمسة دول عربية أو أكثر. أما الدول الأكثر توسعا في مصادر وارداتها فكانت الإمارات من9 دول و لبنان من 5 دول.

(1) صنوق النقد العربي"تقرير التجارة الخارجية للدول العربية2010"الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي الموحد2010 ،ص175-176.

أما بخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية، فمن المعروف أن الواردات البينية هي نفسها الصادرات البينية زائد قيمة الشحن والتامين ،ولهذا فمن الناحية النظرية لا يختلف التركيب السلعي للصادرات عن الواردات،لكن عمليا توجد اختلافات إحصائيا ناتجة عن اختلاف الترتيبو أساليب التسجيل والتصنيف الأمر الذي ينتج عنه فوارق في أرقام الصادرات والواردات وبالتالي تباين حصص الفئات السلعية،وبالرغم من هذه الاختلافات،حافظت الحصص السلعية للواردات على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاه مع حصص الصادرات البينية،وهذا ما يوضحه الجدولين المواليين.

الجدول رقم(ف02-10): الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية المتوسط خلال الفترة بين 2005-2008.

السلعة	الصادرات البينية	الواردات البينية	إجمالي التجارة
المواد الخام و الوقود المعدني	%59,6	%57,2	%58,4
الأغذية و المشروبات	%13,3	%12,4	%12,9
المصنـوعات	%12,5	%13,1	%12,8
المنتجات الكيماوية	%10,1	%9,6	%9,9
الآلات و معدات النقل	%4,2	%7,4	%5,8
سلع غير مصنفة	%0,3	%0,3	%0.3

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"مناخ الاستثمار في الدول العربية2009"مرجع سبق ذكره، ص142.

أما بالنسبة لسنة2009، فيلاحظ انخفاض محسوس في فئة الوقود والمعادن، حيث بلغت فقط 27.3% مقارنة مع2008، نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وكذا تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة العالمية، لتصبح المصنوعات تشكل أعلى حصة في الصادرات والواردات بنسبة54.2%و53.8% على الترتيب.

الجدول رقم(ف02-11): الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية لسنة2009.

السلعة	الصادرات البينية	الواردات البينية	إجمالي التجارة
المواد الخام والوقود المعدني	%27.3	%24.7	%26
السلع الزراعية	%15.2	%18.5	%16.85
المصنوعات(المواد الكيماوية ،الآلات ومعدات النقل)	%54.2	%53.8	%54
سلع غير مصنفة	%3.3	%3.0	%3.15

المصدر:صندوق النقد العربي"تقرير التجارة الخارجية للدول العربية2010 "مرجع سبق ذكره، ص177.

خلاصة التحليل: يلاحظ مما سبق أنه و بالرغم من انعدام الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل ابتداء من 2005/01/01 ما زالت نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الإجمالية ضعيفة و في حدود (09% -10%). ضف إلى ذلك أن حجم التبادل التجاري لا يزال يتم في غالبيته بالتركيز بين الدول العربية المجاورة لبعضها، كما أن الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجارة السلع.

في ضوء التحليلين السابقين للتجارة العربية البينية في ظل المنطقة نستخلص ما يلي:

1- تدني حجم التجارة العربية البينية (10%) مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العالمية.

2-تفاوت الدول العربية من حيث أدائها في التجارة البينية بشكل ملموس،حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد أن تجارة دول المغرب تتجه في غالبيتها نحو دول الاتحاد الأوروبي،حيث تجارة تونس مع هذه الدول تبلغ70%،أما الجزائر فتجاوزت في2009 معدل55%(إحصائيات مديرية الجمارك)،في حين تتجه تجارة دول مجلس الخليج العربي في غالبيتها نحو دول أسيا كاليابان والهند والصين والكوريتين.

3-الوقود المعدني والمواد الخام تمثل الحصة الأكبر من الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية.

4-عدم ارتفاع الصادرات البينية إلى الصادرات الخارجية فبقيت في حدود (8%) كذلك نفس الشيء بالنسبة للواردات في حدود (12%)،حيث يعزى في جزء منه إلى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة،وممارسة العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة البينية.

إذن بالرغم من وجود اتفاقيات لتحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر بين الدول المنظمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا يكفي بحد ذاته و لا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فهناك جانب من المعوقات ما زالت تقف في سبيل إنجاح المنطقة، وأبقت أمام

مسيرتها على مدار السنوات الماضية مجموعة المشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية و بالتالي تؤثر على التطبيق و التنفيذ الفعلي للاتفاقية وهذا ما سنقف عليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: معوقات و مشاكل تنمية حركة التجارة العربية البينية في ظل المنطقة.

على الرغم من الظروف و المقومات التي تزيد من فرص نجاح المنطقة، إلا أنه هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة و أهم دليل على ذلك تدني مستوى التجارة العربية البينية إلى حدود 10% و أهم هذه المعوقات و المشاكل نذكر ما يلي:

1- غياب الشفافية و المعلومات: حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة، هذا الغياب ينجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة (1).

2- التمييز في المعاملة الضريبية: و تتلخص عملية التمييز في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فر ص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي (2).

---

(1)محمد النسور"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة"ورشة العمل الإقليمية حول"تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة"الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)،القاهرة،11-2007/07/12.

(2)عبد الحميد عبد المطلب" السوق العربية المشتركة" مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

3- القيود الغير جمركية: ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين و التجار، و في الواقع فبالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية و النقدية و الكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل(1).

و تتلخص أهم هذه القيود الكمية والغير جمركية في:

1/3-القيود الفنية: و هي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج و تعدد و تضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات و اللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات و غيرها، كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات و المقاييس دون إشعار مسبق، ضف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.

2/3- القيود الإدارية: و هي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تتطلب مع البضاعة، مشاكل النقل بالعبور، و إجراءات التخليص الجمركي وتكاليفها، و كذا الإجراءات المعقدة لفحص العينات و التخليص عند المعابر الحدودية (2).

3/3- القيود النقدية و المالية: إن بعض الدول العربية ما زالت لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان (ما عدا دول مجلس التعاون، لبنان و الأردن التي تفرض قيود نقدية). ضف إلى ذلك المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة و هذا بالرغم من تأكيد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته رقم 72 في أفريل 2003 بقرار رقم 1431 بشأن (**إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة، و إلغاء التصديق على الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات) (3).**

---

(1) رفيقة حسني " اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، الإنجازات و المعوقات" ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2004/04/28، دمشق، ص 05.

(2) محمودي مراد" النظرية العامة للمناطق الحرة ...." دار الكتاب الحديث ،درار ية ،الجزائر العاصمة ،2002 ، ص98.

(3) عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب " مستقبل منطقة التجارة الحرة " على الموقع:

http://www.balagh.com/islam/htokyzut.htm. (Page consultée le04/06/2011)

4- المغالاة في طلب الاستثناءات: حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف أنواع القيود الجمركية و الغير جمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل، و عدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناء تبالغ فيها، فأصدر المجلس في دورته بتاريخ آذار 2002 قرار رقم 233 بالحد من طلب الاستثناء و جعله في حدود لا تضر بالتطبيق، بحيث لا تتجاوز 15% من متوسط الصادرات و لمدة 05 سنوات متاحة و أن تكون مبررة و منسجمة مع ما نصت عليه المادة 05 من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ،كما لا يجوز تطبيق أكثر من استثناء واحد للسلعة الواحدة،أي أن السلعة التي تحصل على استثناء لا يجوز للدولة أن تطلب استثناءها مرة أخرى، وان لا يقع ضرر نتيجة التحرير التدريجي على السلعة التي يطلب لها الاستثناء.

كما ورد في القرار أنه تنتهي جميع الاستثناءات مع انتهاء فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أي أنه بعد الإعلان عن استكمال و قيام المنطقة سنة 2005 لن تكون هناك استثناءات مطبقة بين الدول العربية (1).

يلاحظ من خلال التجربة التي مرت بها المنطقة أن الاستثناءات أدت إلى ما يسمى بالعدوى السلبية،حيث قامت بعض الدول(والتي كانت في الأصل قد حررت السلع المستوردة من الاستثناء) بإشهار مبدأ المعاملة بالمثل.(2).

و الجدول الموالي يوضح بعض قائمة الاستثناءات التي طلبتها بعض الدول العربية.

(1)معتصم سلمان" أسس و قواعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، على الموقع
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details/r.jsp?art.rd3502levelides110 (06/07/2011).

(2) سميرة محمد عبد العزيز " عالمية تجارة القرن 21، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة" المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، 2006، ص 27.

الجدول رقم(ف02-12): قائمة الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول المنظمة للمنطقة

الدولة	عدد السلع	نوعية السلع	الملاحظة
الأردن	35	سجاد- ملابس	تم التحرير.
سوريا	255	ألبسة- خيوط- أقمشة- اسمنت	تم التحرير للبعض
لبنان	41	بلاك- أسلاك كهربائية- أثاث	تم التحرير
مصر	709	منتجات- خيوط- سيارات- قضبان	تم التحرير بشرط تطبيق قواعد المنشأ.
تونس	161	بلاستيك- غزول- ملابس- حديد و الصلب- أثاث- أسلاك كهربائية	تم التحرير.
المغرب	804	منتجات صوفية- أقمشة- عربات	تم التحرير.

المصدر: أمانة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة 74، القاهرة، 06-2004/09/09.

5- التدخل الحكومي في اقتصاديات الدول العربية: و في عمل السوق بشكل زائد إلى جانب تناقص معدلات النمو الاقتصادي و الاعتماد على استيراد الغذاء، و عدم وجود قاعدة صناعية قوية،و الاعتماد على التجارة مع الدول الصناعية بشكل أساسي.

6- فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية: لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحضر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء، إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية، ما دامت أن جميع الدول العربية يمثل الإنتاج الزراعي نسبة هامة في اقتصادها (1)، لم تلتزم بتطبيق نص تحرير السلع الزراعية و الحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغيير عليها.

7- ضعف بعض المقومات: في مقدمتها وسائل النقل البري و البحري، الاتصالات خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق و المغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون

(1) كمال رزيق «منطقة التجارة الحرة، حلم و واقع" مرجع سبق ذكره ،ص 372 .

منعدمة و متدنية، و هذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا .(1)

8- عديم تحديد قواعد المنشأ: إن التأخير الحاصل في الاتفاق على قواعد المنشأ رغم الانتهاء من صياغة الأحكام العامة لها، يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة و بالأخص قضية الاستثناءات، الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من تحديد قواعد المنشأ التفصيلية تحديدا دقيقا للوقف و الحد من التلاعب (2). و أيضا حتى يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية و العمل على توظيفها توظيفا في خدمة التكامل الاقتصادي العربي(3).

9- اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج: إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، و كذا تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط و الحديد، و هي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، و هو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية (4).

ضف إلى ذلك ضعف الهياكل الاقتصادية العربية من جهة و تشابهها من جهة أخرى، مما أدى إلى تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، و استمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية للسلع و الخدمات (5).

10- غياب قطاع الخدمات في المنطقة: رغم دعوة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات، إلى أنها ما زالت مقتصرة على خمسة دول هي المغرب، تونس، مصر، الأردن و موريتانيا بقيمة إجمالية قدرت ب 69,6 مليار دولار(6)، و لتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاستثماري و يؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في

---

(1)أمال عبد الرحمن زيدان" تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة ، دار شتات للنشر المحلة الكبرى، 2008، ص 140.

(2)الجوزي جميلة " التكامل الاقتصادي العربي واقع و آفاق" مرجع سبق ذكره ،ص 32.

(3) أحمد عارف العساف " مرجع سبق ذكره ،ص 241.

(4)شعوبي محمود فوزي" المنطقة العربية بين تحديات الواقع و طموح المستقبل" مرجع سبق ذكره، ص 435.

(5) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ص 70.

(6) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"مناخ الاستثمار في الدول العربية2009"مرجع سبق ذكره، ص142.

السلع و الخدمات و زيادة النمو الاقتصادي و فرص العمل.

11- القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية: هناك إشكالية مازالت مطروحة تتعلق بالقواعد و الضوابط التي ستضعها منطقة التجارة العربية الحرة لنفسها، مثل المواصفات و الملكية الفكرية، ضف إلى ذلك التساؤل حول ما إذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد ايزو أو قواعد المنظمة التجارة العالمية و قواعد الإتحاد الأوربي، خاصة بعد أن بدأت العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط و المعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة.

هذه أهم المعوقات و المشاكل التي طفت إلى السطح بمجرد دخول المنطقة حيز التنفيذ و التي يعمل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على إزالتها في إطار المجهودات التي يقوم بها السالفة الذكر.

ضف إلى ذلك قيام الدول العربية خاصة في السنوات الخيرة بمجموعة من الإجراءات التي اتخذتها لإزالة هذه المعوقات و ذلك استنادا إلى:

1- التزام الدول العربية بمبادئ اتفاقية المنطقة و برامج الإصلاح الاقتصادي.

2-التنويع في الاقتصاديات خاصة اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي.

3-الاهتمام الكبير لمتخذي القرار في الدول العربية بضرورة إنجاح المنطقة (القمم الاقتصادية الأخيرة – قمة الكويت- قمة شرم الشيخ).

4- الحتمية التي تفرضها الظروف الدولية على الدول العربية بضرورة أن يكون لها تكتل اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية.

خاتمة الفصل الثاني:

رغم التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،إلى أن هذه الأخيرة أدركت،ولو كان ذلك متأخرا ضرورة التكامل،وتجلى ذلك في سعيها في إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،التي تعد محاولة عربية جريئة لإحياء جهود التكامل المتعثرة .

إذن تعتبر منطقة التجارة تحدي كبير وخطوة هامة وأساسية في مسار التكامل العربي،لذلك يجب أن تبذل حكومات البلدان العربية جهودا مضنية في سبيل استكمالها والارتقاء بها عاليا،وهذا بالعمل على تنفيذ السياسات التجارية القائمة على أساس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار بما يخدم علاقتها الاقتصادية والتجارية مع بعضها البعض وبما يتفق مع أحكام المنطقة واتفاقيات التجارة الثنائية لعدد منها،إلى جانب توثيق العلاقات مع دول العالم المختلفة في إطار منظمة التجارة العالمية،واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وغيرها من الاتفاقيات.

إن منطقة التجارة الحرة العربية وحدها لا تكفي لتحقيق التكامل،بل لابد من مناخ يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص من جهة ،ومن جهة أخرى الانتقال من تجارة السلع إلى تجارة الخدمات ، حيث حان الوقت لتوجيه الجهود للتواصل مع الدول وذلك بدعوتها لتقديم عروضها الأولية وجدول التزاماتها بتحرير قطاعات خدمات محددة وذلك ما نص عليه برنامج العمل الصادر عن قمة الكويت في 2009.

وكبقية الدول العربية، الجزائر لم تبقى على الهامش بالنسبة لموضوع المنطقة، حيث انضمت رسميا في مطلع سنة 2009، بعد تردد دام لأكثر من عشرية.

في الفصل الموالي سنسلط الضوء على عملية الانضمام، وكذا إدراج دراسة تقييميه لسنتي2009 و2010 و أخيرا متطلبات تأهيل الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الجزائرية الخارجية، أمام هذا التكتل العربي الجديد.

الفصل الثالث:واقع التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية، وسبل تطويره.

مقدمة الفصل الثالث

مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد البشرية و الثروات المادية التي يتميز بها و حجم الطاقة الإنسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها إضافة إلى مقدار الموارد المالية المتاحة و الإمكانات التنافسية الممكنة .

كما شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة السابقة تغيرات شملت العديد من المجالات ، بما في ذلك التجارة الخارجية ، ويرجع ذلك إلى الرغبة الكبيرة للجزائر بالتفتح الأكبر على العالم الخارجي ويتجلى ذلك في الخطوات المتسارعة نحو الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، والعمل على حسن استغلال الفرص التي تتيحها البنية التجارية العالمية ، ولعل من بين أهم مظاهر هذا الاندماج إبداء الرغبة في الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى جانب توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، وأخيرا انضمام الجزائر رسميا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،وهذا للمساهمة في تشكيل تكتل جهوي عربي قد يشد عضد الدولة في مواجهة الآثار السلبية للعولمة الجارفة.

وكما هو معلوم موضوع بحثنا يتعلق بالنقطة الأخيرة ، لذلك نحاول في هذا الفصل عرض دراسة تقييمية للانضمام ،حتى وان كنا متسرعين نوعا ما،إلى أن ذلك يساعدنا على التعقب المبكر لعراقيل تنمية التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة،والعمل على تنشيط حركة التجارة الخارجية الجزائرية البينية .لكن قبل الدراسة لا باس أن ندرج مبحث للحديث عن واقع الاقتصاد والتجارة الجزائرية الإجمالية والبينية،وبعد الدراسة ندرج مبحثا آخر للتطرق فيه إلى سبل تطوير الاقتصاد والتجارة الخارجيةوا إستراتيجية تأهيلهماوهذا لرفع التحدي أمام هذا التوجه الجديد بصفة خاصة،وا إنجاح اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية وكذا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بصفة عامة. و هذا وفق ما يلي:

المبحث الأول: تحليل مضمون الاقتصاد و التجارة الخارجية الجزائرية الإجمالية والبينية قبل الانضمام.

المبحث الثاني: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة، سنة 2009.

المبحث الثالث: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة، سنة2010.

المبحث الرابع:إستراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: تحليل مضمون الاقتصاد و التجـارة الخارجيـة الجزائرية الإجمالية والبينية قبل الانضمام.

المطلب الأول : سمـات و خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص يجمع المحللون على أنها سلبية قد تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي و يمكن إيجازها فيما يلي :

الفرع الأول : خصائص الاقتصاد الجزائري

1- اقتصاد ريعي و اقتصاد تبعية : يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي تشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة ، وحوالي 98% من إجمالي الصادرات (1) ،و هذا معناه أن الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز في أحسن الظروف نسبة 2% و هذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية من جهة و من جهة أخرى رهين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى الذي يمتاز بالضعف(2) ، ولعل الأزمة التي خلفها انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في أفريل 1986 خير مثال على ذلك ، فلقد تركت أثارا بارزة على الاقتصاد الوطني، كما يمكن القول بان الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني هشا كونه يعتمد على موارد طبيعية نادرة أي أن الاحتياطات قابلة للنفاذ و تصديرها بهذا الحجم معناه استنزاف هذه الثروة البترولية النادرة و الغير قابلة للتجديد (3).

من جهة أخرى إن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري وقد شهد نتائج ايجابية خاصة خلال الفترة الماضية ، و ترجع النتائج المحققة في الأساس إلى ما يلي :

- آثار الاستثمارات المنجزة خلال الفترات الأخيرة.

- وضعية السوق النفطية العالمية باستثناء سنة 1998 و سنة 2008، حيث سجل هبوط في أسعار النفط العالمية، لترتفع إلى 90 دولار في 2009والى 115دولار في 2010.

---

(1)سليم سعداوي " الجزائر و منظمة التجارة العالمية " دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، القبة، 2008 ، ص 64.

(2) CHAIB Baghdad " l'accorde d'association algéro – européen" revue des sciences économiques et gestion N° 09, 2009, Université de Sétif, p 34.

(3) TAYEB Saïd amer " L'Algérie face à son avenir" édition ELHIKMA , ALGERIE , 2000 , P 42.

إن ضعف هيكل الاقتصاد الوطني و المتمثل في اعتماده على مصدر واحد في صادراته مع العلم أن قوته تمكن في مدى سرعة استجابته للتغيرات و الأزمات و الهزات الخارجية ، تجعله يعاني من تبعية اقتصادية متعددة الأبعاد (1) .

تبعية غذائية : وتتمثل في استيراد ما يقارب 3/2 من احتياجات السكان الغذائية و خاصة منها الحبوب بمختلف أنواعها ، ويمكن إرجاع مرد هذه التبعية أساسا إلى ضعف الإنتاج الزراعية بالرغم من السياسات الإصلاحية التي شهدها القطاع منذ الاستقلال .

تبعية تكنولوجية : ناتجة أساسا عن طبيعة الاختيارات التكنولوجية و النمط التصنيعي الذي اتبعته الجزائر خلال عقد التسعينات ، والذي تميز بافتقاره إلى سياسة تكنولوجية واضحة و متميزة و الرغبة لدى متخذي القرار في الحصول على التجهيزات و المعدات الإنتاجية الجاهزة أمام إلحاح و كثافة البرامج الاستثمارية المتزايدة .

تبعية مالية : و مرتبطة بالتبعية الغذائية و التكنولوجية و بالاختيارات التمويلية التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل برامج تنميتها الاقتصادية خلال السبعينات ، أين شكلت إيرادات المحروقات إلى جانب الاستدانة الخارجية مصدرا أساسيا في عملية تمويل الاستثمارات و المشروعات.

2- اقتصاد المديونية : تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير و إدارة أزمة المديونية و التي لا تزال تشكل قيدا و مشروطية تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة (2)، و كما هو معلوم المديونية الخارجية للجزائر يعود تاريخها إلى ما بعد الاستقلال ، إذ نظرا لضعف الموارد المالية ، لجأت الجزائر للاستدانة ، و البحث عن التمويل الخارجي ، و زادت حدتها خلال فترة السبعينات التي شهدت وتيرة تصنيع مكثفة إلى أن مرحلة 1986 شهدت المديونية تطورا خطيرا حيث انتقلت من 17 مليار دولار عام 1985 إلى 26مليار دولار عام 1986، و يرجع سبب ذلك إلى تراجع المداخيل الخارجية بأكثر من 5.6 مليار دولار نتيجة انهيار أسعار النفط لسنة 1986 (3).

و ما يميز مرحلة التسعينات هي قيام الجزائر بإعادة جدولة ديونها الخارجية و كان ذلك سنة

---

(1)رفيقة صباغ " أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية " مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2007،ص104.

(2)خديجة خالدي " أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 02 ، ماي 2005 جامعة الشلف، ص 88 .

(3)شنيني سمير " التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 89 – 2004 " أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 48.

1994 بعد توقف عن التسديد ، مما حتم عليها الذهاب إلى إعادة جدولة الديون الخارجية ، وقد ترتب عنها تطبيق اتفاق" ستندباي" لفترة أفريل 1994– مارس 1995،والمتضمن احترام الشروط ، ثم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات من أفريل 1995 مارس 1998 و يمكن حصر البرامج في النقاط التالية(1)

– إعادة النظر في سياسة النقدية
– إعادة النظر في السياسة التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات.

في مطلع الألفية الثالثة و غداة تولي الرئيس سدة الحكم و مع التحسن التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية ، عمل على الدفع المسبق للديون لتبلغ 3.42 مليار دولار خلال السنة الماضية (2010).

الجداول التالية تمثل وضعية المديونية الخارجية الطويلة،المتوسطة والقصيرة الأجل في العقود الثلاثة.

الجدول رقم (ف03 – 01) : تطور مؤشر المديونية للثمانينات/و: مليار دولار

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
الدين الخارجي	16.51	20.56	24.60	25.04	25.44

المصدر: رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره ص.105

الجدول رقم (ف03 –02) : تطور مؤشر المديونية للتسعينات/و: مليار دولار (2)

السنوات	1991	1994	1995	1996	1997	1998
الدين الخارجي	27.87	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47

(1) رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره ص 105 – 106.

(2) مدني بن شهرة " سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية " دار هومة للطباعة و النشر ، بوزريعة ، 2008، ص 126 .

الجدول رقم (ف03 –03) : تطور مؤشر المديونية لفترة(2001 –2010) و: مليار دولار

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدين الخارجي	22.5	23.53	20.6	17.1	5.61	6.60	5.5	3.68	3.42

المصدر:من(2001–2008)صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية2010، صفحة الإحصائيات المجمعة،ص26.

–من(2009–2010) جريدة " الخبر اليومي" عدد 6433 بتاريخ 2011/08/01، ص09.

– جريدة " الخبر اليومي" عدد 6436 بتاريخ 2011/08/04.

–موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz. (Page consultée le06/08/2011).

3– اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد : أضحت هذه الآليات تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته و تحد من كفاءة السياسة الاقتصادية و تعطيل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية (1) حيث ظهرت مؤشرات سلبية عديدة تساهم في تباطؤ و تيرة النمو و فعاليته على رأسها الرشوة و البيروقراطية و سوء التسيير ، التهرب الضريبي و الجبائي، فضلا عن سيادة السوق الموازية و تنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته ، إلى جانب ضعف الحماية الفكرية ، و هشاشة المنظومة القضائية.

ومما تعاني منه الجزائر أيضا هو غياب الشفافية في منح الصفقات و العقود إلى جانب المغالاة في التدابير الإدارية ذات الطابع البيروقراطي المعيق لأعمال و الاستثمار و نوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة .

لقد صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة الـ 105 من حيث الفساد، حيث احتلت مرتبة متدنية جدا في ترتيب مؤشرات الفساد عن هذه الهيئة العالمية ، الذي نشره موقع " سي. أن.أن " بالرغم من الإجراءات الصارمة المتخذة بخصوص محاربة الفساد وردعه حيث تحصلت على 2.9 نقطة ، وصنفها التقرير في نفس مراتب دول الأكثر فسادا في العالم كالعراق و أفغانستان و السودان من بين 178 دولة شملها التقرير ، وهو ما يعكس بحسب منظمة غياب إرادة سياسية حقيقية لمحاربة الفساد (2).

(1)صالح صالحي " آثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر " مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 01، سنة 2002 ، جامعة سطيف، ص52.

(2)جريدة الشروق اليومي " الجزائر ما زالت غارقة في مستنقع الفساد " عدد رقم3407، يوم 2011/09/06، ص10.

فبالرغم من الرقابة المزدوجة على الحكومة من طرف البرلمان و الرئيس و كذا إعلان السلطات تشكيل هيئة وطنية لمحاربة الفساد ، لم يمنع ذلك من وقوع فضائح مالية كالتي عرفتها شركة سونطراك أو قضية الخليفة بنك ، أو تلك التي شهدها طريق السيار شرق غرب و هي القضايا الذي أحدث ثقوبا في خز ينة الدولة .

الفرع الثاني: بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر ي

نلخص أهم هذه المؤشرات في الجدول الموالي

جدول رقم (ف03–04) : بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري في الفترة(2005–2010)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان (مليون نسمة)	32.9	33.5	34.1	34.6	35.2	35.7
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10
معدل التضخم (%)	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7	3.9
الناتج المحلي الإجمالي ،مليار دولار	103.1	117.28	134.14	170.3	139.52	168
متوسط نصيب الفرد من (PiB)	3.132	3.503	3.939	4.916	3.986	4.70
الديون الخارجية / الناتج المحلي(%)	16.67	4.8	4.1	3.2	2.63	2.18

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لما يلي: (1)

(1)– محافظ البنك المركزي " التطورات الاقتصادية و النقدية 2010 "بنك الجزائر المركزي ، الجزائر، أوت 2011.

– بونوة شعيب " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص " مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، العدد 07 ، 2010/2009، ص 137.

–رشيد بن يوب " الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، الوضعية الاقتصادية 2009 " الطبعة 01، مركز كاما للاتصال ، باب عزوز ،2009، ص 56–60.

– يوسفات علي " اقتصاديات المواقع و دورها في تحقيق التنمية المستدامة " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2009 ص 470.

– صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية2010، مرجع سبق ذكره، صفحة الإحصائيات المجمعة.

من الجدول أعلاه يمكن القول بان المؤشرات الاقتصادية عرفت نتائج ايجابية لا يمكن إخفائها كانخفاض معدل البطالة و الراجع لمجموعة البرامج التي أطلقها السلطات العمومية كالبرنامج الخماسي (2004– 2008)،البرنامج التكميلي لدعم النمو لسنتي2005و2006،البرنامج التكميلي الخاص بمنطقة الجنوب والهضاب العليا،وقد بلغت مخصصات هذه البرامج المالية17000مليار دينار أو ما يقارب240 مليار دولار،وأخيرا البرنامج الخماسي (2009–2014)الذي خصص له غلاف مالي قدر ه 286 مليار دولار،وكانت أثار هذه البرامج واضحة على نسب النمو الداخلي خارج المحروقات،فقد انتقلت من 4.7%عام2005 الى6.1% عام2008 إلى 9.3%عام2009 الى6.1% عام2010الى3.7% خلال السداسي الأول من سنة2011.(1)

كما يلاحظ أيضا أن نسبة التضخم متحكم فيها فهي في مستويات مقبولة و هذا في ظل ظرفية تميزت بارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية و في ظل زيادة النفقات العمومية الموصدة للتجهيز و كذا ارتفاع السيولة النقدية.

على المستوى الخارجي : بلغ تراكم الاحتياطات الخاصة للصرف مستويات لا بأس بها110 مليار دولار سنة 2007 لترتفع إلى 142 مليار دولار في نهاية 2008 لتبلغ 148.2 مليار دولار 2009 و تبلغ في نهاية 2010 ما يقارب 162.2 مليار دولار (2) لترتفع إلى 170 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2011.

الدين العمومي الداخلي في ديسمبر 2008 بلغ 734 مليار دج مقابل 1779.7 مليار دج 2006 (3)

إذن يلاحظ أن ماليةالجزائر استفادت كثيرا من الفوائض التجارية التي استطاعت تحقيقها خلال السنوات 2003 – 2007، و أيضا من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق باحتياطي الصرف، إضافة إلى تخفيض الدينالخارجي، وا ٍطلاق برامج النمو.

هذه لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية في البلاد فماذا عن السياسة التجارية الخارجية ؟ هذا ما سنتطرق إليه خلال المطلب الموالي.

(1) Le journal le carrefour d'Algérie« les prévisions de la B.M " le 26/05/2011, N° 1954 P05.

(2) محجوب بدة"المديونية الجزائرية " جريدة الخبر اليومي، عدد 6433، بتاريخ 2011/08/01.

(3) يوسفات علي ، مرجع سبق ذكره، ص 470

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية

بدأ التفكير في منح استقلالية فعلية لقطاع التجارة الخارجية غداة إثراء الميثاق الوطني لسنة 1986 ، حيث خلص هذا النقاش إلى ضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية ، والحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار من جهة (1) و إلى تبني جملة من الإصلاحات من جهة أخرى ، حيث كان الهدف منها هو إلغاء احتكار الدولة لهذا القطاع الحيوي ، و سعيا منها لتطويره (2) و فتح الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره كاملا في مجال التجارة الخارجية مع إتباع سياسة تجارية أكثر وضوحا و تفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات دولية اقتصادية لا مجال فيها للانغلاق و التقوقع .

إذن في المطلب سنتطرق بالتحليل لأهم الإجراءات و التدابير التي اتخذت من أجل تحرير التجارة الخارجية .

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد للتجارة (1990 – 1993)

بدأت هذه المرحلة مع صدور قانون القرض و النقد في شهر أفريل 1990 و الذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية .

ضمن هذا المسعى ، بدت أول البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجار ة الخارجية ، و يعد أول إجراء ملموس ما جاء به قانون المالية لسنة 1990 و الذي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية إذ وفق المادتين40 و 41 من قانون المالية يمنح المشروع الحق لتجار الجملة و الوكلاء المعتمدين الذين يقومون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع و إعادة بيعها و إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف (3)، كما نص القانون على فتح المجال لتأسيس نظام وكلاء المعتمدين و تجار الجملة ، كما سمح بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملة لدى بنك

---

(1)عجة الجيلالي " التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص " الطبعة01 دار الخلدونية للنشر القبة ، الطبعة (1) 2007 ص 203

(2)زاوي أحمد الصادق " التغيير المؤسساتي ، الحكم الراشد و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، حالة الجزائر " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة تلمسان، 2008 / 2009، ص 126.

(3) مو لحسان آيات الله " الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر " مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2004 ،ص 101 .

وسيط معتمد (1).

كما تم تنظيم كيفيات هذه الممارسة من خلال المقرر رقم 96 المؤرخة في 1991/04/10 والتي فرضت بعض الشروط على المتعاملين الاقتصاديين و من أهمها على الإطلاق الخضوع إلى دفاتر الشروط الصادرة عن وزارة الاقتصاد فيما يتعلق بالسلع ذات الاستهلاك الواسع و بهدف تنظيم و ضبط عملية التحرير الخارجي للتجارة ، ثم إصدار التعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 1992/08/18 ، حيث أمرت بتشديد القيود على الصرف الأجنبي و تقليص حجم الواردات ،كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، حيث ظهر ذلك في قانون المالية لسنة1992 ،والذي كان يحمل في طياته تخفيض جوهري للرسوم الجمركية ،حيث خفض المعدل الأقصى إلى50%(2)وتم إعداد هذه الضرائب وفقا لنظام تصاعدي ،تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية ،ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات النصف مصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية،كما ألزم القانون بمنع الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي.

و هكذا من خلال هذه المراسيم و الأنظمة ، أصبح بنك الجزائر ، وهو المنظم الوحيد للتجارة الخارجية الذي أزال كل الاتفاقات أو الاشتراطات المسبقة لممارسة الاتجار مع الخارج، والالتزام فقط بمسألة التوطين البنكي و مدى قدرة المتعامل على تمويل الواردات الأجنبية بالعملتين الوطنية و الصعبة (3) .

الفرع الثاني: مرحلة التحرير التام و الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994

لقد تميزت هذه المرحلة بعقد اتفاق ائتماني (Stand – by) بين الحكومة الجزائرية و صندوق

النقد الدولي في افريل 1994 ، و المتضمن وضع النظام التجاري الخارجي قيد التحرير بعد سنوات من الاحتكار و التقيد الإداري (4) حيث فيما يخص عمليات التصدير تم فتح المجال واسعا لزيادة الصادرات و تنويعها ، أما فيما يخص الواردات فقد تم تحرير جميع عمليات الاستيراد و ذلك بإلغاء

---

(1) رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 145.

(2)Nachida M’hamsadji Bouzidi"5essaie sur l’ouverture de l’économie Algérienne "ENAG édition, Alger, 1998, P15.

(3) عجة الجيلالي ، مرجع سبق ذكره ،ص 216.

(4) Mouloud hadir "l’économie algérienne à l’épreuve de l’OMC ", édition ANEP, Alger, 2003, p 254.

التعليمة رقم 625 ، باستثناء مجموعة من السلع الحيوية تخضع مؤقتا لمعايير مهنية ، و فنية و هذا حسب ما حدده القرار المؤرخ في 10 افريل 1994 ،بالإضافة إلى ذلك ألغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد (1) .

كما أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 20/94 و التي بموجبها أصبح كل شخص معنوي وطبيعي يمارس النشاط التجاري و مسجل في السجل التجاري إمكانية الحصول على العملة الصعبة و بالتالي ممارسة نشاط الاستيراد (2).

إلا أنه و من أجل زيادة الانفتاح و تعزيز التكامل الإقليمي ، ثم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نصف مليون دولار من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات و هذا ابتداءا من 1995/01/01 (3) كما تم إلغاء القيود المفروضة على الصرف كما خفضت الحماية الجمركية و كذا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات ، حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى 50% سنة 1996 ، ثم 45% عام 1997 لتصل سنة 1998 إلى 40% هذا و يبقى معدل 40% مرشح للانخفاض خاصة و أن الجزائر مقبلة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (4).

إذن و من خلال ما سبق القول أن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل :

- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- رفع الدعم على الأسعار .
- تغيير في السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير.
- رفع القيود الإدارية و الكمية على الواردات.

---

(1) مدني بن شهرة " الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية " ط01، دار الحامد للطباعة، عمان، 2009، ص 220.

(2) شرفاوي عائشة " تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية ، حالة الجزائر " ماجستير منشورة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سبتمبر 2001، ص68.

(3) رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 145.

(4)بطاهر علي"سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر"مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد01،2004،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الشلف2004، ص197

من خلال ما سبق ذكره ، يتضح أن السلطات الجزائرية قد عملت بكل ما تملك من قوة من أجل تحرير تجارتها الخارجية ، وتجلى ذلك في رفع احتكارها عليها، و تبنت خوصصتها حتى تتكشف كل الملابسات و العمليات المشبوهة في هذا المجال ، حيث أن الخوصصة هي المعيار الوحيد لشفافية هذا القطاع (1) حيث التأسيس لنظام الوكلاء المعتمدين ، و تجار الجملة يندرج في إطار ذلك بل و يعد المظهر البنيوي لأطروحة الخوصصة (2) .

و أمام هذا التحرير الذي لا مفر منه ، عملت أيضا بالموازاة على دعم الصادرات خارج المحروقات علها أن ترتفع وتتجنب أخطار تذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية فقامت بإنشاء مايلي :

1-الديوان الوطني لترقية الصادرات (Promex 327 /96) : أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم الصادر في أكتوبر 1996 وضع تحت وصاية وزارة التجارة و تحدد المادة الرابعة مهام الديون في (3).

-إعادة برنامج لترقية و تحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق.

-وضع و نشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات و الإدارات.

-انجاز الدراسات المستقبلية و تحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.

2-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة : (4)

أنشأت حسب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996/03/03 و تتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في :

---

(1) عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 211 .

(2) Nachida Bouzidi, op.cit. p 27.

(3) Benhamou A" Les instituions algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure "Revue L'économie, N° 52, MAI1998, P 26.

(4)موقع الغرفة التجارية والصناعية،الصفحة الأولى (اطلع عليه بتاريخ2011/07/29) http://www.caci.dz.

- توطيد العلاقات و عقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة .
- المساهمة في تنظيم كل اللقاءات و التظاهرات الاقتصادية في الجزائر و في الخارج مثل المعارض و الندوات و المهام التجارية التي تسعى لترقية المبادلات التجارية مع الخارج .
- حل النزاعات التجارية الوطنية و الدولية .

3-الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (cogex) : (1)

أنشأت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/07/02 و تهدف إلى :

- تعويض و تغطية الديون.
- تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.
- ترقية و تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
- تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية، السياسية، عدم التحويل).

4- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) : (2)

أنشأت هذه الوكالة بأمر رئاسي رقم 04/03 في 2003/07/19، مهمتها هي الاشتر اك في ترويج المنتج الجزائري لأكبر عدد ممكن من البلدان بالإضافة إلى :

- ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات
- دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية و تسهيل دخولها إليها
- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية.
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب
- ترقية نوعية العلامة للمنتجات الجزائرية بالخارج.

---

(1) BENHAMOU A, OP. CIT. P 28.

(2) موقع الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية (اطلع عليه بتاريخ2011/07/29)

: http://www.algex.dz/content.php?artID=1373&op=85

المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية الإجمالية في ظل الانفتاح الاقتصادي

في هذا المطلب سنقوم باستعراض أهم ما توصل إليه ميدان التجارة الخارجية من جراء الانفتاح الذي عرفته الجزائر مع بداية التسعينات كما رأينا سابقا، إلا أننا سنقتصر بدراسة وضعية التجارة الخارجية مع بداية سنة 2000 حتى سنة 2010، وذلك وفق ما يلي:

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري

جدول رقم (ف03-05) تطور الميزان التجاري في الفترة(2000-2010) / و: مليون دولار

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39249	40473
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580
نسبة التغطية%	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصاء – مديرية الجمارك

Evolution de la balance commerciale de l'Algérie 2000 - 2010

إن المتبع للجدول يلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائضا على طول السنوات العشر الأخيرة و لم يسجل أي رصيد سالبا، إلا أنه تم تسجيل انخفاض معتبر خلال سنتي 2001 و 2002، وذلك راجع لتذبذبات المسجلة في أسواق النفط، أما بعد سنة 2002 قد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية حيث ارتفع من 11.07 مليار دولار عام 2003 إلى 39.81 مليار دولار عام 2008 بنسبة نمو قدرها 260% ليسجل انخفاض في 2009 بقيمة 5900 مليون دولار و هذا راجع لانخفاض الصادرات الجزائرية نتيجة تأثير الأزمة المالية الاقتصادية حيث تم تسجيل تراجع في قيمتها نحو جميع الشركاء من جهة ،و تسجيل استقرار في قيمة الواردات من جهة أخرى ، في حين يلاحظ أن الصادرات تغطي وبشكل كلي قيمة الواردات ،وعليه نستنتج أن وضعية الميزان مرهونة بصادرات المحروقات(أخذ تقريبا نفس مسار الصادرات لأنه يتأثر بهذه الأخيرة أكثر من الواردات) ، فهي التي تحدد طبيعة الرصيد (سالبا أو موجبا) في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية.

الفرع الثاني: التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية

أولا:التركيب السلعي للصادرات

إن هيكلة الصادرات بالنسبة للجزائر بصفة عامة تبقى نفسها من سنة لأخرى من حيث التركيبة و الحجم ، إذ أن الجزائر تعتبر دولة مصدرة للمحروقات التي تغطي نسبة متوسطة قدرها (97.22%) من إجمالي الصادرات خلال فترة 2000 – 2008، أما باقي النسب فموزعة على المنتجات النصف المصنعة و المواد الخام، بالإضافة إلى سلع التجهيز الصناعية و السلع الاستهلاكية و الجدول التالي يوضح متوسط الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2008

الجدول رقم (ف03-06)تركيبة الصادرات الجزائريةلسنو ات 2000 – 2008 /و: دولار.

الصادرات	القيمـة (مليون دولار)	الحصـة
الطاقـة، المحروقـات	21419421109	%97.22
منتـوج نصف مصنـع	465064286	%2.11
سلـع تجهيز صناعيـة	47375150	%0.22
منتجـات خامـة	43570211	%0.20
مواد غذائيـة	32285631	%0.15
سلـع استهلاكيـة	12587964	%0.06
سلـع تجهيـز زراعيـة	11115907	%0.05
المجمـوع	22031420258	%100

المصدر :نوري منيرالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية،وا إشكالية التصدير خارج المحروقات"الملتقى الدولي الرابع حول"المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات بالدول العربية"كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بالتعاون مع مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا،08-2010/11/09،جامعة الشلف.

أما تركيبة الصادرات لسنتي 2009و2010،فيلاحظ أيضا هيمنة المحروقات على هذه التركيبة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (ف03-07) تركيبة الصادرات لسنتي2009-2010 /و:مليون دولار

الصادرات	القيمة(2009)	الحصة(2009)	القيمة (2010)	الحصة (2010)
الطاقة والمحروقات	44128	%97.64	55527	%97.33
منتوجات نصف مصنعة.	692	%1.53	1056	%1.85
سلع تجهيز صناعية	49	%0.09	30	%0.05
منتجات خامة	170	%0.38	94	%0.16
مواد غذائية.	113	%0.25	315	%0.15
سلع استهلاكية(دون غذائية)	49	%0.11	30	%0.05
سلع تجهيز زراعية	/	/	/	/
المجموع	45194	%100	57053	%100

المصدر: Direction générale des douane" statistique du commerce extérieur algérienne2010"cnis, juin2011, p18.

يتضح لنا من خلال تفحص معطيات هذين الجدولين تلك الهيمنة أو المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية ، بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 97% خلال الفترة المدروسة(2000-2010) ، وعلى الرغم من الانخفاض الذي عرفته الصادرات الجزائرية بأكثر من 34مليار دولار ما بين 2008 و 2009 والذي يعود إلى انخفاض أسعار البترول ، إلا أنها بقيت تمثل إلى مجموع صادرات السنة (2009) نسبة 97.64%، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا في عام 2010 أين انتقلت من 44128مليون دولار عام 2009، إلى ما يربو عن 55527 مليون دولار عام2010 وهو ما يمثل 97.32 % من مجموع صادرات السنة نفسها ، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط ، حيث انتقل سعر البرميل من 85 دولار للبرميل عام 2009 إلى 115 دولار للبرميل سنة2010.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن صادرات الجزائر خارج المحروقات وا ٍن كانت عرفت في

بعض السنوات تزايدا إلا انه يبقى ضئيلا، فهي قد تسجل في أحسن الأحوال نسبة2% وبقيمة لا تتجاوز ألملياري(2)دولار،تتصدرها المنتجات النصف مصنعة بأكثر من 01%في المتوسط.

ثانيا: التركيب السلعي للواردات

من خلال قراءة الجدول الموالي نكشف عن بعض النتائج العامة المميزة للتوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2010 ، حيث توجد 4 مجموعات من السلع قد سيطرت على الواردات و يتعلق الأمر هنا بسلع التجهيز الصناعي ، المواد الغذائية ، المنتجات النصف المصنعة و أخيرا المواد المستهلكة غير الغذائية ، و للتوضيح أكثر نورد الجدول التالي .

الجدول رقم (ف03-08)تركيبة الواردات الجزائرية في الفترة2000-2010 /و:مليون دولار

الواردات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مواد غذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058
طاقة	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955
منتجات خامة	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394	1200	1409
منتجات نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10098
سلع تجهيز فلاحية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
سلع تجهيز صناعية	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	8534	13093	15139	15776
مواد استهلاكية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6397	6145	5836
المجموع	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473

المصدر:مديرية الجمارك، المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي.

و يظهر أيضا أن الواردات و صلت خلال فترة الدراسة في الارتفاع دون تسجيل نقص في قيمتها لتبلغ أوجها في 2010 بأكثر من 40 مليار دولار و يعود ذلك لارتفاع قيمة المواد المستوردة خاصة الغذائية وسلع التجهيز الصناعية، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للاورو بعد الأزمة العالمية **،إذ لا ننسى أن نسبة كبيرة من الاستيراد آتية من دول الاتحاد الأوروبي .

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

ترتبط التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية و الدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة ارتباطا وثيقا و خصوصا في جانب الواردات و فيما يلي سنتناول التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات و الواردات الجزائرية خلال نفس فترة الدراسة 2010/2000.

أولا: التوزيع الجغرافي للواردات

لقد انحصرت الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة في يد مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الاتحاد الأوروبي و الجدول التالي يوضح ذلك

**إذا كانت المحروقات الجزائرية مقيمة عالمية بالدولار،فهذا يعني أن معظم المداخيل النقدية الجزائرية هي بالدولار،وبالمقابل فان معظم وارداتنا يدفع ثمنها بالاورو على أساس أن اغلبها متأتية من أوروبا،وبالنتيجة فان عوائد الصادرات الجزائرية سوف تتأثر بأي تقلبات في سعر صرف الاورو مقابل الدولار وهذا ما حدث في سنة2009 من انخفاض في سعر صرف الدولار أمام الاورو.

جدول رقم (ف03-09) التوزيع الجغرافي للواردات 2000 – 2010/و:مليون دولار.

السنوات / المناطق	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوروبي	5256	5903	6732	7954	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	2194	2125	2485	2242	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519
بلدان أوروبية أخرى	603	636	757	855	1097	1058	777	715	659	728	388
أمريكا اللاتينية	142	269	385	567	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380
آسيا (دون الدول العربية)	599	579	943	1206	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280
الدول العربية (دون دول اتحاد المغرب)	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1089	1292
دول اتحاد المغرب	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544
دول افريقية	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396
بلدان المحيط	64	92	127	47	56	32	/	/	/	2	/
المجموع	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473

Source : le C.N.I.S « évolution du commerce extérieur de l'Algérie par régions économiques – importations »

يتضح من الجدول مدى سيطرة كل من قارة أوروبا و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على إجمالي واردات الجزائر ، ويمكن تفسير ذلك كون المجموعتين يتمركز بها أكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية من جهة و من جهة أخرى إلى طبيعة البنية الهيكلية للواردات ذلك أن السلع الإنتاجية(سلع التجهيز الصناعي والمنتجات النصف مصنعة) تهيمن عليها حيث بلغت حصتها في المتوسط 60% ،

وكما هو معروف هذا النوع من السلع حكر على الدول الصناعية ، أما سبب تصدر القارة الأوروبية الطليعة في مجال الواردات بأكثر من50% في فترة الدراسة، فيعود إلى كون أن الجزائر ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي لعب فيها عامل التاريخ والقرب الجغرافي دورا أساسيا،وقد تعززت هذه العلاقات بشكل اكبر في السنوات الأخيرة خاصة بعد توقيع الجزائر على إعلان برشلونة في 1995/11/28،الداعي إلى إقامة شراكة اورو متوسطية(1) مع البلدان الأوروبية خاصة الواقعة في الجنوب الأوروبي (فرنسا ، اسبانيا ، البرتغال و ايطاليا) الذي حقت لها أفضلية في التبادل التجاري مع الجزائر، بينما عادت المرتبة الثانية حسب المناطق إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر ثاني أكبر ممون للسوق الجزائرية بعد فرنسا بمعدل متوسط يقدر بحوالي، هذا وتأتي دول آسيا (دون البلدان العربية) في المرتبة الثالثة من الموردين للجزائر،حيث مثلت حصتها في المتوسط معدل 15 %.

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وكذا بلدان إفريقيا بقي ضعيفا جدا يعود كما رأينا سابقا إلى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لهذه الدول.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات

إذا كان التوزيع الجغرافي للواردات يبين أن الاتحاد الأوروبي هو الممون الرئيسي للجزائر، فإن الصادرات تعزز ذلك و الشكل التالي يبين أن هذا الأخير يعتبر أيضا الزبون الأساسي للجزائر

الشكل رقم(05):التوزيع الجغرافي للصادرات في متوسط الفترة(2000-2010)

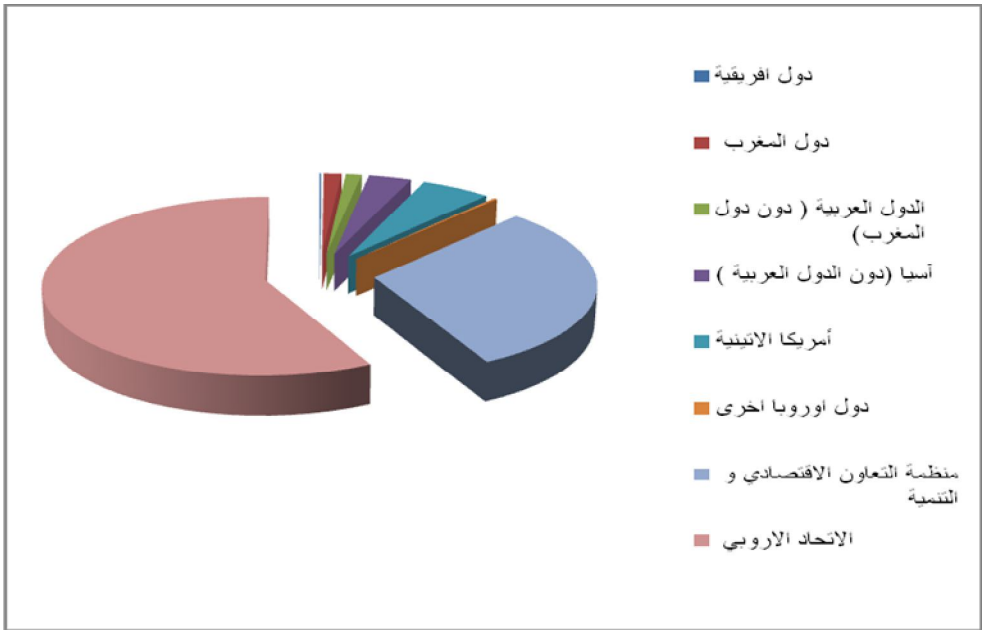

(1)لخضاري نجاة"التكامل النقدي الأوروبي، منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2006/2005، ص119.

يظهر التقسيم حسب المناطق الاقتصادية أن بلدان الاتحاد الأوروبي تبقى ابرز زبائن الجزائر بنسبة متوسطية قدرها 57.56% طيلة فترة الدراسة،خاصة ايطاليا ب5.13مليون دولار في المتوسط ،اسبانيا بمقدار 4.11مليون دولار ،متبوعة بفرنسا بمقدار متوسطي قدره3.44 مليون دولار، وأخيرا هولندا ب2.80مليون دولار، بعد الإتحاد الأوربي تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بمعدل متوسط وصل إلى حو الي 30.38 %، وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتعتبر الولايات المتحدة أكبر زبون للجزائر و بعدها إيطاليا بتسجيلها لقيمة متوسطية قدرها بحوالي 10.27مليون دولار.

وتأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2005 بتسجيلها لمعدل يقدر بحوالي 6.79% من إجمالي الصادرات الجزائرية المتجهة نحوها، بعد تسجيلها لأدنى معدل لها مقداره4.95% في سنة2002،وتأتي في المرتبة الرابعة دول أسيا بمعدل متوسط قدره 5.54% وما يلاحظ حول هذه الأخيرة هو ارتفاع في نسبة الصادرات نحوها خاصة في السنتين الأخيرتين لتنتقل من1218 مليون دولار في 2005 وبنسبة2.64% إلى 3320مليون دولار وبنسبة 7.34% في 2009 إلى 4082مليون دولار في2010،وتأتي على رأس هذه الدول الصين الشعبية واليابان.

أما فيما يتعلق بالتبادل مع دول المغرب العربي يبقى محتشما، على الرغم من التحسن الطفيف المسجل خلال السنوات الأخيرة ، حيث سجلت الصادرات المتجهة نحو بلدان المغرب العربي خلال سنة 2000 مار يربو عن 254 مليون دولار لينتقل في عام2005 إلى حوالي 418 مليون دولار،ومتجاوزا المليار دولار في سنة2010،مسجلا أعلى نسبة في هذه السنة طيلة فترة الدراسة 2.24%.

المطلب الرابع: واقع التجارة الجزائرية مع الدول العربية قبل الانضمام.

الهدف من إعداد هذا المطلب هو الوقوف على تجارة الجزائر الخارجية البينية مع مجموعة الدول العربية ، و سنقتصر في الدراسة على سنوات 2000–2008،أي قبل الانضمام للمنطقة و هذا حتى يتسنى لنا معرفة آثار انضمام الجزائر و كذا تحديد الفروع و المنتجات التي تعرضت لأضرار و خسائر نتيجة هذا الانضمام وهذا وفق مايلي:

الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري: سجل الفائض التجاري للجزائر مع البلدان العربية ارتفاعا بلغت نسبته 262 % في سنة 2008، حيث انتقل إلى 1.209مليار دولار مقابل 334 مليون دولار لسنة 2007 و الجدول الموالي يوضح وضعية الميزان كما يلي:

الجدول رقم (ف03–10) وضعية الميزان التجاري الجزائري مع دول المنطقة خلال الفترة (2000 – 2008) الوحدة: مليون دولار

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات إلى دول المنطقة	305	340	474	613	839	993	1123	1240	2309
الصادرات العربية / إجمالي الصادرات (%).	1.38	1.77	2.51	2.49	2.61	2.15	2.05	2.06	2.91
الواردات من دول المنطقة	196	251	493	538	694	604	728	905	1100
الواردات العربية/ إجمالي الواردات(%).	2.1	2.52	4.10	3.97	3.79	2.96	3.39	3.27	2.78
إ جمالي التجارة البينية / التجارة الخارجية (%)	1.74	2.14	3.30	3.23	3.2	2.55	2.72	2.66	2.84
وضعية الميزان التجاري العربي	+109	+89	-19	+75	+145	+389	+395	+335	+1209
نسبة التغطية (%)	155	135	96	114	120	164	154	137	210

المصدر: – بالنسبة للصادرات، صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية2010، صفحة الإحصائيات المجمعة.

–بالنسبة للواردات، المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي، مديرية الجمارك.

–النسب حسابات شخصية.

الشكل رقم(06):تطور الصادرات والواردات مع دول المنطقة (2000-2008).

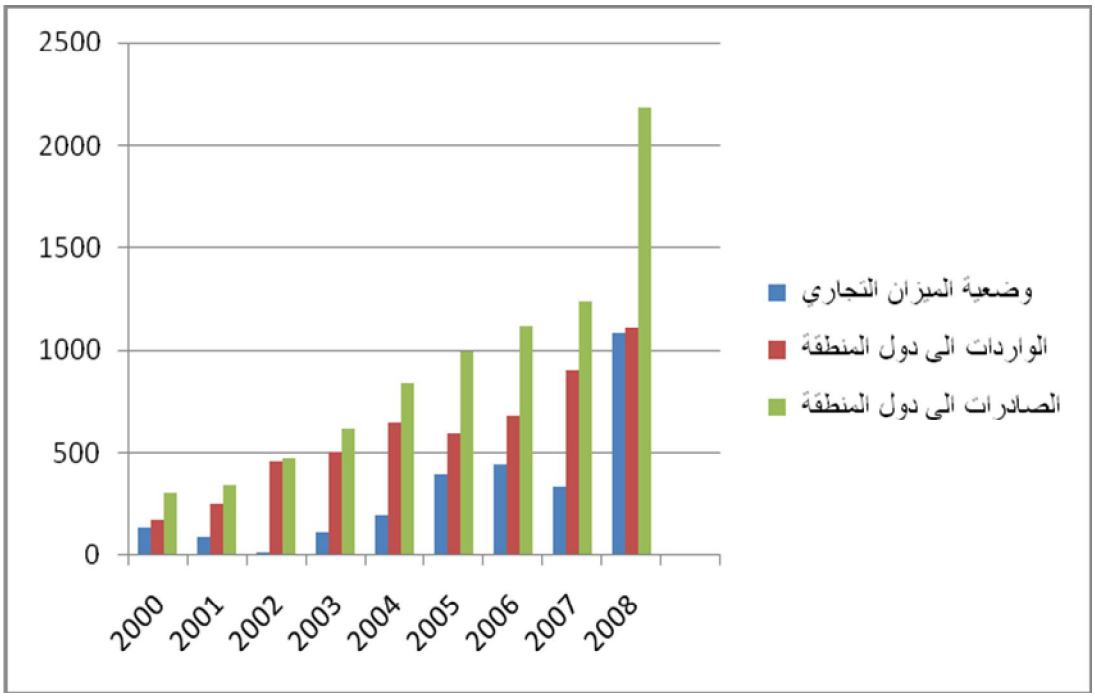

يلاحظ من الجدول أنه و قبل انضمام الجزائر للمنطقة أن الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من 305 مليون دولار إلى 993 مليون دولار عام 2005 (العام الذي بلغ فيه التخفيض في الضرائب الجمركية 100% و أزيلت القيود الغير الجمركية) مع العلم أن هذا الأمر غير معنية به الجزائر كونها لم تنظم بعد إلى منطقة التجارة الحرة ، وكان معدل التغيير في الصادرات في تلك الفترة 225 % وبالنسبة المئوية التي تعطى صورة أكثر وضوحا ، نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الدول العربية إلى إجمالي الصادرات الجزائرية تكاد تكون ضئيلة و لا ترتفع كثيرا حيث انتقلت من 1.38% سنة 2000 إلى 2.15 % سنة 2005 بمعدل 55%، ويلاحظ أيضا ارتفاع معتبر لقيمة الصادرات خلال سنتي 2007و 2008، بانتقال قدره86.2%،ومع هذا لم تتجاوز خلال هذه الفترة نسبة 3%.

أما الواردات فيلاحظ أنه ما زالت تسجل ارتفاع في القيمة ماعدا قيمتها في2005 ، لتنتقل من 196 مليون دولار عام 2000 إلى 604 مليون دولار عام 2005 بنسبة تغيير قدرت ب 208 % وهي اقل من قيمة التغيير في الصادرات لنفس الفترة والى 1100مليون دولار في سنة 2008 بانتقال قدره82.1%، كما يلاحظ تراجع في قيمة الميزان التجاري خلال سنتي 2001و 2002 (أنظر الجدول) مع تسجيل عجز بقيمة19 مليون دولار، و هذا راجع للانخفاض في أسعار البترول مما أثر سلبا على الصادرات الجزائرية كونها مشكلة بنسبة كبيرة من المحروقات.

أما مساهمة التجارة الجزائرية البينية إلى الإجمالية فهي قليلة جدا وفي أحسن الأحوال تجاوزت نسبة 3% في سنوات 2002و2003و2004،نتيجة الارتفاع الموازي للصادرات والواردات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل إما أن اتجاهات التجارة الجزائرية لا تولي أهمية كبيرة للدول العربية ، أو أنه يوجد ضعف في قدراتنا التنافسية مقارنة بشركائنا التجاريين من الدول العربية.

الفرع الثاني : التركيب السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية مع الدول العربية

لا تختلف الصادر ات إلى الدول العربية عن باقي الصادرات إلى مجموعة الشركاء التجاريين فتصدر عموما إلى جانب المحروقات، كل منا يلي: (1)

1-المنتجات الصناعية : و تتمثل في الزنك و خلائطه ، مشتقات الهيدروكربونات ، الاسمنت، نفايات الحديد و الصلب ، قطع غيار السيارات ، عجلات مطاطية ، مواد زجاجية ، بكرات بلاستكية،وغيرها.

2-المنتجات الفلاحية والفلاحية الغذائية : و تتمثل في الكمأة ، الزبادي ، الكسكس و عجائن غذائية، الخضروات و الفواكه ، التمر ،وغيرها.

3-المنتجات الخاصة بالصيد البحري: الأسماك المجمدة و الطازجة، الإخطبوط.

أما فيما يخص الواردات فتتمثل في:

1-المنتجات الصناعية : عموما متكونة من أجزاء المنشآت ، الأدوية ن الأسماك و كابلات كهربائية ، المقطورات و مقطورات نصفية لمختلف العربات ، بوايمترات الايثين ، أنابيب و مواسير و خراطيم من اللدائن ، صابون و المنتجات الغواسل المعدة للاستغلال ، الكتب المنتجات المسطحة الحديدية ، مجموعات توليد الكهرباء ، اسمنت ، كارولين

2-المنتجات الفلاحية و الفلاحية المحولة : السكر ، الحساء ، الحبوب الجافة كالحمص و العدس و الفول ، مركز الطماطم ، السكاكر ، تحضيرات المستخلصات ، الزيوت و الدهون النباتية المرغرين ، البسكويت ، التوابل ، العصائر و الشكولاطة ، الخميرة ، الحليب الغير مركز نشاء الذرة ، الشاي والمياه المعدنية و الغازية.

3-**منتجات الصيد البحري**: و تمثل في الأسماك المجمدة، السردين و التونة.

(1) انظر إلى موقع الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية.(اطلع عليه بتاريخ2011/06/12)

: http://www.algex.dz/content.php?artID=1373&op=85

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات الجزائر مع الدول العربية

يعمل عامل القرب الجغرافي دور مسهم في التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات لمجموعة الدول العربية بما فيها الجزائر ، وحسب بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك ، فان قيمة الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية بلغت 2309 مليون دولار سنة 2008 ، كانت لدولة المغرب حصة 796.6 مليون دولار ، مصر761.97مليون دولار و الجدول الموالي يوضح الاتجاه لباقي الدول العربية.

الجدول رقم (ف03-11) اتجاه الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية/ و:مليون دولار.

الدولة المستقبلة للصادرات	القيمة	النسبة %
المغرب	796.60	34.5
مصر	761.97	33
تونس	561.08	24.3
الإمارات	92.36	04.0
باقي الدول العربية	99.28	04.3
المجمـــوع	**2309**	**%100**

المصدر: وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية/مديرية الجمارك، المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي، النسب من إعداد الباحث.

أما في يخص الواردات الجزائرية من الدول العربية فقد بلغت ما يقارب 1100 مليون دولار لسنة 2008، بلغت حصة الواردات التونسية إلى الجزائر ما يقارب 313.5 مليون دولار(2) مقابل 157.3مليون دولار لدولة مصر و تأتي في مؤخرة الدول العربية كل من السودان و اليمن ب 11 مليون دولار و 4.4مليون دولار على الترتيب و الجدول الموالي يوضح مصدر الواردات إلى الجزائر.

(1)المعطيات خاصة بسنة 2008 و عموما في الفترة 2000- 2008 تبقى المغرب و تونس إلى جانب مصر، الزبائن الأساسيين للدولة الجزائر ية

(2)سليم بن عبد الرحمان"قائض تجاري جزائري مع العرب"جريدة الخبر اليومي، عدد يوم2009/02/02، ص07.

الجدول رقم (ف03-12)اتجاه الواردات الجزائرية من الدول العربية /و:مليون دولار

البلـد	القيمـة	النسبـة %
تونس	313.5	28.5
مصر	198	18
العربية السعودية	151.8	13.8
الأردن	132	12
لبنان	110	10
المغرب	66	6
باقي الدول العربية	128.7	11.7
المجمـوع	**1100**	**%100**

المصدر:وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية/المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي، مديرية الجمارك، مرجع سبق ذكر ه/ النسب من إعداد الباحث.

خلاصة :يتضح من دراسة المبادلات التجارية بين الجزائر و الدول العربية مايلي :

1-حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الدول العربي لا يزال يتسم في غالبيته بالتركيز بين دول عربية مجاورة للجزائر (تونس. المغرب. مصر)،وهذا نظرا لسهولة التسويق وكذا إجراءات الشحن والنقل.
2-المحروقات تشكل الحصة الأكبر في تركيب الصادرات(بلغت نسبة89.31% من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة في سنة2008).

3-المبادلات التجارية مازالت محصورة في تجارة السلع دون الخدمات.
4-نسبة مساهمة التجارة البينية إلى التجارة الإجمالية للجزائر مازالت ضئيلة و في حدود 3 %.

فهل تغير الوضع بعد انضمام الجزائر للمنطقة الحرة ؟ هذا ما سوف يتم التطرق إليه في المبحثين المواليين.

المبحث الثاني: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة، سنة 2009.

في هذا المبحث سنقوم بدراسة واقع المبادلات التجارية بين الجزائر و باقي الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة الأولى من الانضمام أي سنة 2009 و سنحاول أن نقف على المتغيرات التي رافقت الانضمام من وضعية الميزان التجاري ، التركيب السلعي للصادرات و الواردات و كذا الاتجاه الجغرافي لهذه المبادلات و مقارنتها مع معطيات و إحصاءات السنة السابقة 2008 وقبل ذلك سنتعرض في المطلب الأول فرعين،أولهما إجراءات انضمام الجزائر للمنطقة، وثانيهما تحليل المنشور الوزاري رقم 1443/ و.م / 08 المؤرخ في 2008/11/24 و الذي تم إرساله إلى المديرية العامة للجمارك و يحوي طرق التعاون الإداري المطبق مع الجزائر في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر .

المطلب الأول : إجراءات الانضمام و طرق التعاون الإداري المطبقة مع الجزائر

الفرع الأول: إجراءات انضمام الجزائر

كما أشرنا في الفصل السابق حتى تنظم الدولة رسميا لمنطقة التجارة الحرة يجب الموافقة على الشرطين التاليين

- المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .
- الموافقة على البرنامج التنفيذي للمنطقة.

بالنسبة للجزائر فقد أبدت اهتمام بارز للموضوع ، حيث قامت الحكومة الجزائرية في 2004/08/03 ، بتوقيع وثيقة تصديقها على اتفاقية تنمية التجارة و تيسير التبادل التجاري العربي (1) هذا التصديق جاء نتيجة حث ملوك و رؤساء الدول العربية "**الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** "على الانضمام للمنطقة و على رأسهم أمير دولة الإمارات العربية المتحدة (2). بعد التصديق على نص الاتفاقية أعلن رئيس الجمهورية في القمة الاقتصادية و الاجتماعية بالرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة (3) حيث قدمت الجزائر إلى الأمانة العامة لجامعة

---

(1)أنظر إلى الجريدة الرسمية العدد 49 بتاريخ 2004/08/08، ص 05 .

(2) مصطفى دالع "الجزائر تنظم رسميا إلى منطقة التجارة الحرة "وكالة الأنباء الجزائرية،بتاريخ2009/01/02.

(3) جريدة المساء، حوار مع وزير التجارة الجزائري بتاريخ 2009/02/07.

الدول العربية هيكل التعريفة الجمركية المطبق لديها حتى تاريخ 2008/12/31 و صورة من التوجيهات الكتابية الصادرة عن وزارة المالية إلى إدارة الجمارك و المنافذ الجمركية لتطبيق الإلغاء التام للرسوم و الحقوق الجمركية ذات الأثر المماثل (1).

و حسبما نقلته وكالة الأنباء الجز ائرية فان إيداع وثائق التصديق جرى خلال لقاء جمع يوم الأربعاء 2008/12/31 ، مندوب الجزائر الدائم لدى الجامعة العربية و سفيرها بالقاهرة "**عبد القادر حجار**" بالأمين العام للجامعة العربية "**عمرو موسى**" ، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في جانفي 2009 .

ولدى إشرافه في 2009/02/05 على تنظيم يوم إعلامي بمقر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية حول الآليات القانونية لحماية المؤسسات الوطنية، حضره ممثلون عن أرباب العمل و متعاملون اقتصاديون، عرض وزير التجارة " **الهاشمي جعبوب** " جملة الأهداف المستوحاة من هذا الانضمام و متطلبات و ميكانيزمات تطبيقه و آليات المرافقة و المتابعة التي من شأنها حماية المنتوج الوطني حيث مما جاء في قوله« تتلخص الأهداف المستوحاة من انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء العربي في تنويع ممولي الجزائر من السلع وولوج المنتوج الجزائري للأسواق العربية و الرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات ، وتشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية و الشراكة ، وتدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية »(2).

كما أشار الوزير في نفس المداخلة إلى أنه هناك جملة من المزايا و التي تنجز عن هذا الانضمام، منها فتح أسواق جديدة ، و ضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتوج ، وهي مزايا ترافقها موضوعيا سلبيات سيتم تداركها و تتمثل في تسجيل خسائر جبائية للدولة مع تأثر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الغير مؤهلة بتابعيات تدفق المنتجات العربية.

كما أكد الوزير في رده على المتعاملين الاقتصاديين الذين لم يرحبوا بفكرة انضمام الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بأن هذا الانضمام لا يعني التوجه إلى هذا الفضاء بدون دراسة أو متابعة من طرف الحكومة و قد تم لهذا الغرض وضع ميكانيزمات و آليات قانونية و تقنية لحماية المؤسسات و المنتوج الجزائري ، منها اللجنة التقنية المنصبة على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة التي تضطلع بمهمة المتابعة و التقييم و دراسة انشغالات المتعامين الجزائريين و ألح الوزير في هذه النقطة على دور المتعاملين في الكشف و الإبلاغ عن حالات الغش التي قد يتعرض لها المتعامل

(1)أنظر إلى المنشور الوزاري 1769 الصادر عن المديرية العامة للجمارك المؤرخ في 2008/12/03.

(2)سليم بن عبد الرحمان"الوزير يعلن عن إجراء جديد لتنظيم التجارة الخارجية" جريدة الخبر،عدد يوم 2009/02/07،ص07.

الجزائري و الممارسات الغير القانونية التي قد تصدر عن أي متعامل عربي ، كما تضاف إلى هذه الآلية آلية أخرى تحدد قائمة المنتجات الغير قابلة للاستيراد على أساس مدى وفرتها في السوق الوطني أو تعرضها للغش أو لموانع دينية أو صحية أو بيئية (1) ضف إلى ذلك أن الحكومة ستعمل على التأكد من أن المنتجات المستوردة من تلك الدول العربية تتكون من 40 % على الأقل من مواد و مكونات محلية، كما استدل الوزير بالجهاز الجديد الذي ينص على توسيع المساعدات لتشمل عمليات التصدير و دراسة الأسواق الخارجية و كذا إنشاء التمثيلات التجارية بالخارج.

و لذا تدخله في ندوة الإعلامية (2)صرح و أكد ر ئيس منتدى رؤساء المؤسسات" رضا حمياني" أن الجزائر ليست مهيأة بالقدر الكافي لدخول المنطقة العربية للتبادل الحر ، مشيرا إلى نقص في المعلومات حول هذا الاتفاق لدى المتعاملين الجزائريين ، حيث تأسف لعدم القيام مسبقا بدراسة حول الانعكاسات هذا الاتفاق و تنسيق السياسات الجنائية و سياسات التشغيل بالمنطقة العربية ، كما رأى أنه يجب إعطاء مهلة سنتين من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني للمنافسة عربيا ، وذلك بترقية المؤسسات الوطنية بعد دراسة واقع السوق و النشاط التجاري في مجال المبادلات ، كما أبدى تحفظا بشأن الانضمام مبديا مخاوف من عدم قدرة المنتوج الوطني على منافسة المنتجات العربية كما استعرض مشكلة دخول المنتجات الجزائرية إلى أسواق الدول العربية والقواعد الخاصة بأصل المنتجات و مكوناتها التي يعد استيرادها معفيا من الرسوم مثلما هو الحال في الإمارات ، وهو ما يراه يضعف القدرات التنافسية للمنتوج الجزائري .

(1)وزير التجارة "انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة"مداخلة في الندوة الإعلامية حول"آليات قانونية لحماية المؤسسات الوطنية"مقر الوكالة الوطنية لترقية التجار الخارجية، الجزائر، 2009/02/05.

(2)مداخلة رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، نفس المرجع السابق.

يرى الباحث في هذه النقطة و كتعقيب ،بأن الجزائر انضمت إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي دون معارضة منتدى المؤسسات ،كما أن الجزائر تسعى منذ سنوات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التي تضم العديد من الدول العربية مما يعني أن تحفظات منتدى المؤسسات غير منطقي لأن المنتوج الجزائري يواجه خطر منافسة المنتوج الأوروبي أكثر من المنتوج العربي ، كما أن الوزير الأول دعا في أكثر من مرة إلى البحث عن أسواق جديدة عربية و افريقية لتسويق المنتجات الجزائرية بعد أن عجزت عن تسويقها في الاتحاد الأوروبي ، حيث لا يتجاوز في أحسن الأحوال الصادرات خارج المحروقات ملياري دولار (1).

الفرع الثاني: طرق التعاون الإداري المطبقة مع الجزائر

إن التفضيلات التعريفية و التجارية الممنوحة بين الجزائر و الدول العربية في إطار منطقة التبادل الحر تنحصر فقط في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول ، من أجل ذلك و لتفادي ممارسات الغش و للحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ، ألزم المنشور المديرية العامة للجمارك بتحديد و مراقبة المنشأ و يتم ذلك وفق مايلي :

أولا: معايير تحديد المنشأ

حسب مفهوم الاتفاقية و كذا برامجها التنفيذي تعتبر المنتجات التالية كمنتجات منشؤها الجزائر أو إحدى الدول العربية (2)

1- البضائع المحصل عليها كليا و تتمثل في

1-المنتجات المعدنية المستخرجة من أراضي الجزائر أو من قاع بحرها كالبترول و الغاز.

2-المنتجات الزراعية التي تم جنيها أو حصادها هناك.

3-الحيوانات الحية التي تربت أو ولدت هناك.

4-المنتجات التي تم استخراجها من الحيوانات التي تمت تربيتها (بيض – حليب).

---

(1) حوار مع الوزير الأول أحمد أو يحي في حصة تلفزيونية " حوار الساعة " بتاريخ 2011/03/30، على الساعة H 21.

(2) لمزيد من التفصيل انظر إلى: – قرارات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1687 المؤرخ في 2007/02/15.

– رقم 1702 المؤرخ في 2006/06/06 .

– رقم 1707 المؤرخ في 2007/09/06.و المتضمنة للأحكام العامة و قواعد المنشأ التفضيلية المتفق عليها .

– المراسلة الخاصة رقم 1769 المؤرخة في 2008/12/03 من المديرية العامة للجمارك إلى المدراء الجهويين للجمارك ،ص04.

5-النفايات و الخردة الناتجة عن العمليات التصنيعية في الجزائر.

6-المنتجات المستخرجة من التربة البحرية أو من باطنها.

7-المنتجات التي تم تصنيعها على ظهور سفن – مصانع تابعة لإحدى دول المنطقة شريطة أن تكون السفن مرقمة و مسجلة في الجزائر أو في إحدى الدول العربية.

8-منتجات صيد البحار والمنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها من بحار خارج المياه الإقليمية للجزائر أو إحدى الدول العربية العضو بواسطة سفنها.

9-المواد المستعملة التي تم جمعها هناك والتي تصلح فقط لاستعادة المواد الخام.

2- البضائع الغير محصل عليها كليا أو المصنعة

تعتبر عمليات التصنيع أو التحويل التالية غير كافية لاكتساب صفة المنشأة

1- العمليات البسيطة المتعلقة بنفض الغبار الغربلة، الفرز، التصنيف، المطابقة، الغسل، الطلاء و التقطيع.
2- تغيير الأغلفة و تقسيم الطرود و جمعها.
3- التعبئة البسيطة في زجاجات أو قوارير ، الأكياس ، الأعمدة ، العلب و على اللوحات.
4- وضع علامة أو بطاقة على المنتجات حتى و إذا كانت من أصناف مختلفة، ما دامت إحدى أ و العديد من مكونات المزيج، غير مستوفي لشروط اكتساب المنشأ المحدد في البرنامج.
5- الجمع البسيط للأجزاء لتكوين منتوج بسيط.
6- ذبح الحيوانات و غيرها .
7-تراكم عمليتين أو عدة عمليات من المشار إليها سابقا.

لتحديد ما إذا كانت هذه العمليات غير كافية لإضفاء صفة المنشأ على المنتوج ، تؤخذ بعين الاعتبار كل العمليات التي تم انجازها على المنتوج في دولة من دول المنطقة أو في مجموع دول المنطقة .

يلاحظ أن المراسلة لم تتطرق لباقي المنتجات التي لم يتم الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية الخاصة بها، إلا أن اللجنة التقنية لقواعد المنشأ أوصت بتطبيق القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة 09من الاتفاقية"القيمة المضافة في الدولة العضو في المنطقة يجب أن لا تقل عن 40% من القيمة النهائية للمنتوج عند إنتاجه".

ثانيا: النقل المباشر و الحقوق الجمركية

مما ورد في المراسلة الجمركية أن النظام التفضيلي الممنوح بموجب الاتفاقية و برنامجها التنفيذي يطبق فقط على المنتجات التي يتم نقلها مباشرة بين دول المنطقة ،كما أنه يمكن القيام بنقل المنتجات التي تشكل إرسالية واحدة عبر أقاليم أخر ى ، عند الاقتضاء ، عن طريق المسافنة أو تخزين مؤقت في هذه الأقاليم ، شريطة أن تبقى هذه المنتجات تحت رقابة السلطات الجمركية لبلد العبور أو التخزين وألا تطرأ عليها عمليات أخرى غير التفريغ أو إعادة الشحن أو أية عملية أخرى تهدف إلى حفظها على حالتها، مع إثبات استفاء الشروط المشار إليها عن طريق تقديم الوثائق اللازمة.

أما بالنسبة للحقوق الجمركية فان المواد التي ليست لها صفة المنشأة المستعملة في تصنيع منتجاتها منشأها الجزائر أو إحدى دول المنطقة ،لا تستفيد لا في الجزائر ولا في أي دولة أخرى من دول المنطقة من رد الحقوق الجمركية أو إعفاء منها بأي شكل من الأشكال.

يكون رد الحقوق الجمركية لمصدر المنتجات التي اكتسبت صفة المنشأة حيث يكون باستطاعته في كل وقت و بناء على طلب من السلطات الجمركية تقديم كل الوثائق اللازمة التي تبين أنه لم يحصل على رد الحقوق الجمركية أو الرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على المواد التي ليست لها صفة المنشأة المستعملة في تصنيع المنتجات المعنية و أنه تم تسديد الفعلي لكل الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على هذه المواد .

تجدر الإشارة إلى أن مبدأ منع رد الحقوق و الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها لا يطبق خلال الثلاث السنوات الأولى لدخول الاتفاقية و برامجها التنفيذي حيز التنفيذ ، بعبارة أخرى يتم تطبيق هذا المبدأ ابتداءا من 2012/01/01.

ثالثا: إثبات المنشأة

مما ورد في نص المراسلة الجمركية السالفة الذكر بأن إثبات المنشأة يجب أن يتم عن طر يق شهادة منشأة مطابقة للنموذج المرفق في الملاحق ، والصادر عن الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية "إدارة التجارة و الاستثمار و المال" ، حيث تعتبر هذه الأخيرة الوثيقة الأساسية لإثبات منشأة التي تستفيد من الامتيازات التعريفية الممنوحة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر .

حيث تعتبر هذه الوثيقة ضرورية للقيام بعملية جمركة البضائع التي منشؤها دول المنطقة و ترفق كذلك بالبضائع ذات المنشأ الجزائري المصدرة نحو دول المنطقة و ذلك بهدف الاستفادة من النظام التفضيلي.

أما فيما يخص إصدار شهادة المنشأة و مدة صلاحياتها ، فانه يتم إصدارها و التأشير عليها من طرف السلطات المؤهلة لبلد التصدير بناء على طلب كتابي يعده المصدر أو ممثله المؤهل تحت مسؤولية المصدر ، وهذا أثناء عملية التصدير للمنتجات موضوع الشهادة،و يجب أن تملأ شهادة المنشأة باللغة العربية و يمكن لمصالح الجمارك اشتراط ترجمة لهذه الشهادة .

فيما يخص الجزائر فان الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة هي مخولة لتسليم شهادة المنشأ بعد تسليمها ، تخضع الشهادة إجباريا لتأشيرة مصالح الجمارك الذي تمت فيه عملية التصدير ، كما تجدر الإشارة إلى أن مدة صلاحية شهادة المنشأ محددة ب 6 أشهر ابتداءا من تاريخ إصدارها كما شددت المراسلة على أعوان الجمارك توخي الحيطة و الحذر فيما يخص احترام قواعد مراقبة شهادات المنشأ المقدمة ، كما يجب التحقق من صحتها و مدى مطابقتها للشروط المحددة و المتعلقة باكتساب البضائع المتبادلة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر صفة المنشأ ، كما يلزم مصالح الجمارك للمراقبة لشهادة المنشأ على مستويين : عند الاستيراد و عند التصدير.

و أخيرا أعطت المراسلة الحق للجمارك الجزائرية في طلب أي وثيقة تراها ضرورية للتأكد من صحة اكتساب المنشأ، كما يمكنها القيام بأي رقابة تراها لازمة لذلك.

المطلب الثاني: وضعية الميزان التجاري لسنة 2009.

بتاريخ 25 جانفي 2010 على الساعة 14 مساءا أصدر المركز الوطني للإعلام و الإحصاء تقريرا حول الصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة الحرة لسنة 2009 أي السنة الأولى من الانضمام ، وقامت وكالة الأنباء الجزائرية و باقي الصحف بنشره (1) و في قراءة أولية لنص التقرير يلاحظ أن هناك « ارتفاع معتبر للواردات الجزائرية في إطار المنطقة و انخفاض الصادرات بقيمة النصف في 2009 » و بلغة الأرقام فانه تم تسجيل مايلي :

الفرع الأول: الواردات الجزائرية من دول المنطقة

(1)- موقع المديرية العامة للجمارك www.douane.cnis.gov.dz

–جريدة الجزائر نيوز،ص08 ، بتاريخ (2010/01/26)

سجلت الواردات الجزائرية التي حققت بهذه المنطقة و التي انضمت إليها الجزائر في جانفي 2009 قيمة 1.6 مليار دولار مقابل تسجيل قيمة 1.100 مليار دولار في 2008 أي بزيادة قدرها 500 مليون دولار ،وبنسبة قدرها45.45%،للعلم قيمة الواردات الإجمالية بلغت 39249مليون دولار.

وقد بلغت الواردات الجزائرية التي استفادت من التحفيزات الجمركية للمنطقة العربية للتبادل الحر قيمة 1.58 مليار دولار أي بنسبة 98.75 % من قيمة الواردات الكلية لتنتقل من 1.1 مليار دولار لعام 2008 إلى 1.58 مليار دولار لسنة 2009 أي بنسبة تقدر ب 43.63 %.

أما فيما يخص المنتجات الغير المعنية من الإعفاءات الجمركية ومن مزايا التفضيلية الخاصة بالسلع القادمة من هذه المنطقة فقد بلغت ما يقارب 20 مليون دولار من الواردات الكلية أي بنسبة 1.25 %.

و على حسب موقع وزارة التجارة الخارجية (1) فان الواردات المسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2009 بلغت 693 مليون دولار أي بنسبة 43.31 % مقابل ما يقارب 907مليون دولار خلال السداسي الثاني أي بنسبة 56.66 %.

الفرع الثاني: الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة

حسب نفس التقرير دائما أشار إلى انخفاض محسوس في قيمة الصادرات ليبلغ قيمة1.421 مليار دولار مقابل2.309 مليار دولار عام 2008، بنسبة (–38.45%).

أما قيمة الصادرات خارج المحروقات فقد انخفضت هي الأخرى لتنقل من246.7 مليون دولار عام 2008 إلى 124.7 مليون دولار عام 2009، حيث قدرت وزارة التجارة قيمة 50 مليون دولار خلال السداسي الأول من سنة 2009 مقابل 74.7 مليون دولار خلال السداسي الثاني أي بنسبة 40.3 % و 59.6% على التوالي (2)،للعلم بلغت قيمة الصادرات الاجمالية45194مليون دولار.

و الجدول الموالي يوضح وضعية الميزان التجاري مع الدول العربية (2009).

(1)موقع وزارة التجارة الجزائرية"الواردات الجزائرية من دول المنطقة2009"الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية، سبتمبر2009، ص03.

(2)موقع وزارة التجار ة الجزائرية"الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة2009"الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية، سبتمبر2009، ص03.

www.mincommerce.gov.dz (14/06/2011)

جدول رقم (ف03– 13) وضعية الميزان التجاري (2009)/و:مليون دولار.

المؤشرات	2008	2009	معدل التغيير
-إجمالي الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة.	2309	1421	%38.45–
-قيمة الصادرات خارج المحروقات.	246.7	124.7	%49.45–
-إجمالي الواردات من دول المنطقة .	1100	1600	% 45.45+
-التجارة البينية الجزائرية / التجارة الإجمالية (%)	2.8	3.58	%27.85+
-الميزان التجاري.	1209+	179–	%114.8–
-نسبة التغطية %.	%209.9	%88.81	% 65.9–

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير المركز الوطني للإعلام والإحصاء، مديرية الجمارك الجزائرية.

من الجدول يلاحظ تراجع بالنصف لقيمة الصادرات الإجمالية، وكذا الصادرات خارج المحروقات نحو دول المنطقة مقارنة مع2008، إلى جانب ارتفاع ملحوظ يقارب النصف هو الآخر للواردات من دول المنطقة.

من جهة أخرى يلاحظ ارتفاع طفيف في مساهمة التجارة البينية الجزائرية إلى التجارة الإجمالية ،حيث انتقلت بنسبة 27.85%،ويرجع ذلك للتوجه الجديد للتجارة الجزائرية بعد انضمامها لدول المنطقة.

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد سجل عجز بقيمة 179 مليون دولار، بعد ذلك الفائض المسجل في سنة 2008بقيمة1209 مليون دولار، بالمقابل كانت نسبة التغطية كانت ضعيفة في 2009 إذ لم تتمكن الصادرات من تغطية سوى 88.81% من قيمة الواردات.

ملاحظـة: خصص الباحث مطلب في آخر المبحث الموالي لسرد أسباب هذا الخلل في الميزان التجاري لسنة (2009) و نتائج السنة الأولى من الانضمام لضمه مع السنة الثانية من الانضمام (2010).

المطلب الثالث: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية

نشر التقرير السابق ذكره مكونات الصادرات والواردات الجزائرية مع دول المنطقة إجمالا دون تفاصيل إلى أن وزارة التجارة الجزائرية أشارت إلى تركيبة هذه المكونات مقتصرة فقط على السداسي الأول من سنة 2009 ، لذا سيرد الباحث هذه المكونات وفق مايلي :

الفرع الأول: الهيكل السلعي للصادرات

عرف هيكل الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة المنتجات التالية:المحروقات،المنتجات الصناعية والمصنعة،المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة ومنتجات الصيد البحري(1)،حيث عرفت قيمة المحروقات1296.3مليون دولار(91.22%)، قيمة المنتجات الصناعية والمصنعة102مليون دولار(7.17%)،أما قيمة المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة21 مليون دولار(1.47%)وأخيرا قيمة منتجات الصيد البحري 1.7 مليون دولار(0.11%) وهذا وفق الشكل التالي.

الشكل رقم(07):الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة2009.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات مديرية الجمارك.

(1) –موقع المديرية العامة للجمارك:مرجع سبق ذكر،اطلع عليه بتاريخ 2011/06/15
www.douane.cnis.gov.dz

–وكالة الإنباء الجزائرية"المبادلات الجزائرية مع دول المنطقة2009"، على الموقع www.APS.dz
(page consultée le15/06/2011.).

أولا: المنتجات الصناعية: تتمثل المنتجات الرئيسية الصناعية والمصنعة المصدرة أساسا فيما يلي:

جدول رقم (ف02-14) أهم المنتجات الصناعية المصدرة في السداسي (1) 2009/و:مليون دولار.

التعيين	القيمة(السداسي الأول)		معدل التغيير (%)	أهم الدول المستلمة
	2008	2009		
زنك و خلائط من الزنك	16.4	5	-69.5%	المغرب 97% تونس 03%
مشتقات الهيدروكربونات	4	5.5	+37.5%	تونس 100 %
اسمنت	0.4	3.2	700%	موريتانيا 75% تونس 15% ليبيا 10%
نفايات الحديد و الصلب	7	2	-71.4%	مصر 55% لبنان 20%
قطع غيار السيارات	/	1	100%	الإمارات 100%
عجلات مطاطية جديدة	8	4.5	43.75%	ليبيا 57% السعودية 13%
مواد زجاجية	لم تصدر	2	100%	تونس 96.3%
بكرات بلاستكية	لم تصدر	2.1	100 %	ليبيا 64%

المصدر : موقع وزارة التجارة الجزائرية"الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة2009"مرجع سبق ذكره،ص06.ماعدا معدل التغيير فهو من حساب الباحث.

و من بين المنتجات الأخرى المصدرة و التي لم يشار إلى الكمية المصدرة منها و تم الاقتصار على معدل التغيير نجد : الفوسفات (-42%) ، الهليوم (-12%)، الزنك (- 53%) ، زيوت النفط (-49%) ، أسطوانات الحديد و الصلب (-100%) الأمونياك (-54.4%) .للعلم بلغت قيمة هذه التركيبة 33مليون دولار خلال السداسي الأول من سنة2009، منخفضة ب69.5% عن السداسي الأول من سنة2008.

ثانيا: المنتجات الفلاحية و الفلاحية الغذائية

صدرت الجزائر خلال السداسي الأول(2009) ما قيمته 15.8 مليون دولار من هذه المنتجات إلى دول المنطقة ، مقارنة مع17.85 مليون دولار المسجلة في 2008، وفق الجدول التالي

جدول رقم(ف03-15)أهم المنتجات الفلاحية و الفلاحية الغذائية المصدرة (2009)/و:مليون دولار.

التعيين	القيمة (السداسي الأول)		معدل التغيير	أهم الدول المستلمة
	2008	2009	(%)	
كمأة (بطاطا)	1	12	%1100	الكويت 37.5% سوريا 32% قطر 12.8%
زبادي (ياغورت)	0.6	1	%67	ليبيا 100%
بصل و عسقلان	2.6	1	-61.5%	تونس 100%
كسكس عجائن	0.4	0.9	%125	موريتانيا 75 %

المصدر :نفس المرجع السابق،ص08.ماعدا معدل التغيير فهو من حساب الباحث.

إلى جانب سميد القمح ،المياه المعدنية ، العصير ، الأرز و العدس و الهريسة و المايوناز و البسكويت و التمر و العجائن الغذائية و غيرها.

ثالثا:منتجات الصيد البحري

احتلت الصادرات لهذه المنتجات حصة 0.1 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات و بلغت ما يقارب 0.053 مليون دولار و تمثلت أساسا في الأسماك الطازجة أو المجمدة 43% من المجموع، الإخطبوط (22.42%)، القواقع (16.98 %) ، ثعبان البحر (16.98%).

الفرع الثاني:الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

تشير إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاءات أن 87.5% من واردات الجزائر تمثلت في المنتجات الصناعية والمصنعة و أن قيمتها قد ارتفعت ب 20.6 % مقارنة مع 2008، إذ بلغت ما يقارب 1.4 مليار دولار ،أما المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة فقد بلغت 138 مليون دولار وبنسبة(8.62 %)، و20 ملايين دولار كقيمة لمنتجات الصيد البحري(1.3%)، وفق الشكل التالي

الشكل رقم (08):الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

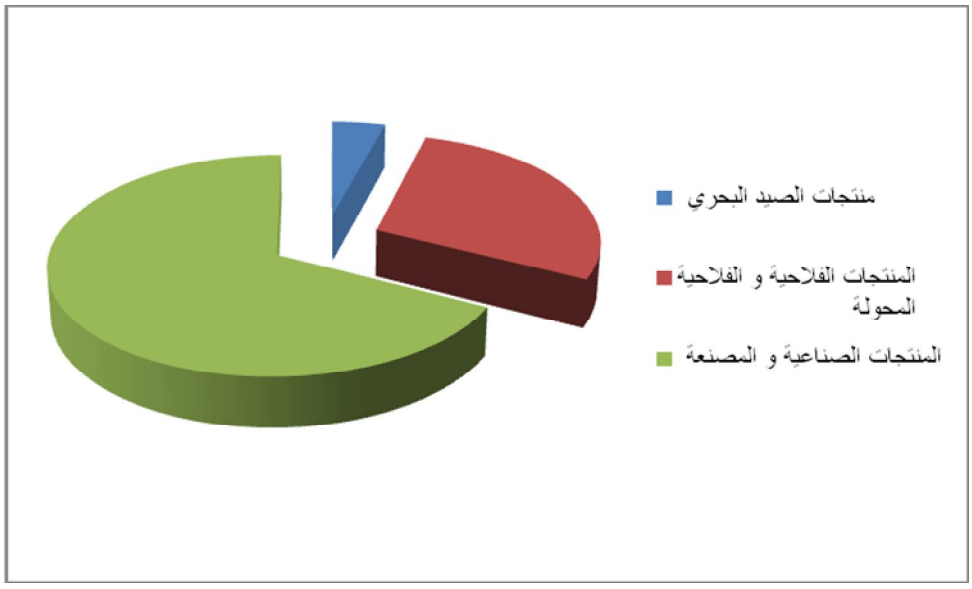

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات مديرية الجمارك.

أما خلال السداسي الأول من سنة 2009،فقد صنفت وزارة التجارة تركيبة الواردات كما يلي

أولا:المنتجات الصناعية والمصنعة: بلغت قيمة هذه التركيبة خلال السداسي الأول606 مليون دولار ،يمكن توضيح أهم هذه المنتجات المستوردة في الجدول الموالي :

جدول رقم (ف03-16)أهم المنتجات الصناعية و المصنعة المستوردة في 2009/و:مليون دولار

	قيمة السداسي الأول		معدل التغيير	أهم الدول الموردة
	2008	2009		
أجزاء المنشآت	20.6	107.75	+413%	مصر 88%
الأدوية	80	75.4	-5.75%	الأردن 60%
أسلاك وكابلات كهربائية	10.8	28.7	+ 165.7%	مصر 38% المغرب 28%
مقطورات و مقطورات تصفية لمختلف العربات	24	28	16.6%	تونس 88%
بوليمرات الايثلين	32	27	-15.6%	السعودية 76%
أنابيب و خراطيم	1.6	18	+ 1025%	لبنان 95%
صابون منتجات و غواسل	10.2	15.7	53.9%	المغرب 93%
كتب	11	14.4	30.9%	مصر 50% لبنان 28%
منتجات مسطحة مرفقة بالأسطوانات	4.3	13.3	209.3%	المغرب 65.4%
اسمنت	8.6	4.6	46.5%	تونس 100%
كاو لين	1.1	1.7	54.5%	المغرب 100%
مجموعات توليد الكهرباء	13.12	8.5	35.2%	لبنان 94%

المصدر: موقع وزارة التجارة الجزائرية"الواردات الجزائرية من دول المنطقة2009"مرجع سبق ذكره، ص07. ماعدا معدل التغيير فهو من حساب الباحث.

ثانيا:المنتجات الفلاحية و الفلاحية المحولة

قدرت قيمة المنتجات ما يقارب أل 138 مليون دولار بنسبة 8.62 %من إجمالي الواردات و حسب موقع وزارة التجارة ،بلغت قيمتها خلال السداسي الأول69 مليون دولار، تتصدر قائمة هذه الواردات كل من السكر(11.6مليون دولار)، الحساء و المرق و محضراتها(10 مليون دولار) الخضار

الجافة(15 مليون دولار)، مستخلص الملح(6 م/د)، مركز الطماطم(5.4مليون دولار) السكاكر(4.4مليون دولار) ، الزيوت ، البسكويت العصائر إلى جانب الفواكه (كالبرتقال الطازج ، التفاح ، العنب ، الخوخ)حيث سجلت قيمة تقدر ب 3 مليون دولار مقارنة مع سنة 2008 التي انعدمت فيها الواردات الخاصة بالفواكه .

تجدر الإشارة إلى أن كل المنتجات الفلاحية و الفلاحية المحولة سجلت ارتفاعا ما عدا البسكويت و التبغ ، حيث انخفضت قيمتها بمقدار 46.5% و 90% على التوالي.(1)

ثالثا:منتجات الصيد البحري

بلغت قيمتها ما يقارب 1.3% من إجمالي الواردات السنوية أي 20 مليون دولار، وحققت حسب أرقام الوزار ة دائما ما يقارب 04 ملايين دولار خلال السداسي الأول، و تمثلت أساسا في: الأسماك المجمدة (53.7%)، التونة (5.4%) ،جراد البحر والجمبري (1.2%)،السردين(39.7%).

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة

في قراءة للتقرير الاقتصادي الموحد 2010 الصادر عن الصندوق النقد العربي و في الصفحة الخاصة بالتجارة البينية للدول العربية ، يلاحظ سيطرة كل من تونس و المغرب و ليبيا و الكويت و سوريا و الإمارات العربية المتحدة على صادرات الجزائر ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ، وذلك بنسبة 75% و تتوزع النسبة الباقية على باقي مجموعة الدول العربية، أما فيما يخص الواردات فقد سيطرت على سوق الموردين حسب أرقام المر كز الوطني للإعلام و الإحصاء كل من مصر في المرتبة الأولى بنسبة(34.3%)، ثم تونس(21.6%) ثم السعودية(10.4%)، الأردن(7.7%)، المغرب(7.6%)، وتوزع النسبة الباقية على باقي دول المنطقة(2)، أما من حيث المجموعات فنلاحظ أن الجزائر صدرت ما قيمته857 مليون دولار إلى دول المغرب العربي أي بنسبة (60.30%) ،واستوردت ما قيمته 478 مليون دولار وبنسبة(29.87%)، وصدرت إلى دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته59.66 مليون دولار، واستوردت منهم ما قيمته539.68مليون دولار.

عموما في سنة 2009، استوردت الجزائر من جميع الدول العربية ماعدا موريتانيا، وصدرت إلى جميع الدول ماعدا البحرين، العراق، السودان وفلسطين.

الجدول الموالي بين حصص كل دولة من الصادرات و الواردات و كذا النسبة المئوية.

(1) موقع وزارة التجارة الجزائرية"الواردات الجزائرية من دول المنطقة2009"مرجع سبق ذكره، ص09.

(2)Le centre national de l’informatique et des statistiques «statistiques des commerce extérieure de l’Algerie2010"direction des douanes, juin2011, P17.

جدول رقم(ف03-17)الاتجاه الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية لسنة2009.

الاتجاه	الصادرات	النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية
مصر	417.48	29.38	548.8	34.3
تونس	516.39	36.34	345.6	21.6
العربية السعودية	19.32	1.36	166.4	10.4
الأردن	2.69	0.19	123.2	7.7
المغرب	398.44	28.04	121.60	7.6
لبنان	3.97	0.28	94.72	5.92
الإمارات	34.95	2.46	90.72	5.67
سوريا	4.40	0.31	61.76	3.86
البحرين	/	/	13.92	0.87
فلسطين	/	/	8.48	0.53
قطر	1.56	0.11	6.72	0.42
الكويت	4.68	0.33	6.88	0.43
عمان	0.99	0.07	4.96	0.31
السودان	/	/	1.12	0.07
العراق	/	/	0.16	0.01
اليمن	1.13	0.08	0.48	0.03
موريتانيا	2.13	0.15	/	/
ليبيا	12.78	0.90	0.80	0.05

المجموع	1421	%100	1600	%100

المصدر:التقرير الاقتصادي الموحد2010، الفصل الإحصائي"هيكل اتجاه الصادرات والواردات البينية العربية"ص391.

المبحث الثالث: أثر اتفاق التبادل الحر على المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة 2010.

تعتبر سنة 2010 السنة الثانية من انضمام للجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية و بنفس خطوات الدراسة في المبحث السابق سنقوم بدراسة التطورات التجارية للجزائر في ظل المنطقة و ذلك بعرض الصادرات و الواردات ، الهيكل السلعي لهما ثم التوزيع الجغرافي لهما لسنة 2010 ، وفي الأخير سنخصص مطلب كامل لاستخلاص النتائج و تقييم السنتين الأوليتين من الانضمام و هذا وفق مايلي :

المطلب الأول: وضعية الميزان التجاري 2010

أصدر المركز الوطني للإعلام الآلي و الجمارك تقريرا عن المبادلات التجارية مع دول المنطقة بتاريخ 2011/03/18 و تناولته وكالة الأنباء الجزائرية ، إلى أنه جاء إجمالا و احتوى على معطيات حملت الطابع الكلي دون الخوض في التفاصيل، من جهتها أصدرت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، تقريرا عن هذه المبادلات للسداسي الأول لسنة 2010 فقط دون التطرق إلى السداسي الثاني.

الفرع الأول: الواردات الجزائرية من دول المنطقة:

أشار التقرير الذي أصدره المركز الوطني للإحصاء و الإعلام أن قيمة الواردات الجزائرية من دول المنطقة قد بلغت ما يقارب 1806 مليون دولار (1)، (مجموعة الدول العربية 1262 مليون دولار اتحاد المغرب العربي 544 مليون دولار)

حيث سجلت قيمة المنتجات المستفيدة من التحفيزات الجمركية للمنطقة الحرة قيمة 962.5 مليون دولار حيث تمثل 53.3% من مجموع الواردات، حيث يلاحظ تراجع هذه المنتجات بأكثر من 44.6 % إذ انتقلت من 1.58 مليار دولار عام 2009 إلى 962.5 مليون دولار عام 2010.

(1) وكالة الأنباء الجزائرية"قائمة سلبية جديدة للمستوردات من المنطقة العربية للتبادل الحر"بتاريخ 2011/03/19، على الموقع (اطلع عليه بتاريخ 2011/06/12.)www.APS.dz

أما فيما يخص المنتجات الغير معنية من الإعفاءات الجمركية و من المزايا التفضيلية الخاصة بدول المنطقة فقد بلغت قيمة 843.5 مليون دولار أي بنسبة 46.7 % من مجموع الواردات الجزائرية من مجموعة الدول العربية.

من جهة أخرى يلاحظ ارتفاع في قيمتها مقارنة مع السنة الماضية حيث انتقلت من 20 مليون دولار إلى 843.5 مليون دولار بنسبة تقدر بـ 4117.5%

و هذا وقد قدرت الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية قيمة الواردات من السداسي الأول بـ 747 مليون دولار مقابل 1.059 مليار دولار للسداسي الثاني .

الفرع الثاني:الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة:

نفس التقرير أشار إلى أن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت 1975 مليون دولار مقابل 1421 مليون دولار أي بزيادة قدرها 38.98%، و قدرت الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية أن قيمة الصادرات خلال السداسي الأول بلغت 826 مليون دولار مقابل 1149 مليون دولار خلال السداسي الثاني.

أما الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت ما يقارب قيمة 187 مليون دولار أي بنسبة 9.50 % من مجموع الصادرات، وتوزعت ما بين 92.6 مليون دولار للسداسي الأول مقابل 94.4 مليون دولار خلال السداسي الثاني و يلاحظ أيضا أن قيمة الصادرات خارج المحروقات قد انتقلت بنسبة 50.8% بعد ما بلغت في 2009 قيمة 124.7 مليون دولار.

الجدول الموالي يوضح الميزان التجاري الجزائري مع مجموعة الدول العربية لسنة2010 .

جدول رقم (ف03-18) وضعية الميزان التجاري2010. و: مليون دولار

المؤشرات	2009	2010	معدل التغيير
إجمالي الصادرات إلى دول المنطقة	1421	1975	%38.98
قيمة الصادرات خارج المحروقات	124.7	187	% 50.80
إجمالي الواردات من دول المنطقة	1600	1806	% 12.87
التجارة البينية / التجارة الإجمالية	3,58	3.97	%10.89
الميزان التجاري	179-	169+	% 18.43-
نسبة التغطية	%88.81	%109	% 36.14

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المركز الوطني للإعلام و الإحصاء.

إذن يلاحظ مما ورد في الجدول أن قيمة الواردات قد ارتفعت بمقدار 12.87 % و هو أقل بكثير من مقدار ارتفاع الصادرات، التي ارتفعت بأكثر من النصف بالنسبة لصادرات خارج المحروقات.

أما التجارة البينية في التجارة الإجمالية فقد ارتفعت أيضا في السنة الثانية على التوالي بمقدار 10.89%

و أما فيما يخص الميزان التجاري فقد سجل فائض في السنة الثانية من الانضمام للمنطقة، متخطيا العجز المسجل في السنة الأولى 2009 للانضمام ونتيجة للفائض في الميزان التجاري فان الصادرات إلى الدول العربية غطت مجموع الواردات من دول المنطقة.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية

كما أشار الباحث سابقا فان التقرير لم يشير إلى مكونات الصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة لا إجمالا و لا تفصيلا ، أما موقع الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية فقد أشار إلى هذه المكونات خلال السداسي الأول من سنة 2010 و كانت مايلي :

الفرع الأول: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة:

بلغت قيمة الصادرات الخاصة بالمحروقات حسب دائما أرقام الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية 733 مليون دولار وزعت كما يلي(1):

- 720 مليون دولار: عبارة عن غاز وبترول و مواد غازية.
- 13 مليون دولار: زيوت نفطية وزفت معدني.

أما الصادرات خارج المحروقات فبلغت قيمتها 92.6مليون دولار توزعت كما يلي:

أولا: المنتجات الصناعية والمصنعة: بلغت قيمتها المصدرة في إطار المنطقة 37مليون دو لار بنسبة 40% من مجموع الصادرات خارج المحروقات و الجدول الموالي يوضح أهم المنتجات المصدرة

(1)ALGEX "Les exportations Algériennes vers le GZALE, le premier semestre 2010"ministère du commerce ; Alger, septembre2010, P13.

جدول رقم(ف03- 19) أهم المنتجات المصدرة إلى دول المنطقة 2010، (السداسي01)

الوحدة : مليون دولار

التعيين	السداسي الأول		معدل التغيير
	2009	2010	%
زنك و خلائط الزنك	5	6.55	31
مشتقات الهيدروكربونات	5.5	5.5	00
مواد زجاجية	2	3.5	75
نفايات الحديد و الصلب	2	0.87	56.5-
نفايات الورق	1.12	1.94	73.2
الرصاص الخام	0.64	0.92	43.7
عجلات مطاطية جديدة	4.5	2.07	54-
مواد التكلفة والنقل	1.40	1.32	5.7-
الأدوية	0.71	0.46	35.21-
مصنوعات الجبس	/	1.22	100
اسمنت	3.2	0.40	87.5-
مواد أخرى	/	24.75	/

المصدر: Algex ,Ibid. p16.

ثانيا: المواد الفلاحية و الفلاحية المحولة

بلغت قيمتها خلال السداسي الأول 55 مليون دولار و تمثل قيمته 59.4% من قيمة الصادرات خارج المحروقات و أهم السلع المصدرة كما يلي: السكر 45.26 مليون دولار، الزيت 1.90مليون دولار، التمور 1.15 مليون دولار ، الياغورت 0.45مليون دولار ، مركز الطماطم 0.31 مليون دولار، غبرة الحليب 0.04 مليون دولار، البسكويت 0.04 مليون دولار، الخضر 0.02 مليون دولار، الخروب 0.01 مليون دولار، المثلجات 0.01 مليون دولار، الشحوم و الزيوت الحيوانية 0.11 مليون دولار، الشعير 1.58 مليون دولار ، البطاطا 1.90 مليون دولار، البصل و العسقلان 2.46 مليون دولار، ما يجب لفت الانتباه إليه هنا هو أن السكر ، زيت عباد الشمس ، التمور ، الياغورت ، الطماطم المركزة ، البسكويت لم تستفد من الامتيازات الجمركية التفضيلية في إطار المنطقة بمعنى تم تطبيق عليها الرسوم الجمركية و الضرائب من طرف الدولة المصدرة إليها هذه المنتجات .

ثالثا: مواد الصيد البحري

بلغت قيمتها خلال السداسي الأول 0.49 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 0.54% من مجموع الصادرات و تمثلت في الأسماك الطازجة أو المجمدة 0.09 مليون دولار، الرخويات 0.41 مليون دولار.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من دول المنطقة:

بلغت قيمة الواردات خلال السداسي الأول من سنة 2010 بـ 747.2 مليون دولار بنسبة 3.75 % من إجمالي الواردات الجزائرية ، وأهم المنتجات المستوردة كانت مايلي (1):

أولا: المنتجات الصناعية والمصنعة

بلغت قيمتها دائما خلال السداسي الأول 682.5 مليون دولار بـ 91% من مجموع الواردات أما الواردات من هذا الصنف و التي استفادت من الامتيازات الجمركية فقد بلغت 343 مليون دولار مقابل 339.5 مليون دولار لم تستفد منها، و الجدول التالي يوضح كمية المنتجات المستوردة من هذا الصنف.

جدول رقم (ف03– 20) أهم المنتجات الصناعية المستوردة / و: مليون دولار

التعيين	السداسي الأول		%	البلد المورد
	2009	2010	معدل التغيير	
أجزاء المنشآت	108	88	-18.5%	السعودية 43%
الأدوية	76	75	-1.30	الأردن 78%
مقطورات ونصف مقطورات	29	24	-17.2	تونس 91 %
أنابيب النحاس	4	32	87.5	مصر 73 %
بوليرات الايثلين	29	34	17.2	السعودية 56%
بوايرات البروفيلين	7	20	185	السعودية 97%
مواد الغسيل ، مستحضرات و صابون	15	16	6.66	المغرب 93%
البراميل و الدلاء و أنابيب	18	18	00	تونس 78 %
أسلاك و كابلات كهربائية	30	14	-53.33	المغرب 53 %
أنابيب و قنوات و ملحقاتها	1	12	1100	تونس 78%
أوراق، كتب	11	12	9.09	تونس 41%
اسمنت	5	14	180	تونس 100%
مولدات كهربائية	8.5	9	5.88	لبنان 60%

Source :Algex, Ibid. p 7 ET 8. (Sauf le taux de variation)

(1)ALGEX "Les importations Algériennes depuis le GZALE, le premier semestre 2010"ministère du commerce ; Alger, Aout2010, P04.

ثانيا:المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة

بلغت في السداسي الأول من سنة 2010 قيمة 63مليون دولار، بنسبة 8.4% من إجمالي الواردات من دول المنطقة، وبانخفاض قدره8.7% عن قيمتها في السداسي الاول لسنة 2009، تتصدرها المستحضرات الغذائية بقيمة13.29مليون دولار.

جدول رقم (ف03– 21) أهم المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة المستوردة/و : مليون دولار

التعيين	القيمة (السداسي الأول من 2010.)	هم البلدان المور دة
مستحضرات غذائية	13.29	مصر (92%)، المغرب(05%)
حليب الغبرة للأطفال	6.42	الأردن(82%)، المغرب(12%)
البسكويت	5.19	تونس(82%)
السكريات	2.73	تونس(58%)، المغرب (24%)
العجائن الغذائية	2.18	تونس(82%)، السعودية (13%)
الفلفل و البهارات	2.64	تونس(92%)، المغرب(7%)
النشا	1.52	سوريا(43%)، مصر (36%)
عصائر الفواكه	1.99	مصر (57%)، السعودية(24%)
معجون الطماطم	0.69	مصر (48%)، تونس(36%)
الخمائر	0.91	المغرب(65%)، تونس(35%)
الخضار الجافة	3.55	المغرب(51%)، مصر (47%)
الشكولاطة	1.35	مصر (56%)، سوريا(18%)

Source : Algex, Ibid. p 09.

ثالثا:منتجات الصيد البحري

بلغت قيمة هذه المنتجات خلال السداسي الأول من سنة 2010 قيمة1.80 مليون دولار، أي بنسبة 0.26% من إجمالي الواردات للسداسي الأول ،حيث يلاحظ تراجع في قيمتها مقارنة مع سنة2009اين بلغت قيمة 4.5 مليون دولار ،واهم هذه الواردات ،نجد الأسماك المجمدة بقيمة 1.63 مليون دولار بنسبة(90.5%)،ثم مستحضرات ومصبرات الأسماك بقيمة 0.10 مليون دولار(5.55%)، وأخيرا الأسماك الطازجة والرخويات بقيمة 0.081مليون دولار(4.5%).

المطلب الثالث: الاتجاه الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية

لم يشير التقرير بالتفصيل إلى اتجاه صادرات وواردات الجزائر مع دول المنطقة الجغرافي، بل اكتفى بالإشارة إلى أن قيمة الواردات من دول المغرب العربي بلغت 544 مليون دولار مقابل 1262 مليون دولار مع باقي الدول العربية ، في حين بلغت الصادرات إلى دول المغرب العربي 1281مليون دولار مقابل 694 مليون دولار مع الدول العربية،حيث صدرت إلى المغرب 713مليون دولار من المنتجات والى تونس 536مليون دولار،أما ليبيا فصدرت إليها28 مليون دولار من المنتجات ،وأخيرا موريتانيا صدرت إليها ما يقارب05 ملايين دولار،واستوردت من المغرب مايقارب113 مليون دولار،مقابل 215 مليون دولار من دولة تونس(1).

الشكل رقم(09):الصادرات الجزائرية إلى دول المغرب2010.

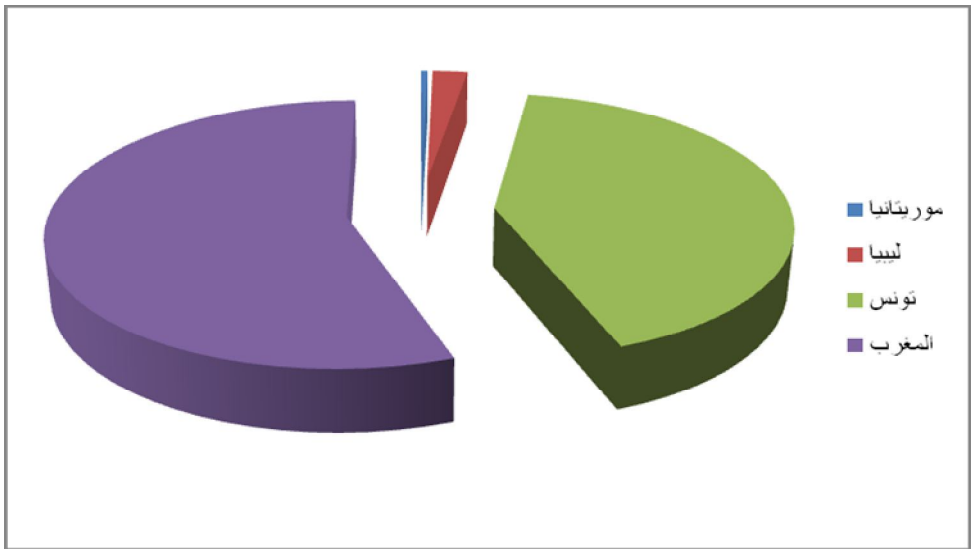

المصدر:من إعداد الباحث.

(1)Le centre national de l'informatique et des statistiques «statistiques des commerce extérieure de l'Algerie2010"op.cit. Voir les pages des annexes, p15-30.

أما دولة مصر الشقيقة فقد بلغت الصادرات إليها قيمة 427 مليون دولار، مقابل259 مليون دولار من الواردات في سنة2010.

أما الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية ، فقد أشار تقريرها الذي صدر في سبتمبر 2010 و الخاص بالسداسي الأول من سنة 2010 ، إلى أن كل من تونس ، ليبيا ، الأردن ، السودان، المغرب و الإمارات العربية سيطرت على السوق الجزائرية ضمن المنطقة العربية للتبادل الحر بأكثر من 80% من قيمة الصادرات ، حيث احتلت تونس المرتبة الأولى بقيمة 26.8 مليون دولار و بنسبة 28.91 % ، تليها ليبيا ثم الأردن .

كما يلاحظ أيضا تراجع المغرب من المرتبة الثالثة في 2009 إلى المرتبة الخامسة خلال السداسي الأول من 2010.

تشير الأرقام المقدمة من طرف الوكالة أن الجزائر تصدر إلى تونس كل من مشتقات الهيدروكربونات بنسبة 100% و المنتجات النصف مصنعة الحديدية بنسبة 100% والصفائح الزجاجية بنسبة 94% و منتجات الغسيل بنسبة 100% ، إلى جانب مركز الطماطم و الخضر و الرخويات أيضا بنسبة 100%،وتصدر إلى المغرب مادة الزنك،والى الإمارات النفايات الحديدية و الغير حديدية،والى لبنان مادة الاسمنت ،ومادة الياغورت إلى ليبيا، ومادة البسكويت إلى اليمن،ومادة حليب الغبرة إلى موريتانيا بنسبة100%.

بالنسبة الواردات الجزائرية خلال السداسي الأول، فقد كانت كل من تونس، مصر، السعودية الإمارات، الأردن و المغرب من أكبر المصدرين إلى الجزائر بما يقارب 80% من مجموع الواردات حيث احتلت تونس المركز الأول بقيمة 169.5 مليون دولار من الواردات و بنسبة 22.7 % تلتها مصر بقيمة 145 مليون دولار و بنسبة 19%، حيث تراجعت هذه الأخيرة إلى المرتبة الثانية بعدما احتلت المرتبة الأولى خلال سنة 2009.

و تستورد الجزائر الاسمنت من تونس بنسبة(100%) ، محضرات الغواسل ، من المغرب بنسبة 100% وبوليرات الايثيلين من دول المجلس الخليجي بنسبة 100% (راجع الجداول أعلاه).

المطلب الرابع:الخلاصة العامة للانضمـام

في هذا المطلب سنقوم بعرض نتائج انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر في السنتين الأخيرتين 2009و2010.

الفرع الأول: بالنسبة لسنة 2009

أولا:الميزان التجاري

يعود تسجيل عجز في ميزان التجاري لسنة 2009 مقارنة مع باقي السنوات الماضية إلى:

* عدم استفادة الصادرات خارج المحروقات من مزايا الاتفاق الموقع في الفاتح من جانفي 2009 إلى غاية شهر أفر يل 2009 من نفس السنة ، أي بعد تأخر دام 4 أشهر و هذا راجع حسب تصريح لوزير التجارة **السيد مصطفى بن بادة** لجريدة الخبر إلى عدم استكمال الجزائر للإجراءات التقنية للانضمام في جانفي 2009 (1)

* تراجع الصادرات بصفة عامة أي الصادرات الإجمالية للجزائر و انتقالها من 78.1 مليار دولار عام 2008 إلى 45 ملياردولار عام 2009 بنسبة تقدر بـ 42.3% مما أثر بصفة آلية على الصادرات البينية ، ويعود هذا التراجع إلى تأثر الصادرات الجزائرية في عام 2009 بالانكماش الطلب في الأسواق الشركاء التجاريين الرئيسين إلى انخفاض الصادرات الجزائرية غير النفطية (2).

* تأثير العملة.

* أما ارتفاع الواردات بأكثر من 45% فيعود سببه إلى عدم إخضاع العديد من المنتجات المتضمنة في اتفاق انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة إلى الحقوق الجمركية و تمتعها بمزايا الإعفاء. ضف إلى ذلك تم اكتشاف أن 60% من البضائع المستوردة من طرف الجزائر خلال 2009 في إطار المنطقة لا تتوفر على دليل يثبت بلد المنشأ لدى لتقديمها للجمركة ، مما تسبب في إغراق السوق الجزائرية بواردات غير عربية المنشأ (3) .

(1) طالع الحوار مع الوزير الجزائري للتجارة بجريدة الخبر، عدد 2010/12/23، ص 06

(2) التقرير الاقتصادي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره، صفحة " النظرة العامة الاقتصادية، ص 08

(3) أنظر إلى تصريح مدير المنازعات بمديرية الجمارك بتاريخ 2010/03/01 على موقع المركز الوطني للإحصاء و الإعلام الآلي، www.douane.cnis.gov.dzأطلع عليه بتاريخ (2011/06/25).

ثانيا:التركيب السلعي للصادرات والواردات

نتج عن انضمام الجزائر للمنطقة الاختفاء التام للصادرات المتعلقة بالمنتجات المسطحة المرفقة بالأسطوانات من الحديد أو الصلب ، والتي صدرت منها الجزائر أكثر من 60 مليون دولار عام 2008 و يرجع ذلك إلى التوقف من الإنتاج نتيجة الإضراب الذي عرفه مصنع (SPA ARCELOR METAL) مع بداية 2009 .

من أهم الصادرات الجزائرية التي لم تستفد من الإعفاءات الجمركية و الامتيازات نجد الكبريتات المركبات الأمنية ، المواد الكيميائية العضوية ، منتجات متنوعة من الصناعة الكيميائية و الاسمنت إما أن المتعاملين الاقتصاديين لم يقوموا بوضع العلامة التجارية و دليل المنشأ ، وا ٍما أن البلد المستلم هذه المنتجات يدرجها ضمن قوائم الاستثناء .

و عند تفحص المعطيات حول الصادرات الجزائرية اتجاه دول المنطقة ، يتضح وجود منتجات ناشئة تم تصديرها لأول مرة مثل : كحول المثيليك ، الهريسة و العدس بقيمة إجمالية تفوق 615 ألف دولار خلال السداسي الأول ،إضافة إلى ذلك تتميز بعض المواد الغذائية الأخرى المنتجة بالجزائر بالقدرة على التصدير مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للمياه المعدنية حيث لم تسجل إلى حد الساعة أية عملية تصدير اتجاه دول المنطقة .

بالنسبة للواردات تقدر المنتجات المستوردة التي لم تستفد من الامتيازات و الإعفاءات الجمركية بـ 20 مليون دولار ، تمثلت أساسا في قطع الغيار السيارات ، المواد الكيميائية العضوية و الغير عضوية (مبدأ المعاملة بالمثل).

قامت الجزائر و لأول مرة خلال سنة 2009 باستيراد المنتجات الفلاحية الطازجة بقيمة 3 مليون دولار خلال السداسي الأول على رأسها البرتقال و التفاح .

(1)الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية "تقرير حول الصادرات و الوا ردات الجزائرية مع دول المنطقة"مرجع سبق ذكره.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات

فيما يخص التوزيع الجغرافي يلاحظ أن معظم الصادرات و الواردات الجزائرية ترتكز بين دول عربية متجاورة (مصر ، دول المغرب العربي) نظرا لانخفاض كلفة النقل و سهولة التسويق و السؤال الذي يطرحه الباحث في هذه النقطة لماذا لم تستطع بعض المنتجات الجزائرية في ظل تحرير التجارة مع دول المنطقة من اقتحام أسواق دول عربية أخرى (قطر ، البحرين ...) رغم تمتعها بميزة نسبية في العديد من المنتجات.

الخلاصة:

خسرت الجزائر بانضمامها في سنة 2009 ما يقارب 135 مليون دولار كعوائد جمركية جزائرية من المنطقة العربية للتبادل الحر ما يقارب 4.10 مليار دينار جزائري (1).

و نستخلص أيضا : أن أثر البرنامج التنفيذي له شكلان متباينان في مجال الاستيراد ظهر واضحا أثر عدم وجود قوائم منع و الاستثناء في الجزائر و الذي أدى إلى تدفق المنتجات إلى السوق الجزائرية أما في مجال التصدير فإنه إلى جانب الأسباب السالفة الذكر فإن لصادرات الجزائرية ما زالت تواجه العديد من العوائق الغير الجمركية التي تمنع دخولها إلى الأسواق العربية .

الفرع الثاني: سنة 2010

أولا:الميزان التجاري

كما أشرنا سابقا سجل الميزان التجاري فائض في السنة الثانية، إلا أنه يلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات و الواردات معا و هذا راجع لـ:

– ارتفاع في أسعار البترول إذ تجاوزت سقفا 100 دولار خلال السنة كلها و بلغت قيمة الصادرات الإجمالية 57 مليار دولار (2) أي بزيادة تقدر بـ 26% مقارنة مع السنة الماضية 2009، مما نجم عنه زيادة طبيعية في قيمة الصادرات نحو الدول العربية ، وساهم ارتفاع أسعار الغاز و مشتقات المحروقات عاملا دافعا لارتفاع قيمة الصادرات .

---

(1) التصريح السابق لمدير المنازعات بمديرية الجمارك .

(2) " تطور الميزان التجاري 2000 – 2010 " المركز الوطني للإعلام و الإحصاء ، مديرية الجمارك ، مارس 2010

– ارتفاع طفيف لواردات الجزائر من الدول العربية بـ 12.8%،و هذا راجع لقيام الجزائر بمراجعة لقائمة المنتجات المعفاة من الجمركة في إطار الاتفاق.

كما يلاحظ انتعاش ملحوظ في قيمة التجارة البينية للجزائر، وهذا مؤشر جيد على نموها .

ثانيا:التركيب السلعي للصادرات و الواردات

فانه ابتداءا من مطلع السنة 2010 ، قامت الجزائر بتحديد قائمة البضائع المستثناة من التفضيلات التعريفية الممنوحة في إطار المنطقة العربية ،كما قامت بفرض قيود جمركية على منتجات المنطقة بالنظر إلى الاختلالات المسجلة في أطراف التبادل حيث أعلنت الحكومة (1) عن قائمة خاصة سلبية بمنتجات تستوردها من المنطقة ، فرضت عليها التعريفات الجمركية و بلغت عدد المنتجات 1141 منتج أعدتها الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة بمشاورة المتعاملين الاقتصاديين ، ووافق عليها الوزير الأول **أحمد أويحي** هذه المنتجات تدخل ضمن ما تعتبره الحكومة من المنتجات ذات الأولوية التي يجب حمايتها من 3 إلى 4 سنوات ، كمنتجات الصناعة الزراعة ، النسيج ، الورق ، الكرتون ، الآلات الالكترونية .

و في مارس 2010 ثم إضافة 370 منتج ليرفع إلى 1511 منتج ، وقد تم ذلك بعد الشكاوي التي تقدمت بها المؤسسات الجزائرية التي أصبحت ترى في منتجات المنطقة تهديدا لوجودها ، إضافة إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري يقارب النصف مليار دولار، وفي أكتوبر 2010 تم إضافة قائمة أخرى بـ 133 منتج لتصل القائمة السلبية إلى 1644 منتج(2).

كما أشار الوزير إلى أن القرارين الأوليين ، شرعت الجزائر في تطبيقهما دون تقديمها إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، وفي الدورة الـ 86 لانعقاده في سبتمبر 2010 ، رفض القائمة و طالب بإعادة مراجعتها ، إلا أن الوزير يضيف في حواره أن الجزائر قدمت كافة المبررات كما تم استعمال جميع الإجراءات لتقنية و قد لمسنا تفهمنا من الأطراف العربية للمبررات المقدمة وواجهنا لوما فقط بخصوص الجانب الإجرائي .

(1) حوار الوزير الجزائري للتجارة مع جريدة الخبر، مرجع سبق ذكره، ص06.

(2) وكالة الأنباء الجزائرية « قائمة سلبية جديدة « بتاريخ 2010/10/14.

و أضاف الوزير أن التدابير المعمول بها في إعداد القوائم المستثناة تقتضي البدء بتنفيذ البرنامج أولا ثم إجراء إشعار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، ثم تقديم الطلب مع المبررات و الظروف الداعية للاستثناء إلى لجنة المفاوضات شريطة أن تكون السلعة منتجة محليا في الدولة صاحبة الطلب و لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء و عند الموافقة يتم منح الاستثناء لمدة زمنية واحدة أقصاها 4 سنوات، و تستطيع لجنة المتابعة و التنفيذ تقليص المدة إذا اتضح انتقاء حاجة السلعة للاستثناء.

للإشارة فان القائمة السلبية لا تعني منع استيراد هذه المنتجات لكن إقصاءها من الامتيازات الجمركية المحددة لحماية فروع الإنتاج من جهة و من جهة أخرى لمنح المزيد من الوقت للمؤسسات التي استفادت من التأهيل للاستعداد للمنافسة .

خلال السداسي الأول لسنة 2010 كانت أهم الواردات التي احتوتها القائمة السلبية حسب معلومات الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية مايلي : أجزاء المنشآت ، الأدوية ، المقطورات و نصف المقطورات ، الأنابيب ، و الخراطيم ، خزانات المياه ، مواد الغسيل و الصابون ، المولدات الكهربائية البسكويت ، العجائن الغذائية ، عصائر الفواكه ، النشا ، السكريات ، الخمائر ، الطماطم المركزة و غيرها.

أما أهم الصادرات التي لم تستفد من الامتيازات الجمركية فكانت كما يلي : الزنك ، النفايات الورقية ، الصفائح الزجاجية ، مصنوعات الجبس ، الأدوية ، منشآت البناء ، مواد التعبئة و التغليف إلى جانب السكر ، التمر، الياغورت ، البسكويت ، مركز الطماطم ، زيت المائدة .

نلاحظ من قائمة الصادرات و الواردات أن الدول تتعامل بمبدأ المعاملة بالمثل ، حيث في حالة استثناء سلعة ما يتم تصديرها من دولة إلى دولة أخرى ، فان من حق الدولة الأخرى الطلب من لجنة التنفيذ و المتابعة الحصول على استثناء مماثل .

ثالثا:التوزيع الجغرافي

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي لم يتم تسجيل أي أسواق جديدة خلال السداسي الأول دائما ما عدا تراجع مصر كمورد أول إلى المرتبة الثانية بعد تداعيات كرة القدم و ما صاحبها من مقاطعة للمبادلات التجارية ، و تسجيل مبادلات تجارية ضئيلة مع دول المجلس الخليجي ما عدا السعودية و انتعاشها مع تونس ، وتراجع ملحوظ مع الجارة المغرب في قيمة الصادرات .

الخلاصة:

لولا اعتماد الجزائر للقوائم السلبية، وان كانت في الحقيقة إجراء في غير صالح تطوير التبادل التجاري البيني لأغرقت الأسواق الجزائرية من منتجات غير عربية المنشأ و ممنوعة التبادل لأسباب صحية، بيئية و دينية.

يرى الباحث أن ترقية التجارة الخارجية في إطار المنطقة يتطلب :

- قدرات حقيقية على الإنتاج بالنسبة للمواد الأساسية للتبادل بهدف أن لا تكون على حساب المنتجات الوطنية أو تضر بها.
- حاجيات غير مشبعة من المنتجات الوطنية من الواردات، والعمل على محاربة الإغراق.

وقد دارت كما– رأينا سابقا–مجموعة من التساؤلات حول مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة تحديات هذا الانضمام وهو الذي يوجد في وضع لا يسمح له بذلك كما سبق وأن ذكرنا ذلك في المبحث السابق وهذا بفعل الاختلافات الهيكلية التي يعاني منها وكذا ارتباط موارد الجزائر من العملة الصعبة بسعر برميل النفط.

لذا يتعين على الجزائر الإسراع في وضع إستراتيجية تهدف إلى تأهيل الاقتصاد الوطني بحيث تسمح له بمواجهة تحديات الانضمام ،إذن ما هي الإستراتيجية التي يمكن بواسطتها تأهيل الاقتصاد الوطني حتى نجنبه الآثار السلبية التي قد تلحق به من جراء هذا الانضمام ؟ هذا ما سنجيب عنه في المبحث الموالي .

المبحث الرابع:إستراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: ضرورة تأهيل المؤسسات الاقتصادية و خاصة الصناعية

أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمومية منها و الخاصة بعد عملية تحرير التجارة الخارجية تواجه منافسة حادة في السوق الوطنية، و خاصة بعد ما رأينا سابقا بأن التحرير جاء بصورة متسارعة مما جعلها غير مستعدة بالقدر الكافي لدخول في هذه المرحلة ، ذلك بأنها كانت تعمل في وضعية اقتصادية محمية من المنافسة الخارجية و محتكرة بقوة القرار الإداري ، إذن حان الوقت للمؤسسة الجزائرية أن تفكر وتتخذ إجراءات إضافية من شأنها أن توفر لها القدرة التنافسية و تأهلها .

و بناءاعلى هذه المعطيات فإنه من الأهمية التطرق إلى عملية التأهيل و دوافع المؤسسة الجزائرية في عملية التأهيل وكيفية تأهيلها.

الفرع الأول: مفهوم عملية التأهيل

إن عملية التأهيل شرطا ضروريا لنجاح الانفتاح الاقتصادي التي أصبحت ترى و تعيش نتائجه مختلف المؤسسات الجز ائرية.

و التأهيل يمكن اعتباره أداة تدفع إلى تطور المؤسسات الاقتصادية ، فالتطور التكنولوجي الهائل و المتجدد و التوسع في شتى الميادين أدى إلى ظهور مفهوم التأهيل ، فهذا الأخير يختلف عن إعادة الهيكلة التي يعني تغيير الإستراتجية بكاملها ، فتأهيل المؤسسة معناه تأهيل هياكلها ، أنظمة التسيير بها أنظمة الإنتاج ، كذلك محيطها و هذا عن طريق القيام بإجراءات و إصلاحات تطبيقية من أجل الوصول إلى مستويات مستهدفة .(1)

ويمكن تعريف تأهيل المؤسسة (Le mise à niveau de l’entreprise) بأنه مجموعة أو من العمليات(Action) التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية سواء الصناعية أو الخدماتية ، و هذه العمليات ذات طابع تكنولوجي ، تقني، تسييري ، يهدف بوضع هذه الأخيرة في نفس المستوى مع مثيلاتها في الدول المتقدمة أو قريب منه ، أي جعلها تعمل وفقا للمعايير الدولية سواء فيما يتعلق بـ : طرق التسيير ، جودة المنتجات ، وتسيير النوعية ، وآليات الإنتاج المستعملة .

(1)مبارك جلاطة آثار اتفاق الشراكة على المؤسسات الجزائرية " مداخلة في الملتقى الدولي " آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 13-2006/11/14.

و بصفة عامة فتأهيل المؤسسة يعني جعلها تتمتع بقدرة تنافسية وفقا للعلاقة(نوعية، سعر)، أي تحقيق أرباح من خلال إنتاجية جيدة تستجيب لشروط نوعية و بتكاليف منخفضة.

إذن يمكن القول بأن الهدف العام لعملية التأهيل ينطوي على مطمحين كبيرين بالنسبة للمؤسسة و هما : – أن تصبح قادرة على مواكبة التطور و التحكم في التكنولوجيا.

– أن تصبح منتجاتها قادرة على المنافسة من حيث الجودة، الآجال، الابتكار.

و بما أن الجزائر كبقية الدول العربية ، عملت على وضع برنامج تأهيل للمؤسسات الصناعية من أجل رفع قدراتها التنافسية ، خاصة إذا علمنا أنها أمضت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، إذ أن الوضعية الحالية للقطاع الصناعي الجزائري لا تسمح له بمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي من خلال فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية و الرفع التدريجي للحواجز الجمركية و إلغاء الإجراءات الجبائية للمنتجات الجمركية للمنتجات المحلية .

الفرع الثاني: دوافع التأهيل بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

كما أشرنا سابقا ، فإن معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمومية منها و الخاصة تواجه قدرا من المنافسة و الضغوط الحادة ، ذلك أن نشوء سوق عالمية موحدة في طريقه لأن يصبح واقعا حيث أن الفصل بين السوق المحلي و الدولي سيصبح موضوعا مبهما و غير ذي اعتبارا ، بالموازاة تعاني هذه المؤسسات من وضعية متردية نتجت عن المشاكل و الصعوبات التي تراكمت لعدة سنين بالرغم من المحاولات الإصلاح العديدة التي طبقت ابتداءا من 1988 و لعل أهمها .

1–قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج التي تستدعي تجديدها أو صيانتها.

2–قدم التكنولوجية المستعملة في بعض المؤسسات و كذا قدم أنماط و طرق التسيير المستخدمة بالإضافة إلى ضعف كفاءة الموارد البشرية نظرا لغياب برامج التكوين و التدريب المتواصل على مستوى المؤسسات بسبب نقص الموارد المالية.

3–النقائص في مجال تسيير أو إدارة النوعية.

4–عدم استعمال الكامل للقدرات الإنتاجية .

5–الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب المؤسسات.

تستخلص من هذا الحديث أن المؤسسات الجزائرية إن لم تقم بتجاوز هذه الصعوبات من جهة و العمل على زيادة قدراتها التنافسية من جهة أخرى ، لن تستطيع أن تصمد أمام التخفيف التدريجي من إجراءات حماية الاقتصاد الوطني و زيادة المنافسة ، فالعائدات الاقتصادية أصبحت مرتبطة بالارتقاء من خلال البحث و التطوير و التجديد و التطور التكنولوجي و التحسين المستمر في المنتجات وقاعدة موارد بشرية تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة و تدعمها الإمكانيات الفنيةو التكنولوجية الضرورية ، إذ أصبحت هذه العوامل تشكل الطريق الحديث لزيادة القدرة التنافسية وبالمقابل فإن الأساليب التقليدية لزيادة القدرة فقدت أهميتها بشكل سريع .

إن عولمة المنافسة و تنويع الأسواق و تجديد المنتجات و تطبيق التكنولوجية الحديثة قد غيرت من محددات المنافسة ، هذه الأخيرة التي أصبحت لا تقتصر فقط على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج وتوفير المواد الأولية ، بل أصبحت تتعداها إلى الأمور المتعلقة بـ :

1- نوعية هيكل المؤسسات.
2- مدى ضغط المنافسة في الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب و التغييرات الحاصلة فيه .
3- فعالية مصادر التجديد داخل المؤسسة.

من خلال ما تم ذكره، يتبين أن المبدأ العام لعملية التأهيل هي تنمية القدرات التنافسية، ومن تم تنمية المؤسسة من خلال تحديد وسائل الإنتاج و النوعية...الخ.

الفرع الثالث: كيفية تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

في إطار تفعيل الشراكة الأوروالمتوسطية و العمل على إنجاحها تم طرح برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية و الذي يتشكل من مجموعة من الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ، ورفع أدائها الاقتصادي و المالي ليكون في نفس المستوى الدولي ، فهذا البرنامج لا يعتبر بمثابة إجراء قانوني مفروض من طرف الدولة على المؤسسة الاقتصادية ، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام من أجل معرفة مكامن الاختلالات و أسباب التعثرات .

إن هدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يعتبر إداريا في مجال المنتجات و الأسواق فحسب ، بل يخص أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة (1) .

(1)مجار حياة " إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة و العولمة : نظرة مستقبلية " مداخلة في الملتقى الدولي " المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد " كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 22-2003/04/23

و في إطار برنامج التأهيل في إطار الشراكة الأورومتوسطية للمؤسسات و حكمها من أجل التصدير فقد اختيرت أكثر من 450 مؤسسة صناعية مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز المؤسسات الاقتصادية المصدرة خارج البترول ، و اختيرت هذه المؤسسات الممثلة لعدة قطاعات خاصة بالتجهيزات الصناعية و الصناعة الغذائيةو الكيميائية والنسيج من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي بوشر سنة 2008 و الذي سيمول بقيمة 2.5 مليون أورو،في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة عن برنامج لإعادة تأهيل 20 ألف مؤسسة في أفاق سنة 2014.(1).

يرى الباحث بأن التأهيل ليس مشكلة مالية و لكنها قضية إستراتجية تتعلق بالدرجة الأولى بالموارد البشرية و بمدى التحكم التكنولوجي ، حيث التأهيل لا يقتصر على تقديم الإعانات فقط ، إنما العمل على توفير فرص شراكة حقيقية بين مؤسسات شركاء الجزائر الاقتصاديين و المؤسسات الجزائرية ، فتقديم إعانات و تشخيص المؤسسة الجزائرية ليس هو السبيل الأمثل لتأهيلها فكما نعلم أن تشخيص المرض يتبعه العلاج اللازم إذن فالدور الذي يجب أن يلعبه مختلف الشركاء الاقتصاديين للوطن ، هو ربط المؤسسات الجزائرية بعقود شراكة و تعاون مع مؤسساتهم.

و كخلاصة للمطلب إن المعطيات الراهنة تفرض توفر العديد من عناصر النجاح منها ضرورة تأهيل المؤسسة الجزائرية قصد تدعيمها لتتمكن من منافسة نظيراتها في الفترة اللاحقة.

المطلب الثاني: العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف الرئيسي من الاستثمار هو القيام بعملية التصدير ، أي تسويق للسلع و الخدمات المنتجة خارج البلاد حيث تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية ، فلديها موقع جغرافي متميز يتوسط بلدان المغرب العربي ، وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية ، و تتمثل مدخل لإفريقيا مما يجعلها قطبا مميزا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا العربية البينية.
فما هو واقع الاستثمار في الجزائر؟وما هي عوائقه؟ هذا ما سنتطرق إليه وفق الفروع التالية.

الفرع الأول: التطور القانوني للاستثمار في الجزائر

سعت الجزائر إلى ترقية و تشجيع الاستثمار مند تحولها إلى اقتصاد السوق في مطلع التسعينيات ويعتبر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 بمثابة أول النصوص القانونية التي منحت حرية تامة للاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي ، لكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك قوانين

(1)تصريح نائب رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل،السيد بوعباس محمد للتلفزة الجزائرية على هامش انعقاد الثلاثية، الجزائر العاصمة،29سبتمبر 2011.

منظمة للاستثمار قبل هذا المرسوم إذا عملت الجزائر على وضع مثل هذه القوانين و أهمها(1):

1-قانون الاستثمار 1963:أول قانون للاستثمار مؤرخ في 1 جويلية 1963، وكان موجه بصفة شبه كلية لرأس المال الأجنبي ، باعتبار أن الدولة حديثة العهد بالاستقلال .

2-قانون الاستثمار 1966 : أمر رقم 28466 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و جاء لسد ثغرات قانون 1963 ، حيث حدد هذا القانون الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية ، سواء كان التدخل محلي أو أجنبي ، كما منح القانون ضمانات عامةوإعفاءات جبائية ، ومنافع خصوصية أخرى يمكن للمستثمر الاستفادة منها .

3-قانون الاستثمار 1982: صدر هذا القانون تحت رقم 82-11 و مؤرخ في 21 /1982/08 ووجه إلى الأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية و الراغبين في تحقيق مشروع استثماره يقل مبلغه عن 30 مليون دينار جزائري ، و يكون انجازه على يد القطاع الخاص الوطني في مجالات النشاطات ذات النفع الاقتصادي و الاجتماعي .

4-قانون الاستثمار 1988: جاء هذا القانون و المؤرخ في 12 جويلية 1988 تحت رقم 88-25 محررا القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار في قانون 82 ، كما ألغى الإجراء بالاعتماد ، وتهدف هذه الاستثمارات حسب القانون إلى توفير مناصب الشغل،تحقيق التكامل الاقتصادي و تطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد ، أو تأدية الخدمات بهدف التصدير .

5-قانون الاستثمار 1993 : يعتبر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 ، والمتعلق بترقية الاستثمار دفعا حقيقيا لمسار الإصلاحات الاقتصادية و إرادة واضحة من الدولة من أجل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، خاصة و أنه صدر بعد ثلاثة سنوات من قانون النقد و القرض ، حيث كرس حرية الاستثمار و المعاملة المماثلة لكل المستثمرين سواء كان الأشخاص طبيعيين أو معنويين ، جزائريين أو أجانب ، بالإضافة إلى الضمانات الممنوحة لتحويل رؤوس الأموال و الأرباح ، وكذلك الحوافز المقدمة في مختلف الأنظمة .

6-قانون الاستثمار 2001: صدر هذا القانون في 20 أوت 2001 تحت رقم 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار لإعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر بعد النتائج السلبية التي حققها قانون 1993 ، إن هذا القانون الجديد يطبق على الاستثمارات الأجنبية و الوطنية العمومية والخاصة ، كما وسع مفهوم الاستثمارات ، حيث أضاف – المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو

(1)انظر بالتفصيل إلى التطور التاريخي لقوانين الاستثمار الجزائرية.

عينية – استعادة نشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الإطار المؤسساتي لهذا القانون و تعمل على(1)

1– مساعدة المستثمرين المقيمين و الغير المقيمين ، و تزويدهم بمختلف المعلومات المتعلقة بالاستثمار

2–تطوير الاستثمارات و متابعتها عن طريق التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها.

3– تسيير صندوق دعم الاستثمار ، و يكون هذا الصندوق في شكل حساب تخصيص خاص لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار .

4– تسيير الحافظة العقارية و غير المنقولة المنشأ انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية.

5– تجسيد المشاريع الاستثمارية بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية.

الفرع الثاني: واقع الاستثمارات في الجزائر

سنحاول في هذا الفرع تشخيص واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة 2003–2010 ، حيث يلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها العربية بلغت 634 مليون دولار عام 2003 ، لتتجاوز قيمة المليار دولار عام 2005 ، حيث أن الجزائر تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات خارج المحروقات كقطاع تحلية مياه البحر و السياحة ، كما أن الاستثمارات شملت مشروعي إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر في كل من العاصمة و وهران ، و مع بداية 2005 دائما تناولت الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة إنجاز 36 فندق على مستوى عدة مناطق من شركة جزائرية مختصة (أكور) الفرنسية المختصة ،وفي الفترة من2006 إلى نهاية 2007،استقطبت الجزائر أكثر من أربعة مليار دولار من استثمارات أجنبية مباشرة في مجال المحروقات،الاتصالات والسياحة،حيث حصد قطاع الطاقة 23 مشروعا،و09مشاريع لإنشاء محطات كهربائية،الى جانب مشاريع في مجال الصيدلة بقيمة700مليون يورو في إطار برنامج (ميدا)الاورومتوسطي(2).

الجدول الموالي يوضح قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة،وكذا البينية العربية خلال الفترة 2003 إلى 2010.

(1)الأمانة العامة للحكومة"قانون الاستثمار في الجزائر"،الجزائر العاصمة،2007،ص11.

(2)بشار يزيد الوليد" التخطيط والتطوير الاقتصادي في الدول النامية" ط01، دار الراية للطباعة والنشر، عمان، 2008، ص330–331.

جدول رقم (ف03-22)تدفقاتالاستثمار الأجنبي المباشر ة و البينية العربية إلى الجزائر 2003-2010/ و : مليون دولار

نوع التدفقات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	634	882	1081	1795	1662	2594	2761	2291
تدفقات الاستثمارات البينية العربية	80.40	263.30	260.55	/	476	566.6	/	/

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالنسبة للنوع الأول.

و"تقرير مناخ..."المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالنسبة للنوع الثاني، مرجع سبق ذكره، ص247.

أشارت الإحصائيات الصادرة التي أوردتها الشبكة المتوسطية للاستثمار وفقا للتقارير الصادرة عنها وعن منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(1) إلى أن القيمة الإجمالية للتدفقات المالية على شكل الاستثمارات أجنبية مباشرة التي تلقتها الجزائر ، و التي تشمل أيضا المحروقات بلغت 2.291 مليار دولار في 2010 مقابل 2.761 مليار دولار في 2009 و 2.594 مليار دولار في سنة 2008 و تمثل هذه القيمة المشاريع الفعلية التي تجسدت دون المشاريع التي يتم الإعلان عنها و التي غالبا ما لا تعرف طريقها للتجسيد ميدانيا .

و حسب نفس الإحصائيات ، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر عرفت تراجعا محسوسا بنسبة 17 % ما بين سنتي 2010 و 2009 ، كما تبين الإحصائيات أن الجزائر تستفيد من أقل من 7 % من التدفقات المالية التي توجه إلى منطقة حوض المتوسط ، واستنادا إلى نفس الإحصائيات ، فإن هذه المنطقة استقطبت قرابة 38 مليار دولار استثمارات عام 2010 ، وكانت تركيا في 2010 أول البلدان المستفيدة ب 9.071 مليار دولار ثم مصر ب 6.386 مليار دولار ، وبعدها إسرائيل ب 5.152 مليار دولار ، فلبنان ب 4.955 مليار دولار ، تلتها ليبيا ب 3.833 مليار دولار ، و سجلت ليبيا خلال هذه السنة أعلى نسبة نمو ب 43.3 % مقارنة بسنة 2009 .

(1)تقرير الشبكة المتوسطية للاستثمار ورد كاملا بجريدة الخبر،عدد رقم6494،بتاريخ2011/10/03،ص06.

و تأتي هذه الأرقام لتكشف عن نسبية الإحصائيات المقدمة من قبل السلطات العمومية ، و التي غالبا ما تعتمد على نوايا الاستثمار و على الطابع ألتصريحي ، أي ما يتم التصريح به ، دون الكشف عن نسبة تحقيق المشاريع ، كما تعتمد مقاييس خاصة تشمل حتى قطاعات غير منتجة و أخرى متصلة بالخدمات مثل عمليات رفع رأس المال البنوك و شركات التأمين مثلا ، وهي في حد ذاتها ليست استثمارا فعليا يضاف إلى ذلك مشاريع الانجاز في البناء و الأشغال العمومية ، و التي تعطي الانطباع بأن هنالك تدفق رأسمال باتجاه الجزائر ، وقد تم تحديد قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لما يتم التصريح به كمشاريع حتى في حالة ما إذا لم تتحقق ، ووفقا لتقديرات الخبراء ، فإن معدل تجسيد المشاريع الاستثمارية في الجزائر يتراوح ما بين 10% و 15 % في أفضل الأحوال ، بالنظر للعقبات التي تعترض مسار الاستثمار، حيث يظل بعيدا عن الإطار النظري المعتمد على مبدأ "الشباك الوحيد " و هو ما تؤكده التقارير الدورية لمناخ الأعمال و الاستثمار التي يقوم بإعدادها سنويا البنك العالمي و الذي يضع الجزائر ضمن أصعب الدول في مجال تجسيد مشاريع الاستثمار و القيام بالأعمال.

وبالنسبة لتدفقات الاستثمارات العربية إلى الجزائر تشير إحصائيات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الخاص بسنة2010،إلى أن قيمة هذه التدفقات تبقى ضعيفة مقارنة مع باقي الدول العربية،إذ سجل في الفترة (1995–2010)قيمة7710 مليون دولار(1)،وهذا بالرغم من وجود اتفاقيات للاستثمار ثنائية مع الجزائر التي يوضحها الجدول الموالي.

الجدول رقم(ف03–23):اتفاقيات الاستثمار العربية مع الجزائر إلى نهاية2010.

الدولـة	اتفاقية الاستثمار الثنائي	اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي
الأردن	01اوت 1996	16 سبتمبر 1997
الإمارات	24 ابريل 2001	24 ابريل 2001
سوريا	14سبتمبر 1997	12 سبتمبر 1997
قطر	24 اكتوبر 1996	01 أوت 1998
تونس	16 فيفري2006	09 فبراير 1985
مصر	29 مارس1997	17 فبراير 2001

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

(1)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"تقرير الاستثمار في الدول العربية2010"،مرجع سبق ذكره،ص84.

الفرع الثالث: عوائق الاستثمار في الجزائر

بالرغم من تمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية من موقع جغرافي ممتاز ، وثروة بشرية بنسبة أكثر من 75% شباب ، و سوق لأكثر من 35 مليون فرد إلى جانب عمليات الاستيراد التي تقوم بها الجزائر سنويا التي تسمح بمعرفة فرص الاستثمار و مجالاته ، و الذي يسهل جلب المستثمرين الأجانب لتعريفهم بإمكانيات الاستثمار في مختلف القطاعات إلا أنه بالمقارنة بين ما أعرب من نيات و ما تحقق فعلا من استثمارات إلى يومنا هذا ، يمثل مفارقة كبيرة تثير التساؤل عن ماهية العوائق التي دون تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر و التي سنوضح البعض منها(1) .

1-**الأوضاع الأمنية المتدهورة نوعا ما :** المستثمر عادة يقوم بتقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريد الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار لذلك ، و في الجزائر التي كانت من أزمة أمنية خطيرة طيلة العشرية الماضية تسببت في إفساد صورتها على المستوى الإقليمي و الدولي ، ورغم التحسن في هذا المجال تبقى وسائل الإعلام الأجنبي تقدم أخبار مبالغ فيها تشوه صورة الجزائر .

2-**الأوضاع الاجتماعية :** أهمها المستوى المعيشي للسكان داخل البلد المضيف ، و بما أن في الجزائر الوضع نوعا ما متدني من شأنه عرقلة الاستثمار في الجزائر،رغم الامتيازات التي قد يحصل عليها من طرف الدولة.

3-**النقائص المسجلة على المستوى البنكي و المالي :** إن المنظومة البنكية ما زالت تعاني تأخر في هياكلها إلى جانب الجمود و عدم الفعالية ، إن النظام البنكي يشكل أحد عقبات الاستثمار في الجزائر حيث أنه لا يستجيب لشروط و متطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر فهو يعاني من مشكل السيولة و عدم الوفاء و العمل فقط على توزيع القروض إلى جانب غياب آلية البورصة .

4-**البيروقراطية :** تعود بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير و التحيز ، وطول الإجراءات الإدارية وطول معالجة الملفات و غيرها ، وتعدد الوثائق الخاصة بالمشاريع ، إلى جانب بطء المعالجة و رد الفعل على مستوى مختلف الإدارات التي ما زال تسيير وفق الآليات القديمة و المركزية الإدارية التي غالبا ما تضفي غموضا كبيرا على هذا المناخ ، يضاف إليه تعدد مراكز القرار و الهيئات المكلفة بمجال الاستثمار ، من شركات التسيير و المساهمة و المجلس الوطني للاستثمار و مجلس مساهمات

(1)سماي علي"الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية"بحث مقدم إلى الملتقى الدولي"أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف،13و2006/11/14

الدولة و الوزارات الوصية و المتدخلين من مصالح الجمارك و الموانئ و الضرائب و أملاك الدولة وغيرها من الهيئات التي تدخل في مسار الاستثمار.

5-**مشكل العقار**: إن العقار الصناعي يمثل الشطر الأول و الأساسي لتحقيق الاستثمار ، إلا أنه في الجزائر و بالرغم من التدابير التي أقرها مجلس الوزراء المنعقد في فيفري 2011 من تسهيلات في منح العقار ما زال المستثمر يعاني من الانتظار الذي يتعدى السنة و المتعلق برد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار إلى جانب التكاليف العالية لتخصيصه ، و التسيير الغير الفعال و الإهمال و التأخير في تسليم عقود الملكية ، انعدام الأمن في المناطق الصناعية و أحيانا عدم توافق بين نوع النشاط المراد إقامته و العقار الصناعي المخصص لذلك النشاط .

6-**مشكل التمويل:** يعتبر عنصر تمويل المشاريع الاستثمارية أهم عنصر في العملية الاستثمارية حيث إلى حد الآن انحصر التمويل في البنوك التجارية و بعض الفاعلين الاقتصاديين وقليلة هي طلبات التمويل التي لم توجه إلى البنوك.

7-**مشكل الموانئ:** إن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية يتوقف على مدى احترامها لنجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي، ومن هنا فان الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس،حيث وجهت لها عدة انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي،إلى جانب ضيق المساحة المخصصة للتفريغ والشحن مما ينجم عنه الرسو والاكتظاظ الكبير للبواخر لمدة من الأيام، قلة المخازن الصناعية العمومية العملية حيث عددها لا يتجاوز العشرة على مستوى الوطن،بالرغم من منح الجمارك منذ 2006 أكثر من 150 اعتماد لإنشائها.

كخلاصة للمطلب يرى " **الدكتور عبد اللطيف بن اشنهو** " بأن تعديل شروط الاستثمار الأجنبي في الجزائر و مراجعة حصة الشركاء الأجانب على أساس قاعدة 49% للحكومة و 51% للشركاء الأجانب قرار خاطئ بكل المقاييس الاقتصادية ، حيث في هذا الوقت الذي اشتدت فيه الأزمة المالية وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية إلى كل المناطق ، قررت الجزائر اتخاذ هذا القرار الذي تسبب لها أضرار جسيمة في علاقاتها مع شركائها خاصة الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي ، مما تسبب لها في هروب رؤوس أموال و استثمارات خليجية ، إذ يرى الدكتور أن هناك تناقض ففي الوقت الذي قامت فيه بتحرير التام للتجارة الخارجية ، وضعت حواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و هو ما يفسره تراجع الاستثمارات في سنتي 2009 و2010.

المطلب الثالث: العمل على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن الانفتاح الإقليمي و المتوسطي للاقتصاد الجزائري على أوروبا من خلال اتفاقية الشراكة و انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية يعطي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأهمية البالغة إلى جانب العمل على جعله أي التطوير متطابقا مع هذا التوجه الجديد . سنتناول من خلال هذا المطلب تقييم الوضع الحالي الذي تعيشه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، بهدف التعرف على العوائق و مواطن النقص ، حتى يتسنى لنا تبني الحلول الملائمة لإعداد الاقتصاد للتعايش مع الوضع الجديد ،ويضمن استمرارية و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الأول : تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يعتبر تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة مفتاح أساسي للتعامل و لوضع الخطط لتحفيز و تطوير القطاع ، فهي تعتبر مفتاح للتنمية و دخول المواطن للسوق بالاستثمار و الاقتصاد الحر ، وعادة ما ينظر إليها في التوظيف و رفع القيمة المضافة للاقتصاد .

لقد وردت تعريفات عديدة من بينها تعريف اللجنة الأوروبية التي ميزت بين المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمال و استقلالية المؤسسة و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية ففرقت في التعريف بين المؤسسة الفردية ، المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة ، ولقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم هذه المؤسسات حيث قام رئيس الجمهورية بإصدار قانون بعد مصادقة البرلمان عليه (1) يهدف إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وللاختصار سنورده في الجدول الموالي :

(1)الجريدة الرسمية، العدد 77، المادة 04، قانون رقم 01 – 18، الصادر بتاريخ 2001/12/12.

جدول رقم(ف03-24): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة(عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون د.ج)	الحصيلة السنوية (مليون د.ج)
مؤسسة مصغرة	01-09	20	10
مؤسسة صغيرة	10-49	200	100
مؤسسة متوسطة	50-250	200-2000	100-500

المصدر: من إعداد الباحث وفقا للتعريف الوارد في الجريدة الرسمية.

و هو نفس المفهوم تقريبا الذي أوردته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لبعض أنواع تلك المؤسسات ، و لكن تبقى المسألة الحاسمة هي التميز الو عي بين المؤسسات تبعا لاستخداماتها التقنية و المعرفية المكثفة ، حيث يمكن طرح إشكالية متعلقة بنوعية العمالة و طبيعة المهارات و الخصائص التكنولوجية للأصول، فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل إنتاج كثيفة رأس المال كثيفة المعرفة أهم من مؤسسة كبيرة تستخدم أكثر من 250 عامل و تعتمد على المهارات البسيطة (1).

الفرع الثاني: الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن إجراءات حل المؤسسات العمومية الاقتصادية ، وتحويلها نحو القطاع الخاص أدى إلى ظهور و تنامي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتجنبا للأخطاء و المشاكل السابقة التي عرفتها في تنفيذ برامج الخوصصة و عدم تسوية أهم الملفات للمؤسسات قيد الخوصصة ، جعل الجزائر تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية و تفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات الاقتصادية ، سواء تعلق الأمر كما رأينا سابقا –ببرامج التأهيل أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا الاهتمام الزائد ساعد على انتشارها حيث وصل عددها عند نهاية 2009 إلى أكثر من 450 ألف مؤسسة خاصة و هذا وفق الجدول التالي الذي بين تطورها خلال العشرية الماضية .

(1) بن عيشي بشير " آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لمواجهة التنافسية " الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية " مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف ،17 / 18 ابريل 2006.

جدول رقم (ف03-25) تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد م.ص.م	179893	188893	288587	312959	245842	269806	293946	392013	455398

المصدر: منير نوري " المؤسسات الاقتصادية ...." مرجع سبق ذكره.

يلاحظ من الجدول التطور الملحوظ في نمو هذا القطاع ،حيث معدل إنشائها ، سجل نموا قدره 10%في المتوسط ، و هذا ناتج عن الأثر الايجابي لمختلف برامج الدعم الموضوعة من طرف الدولة و خصوصا الإجراءات التحفيزية التي تضمنتها قوانين المالية و التكميلية للسنوات الأخيرة ، التي نصت على خفض الضرائب على أرباح الشركات التي تعيد استثمار جزء من أرباحها أو التي تلتزم بالاستثمار في المناطق الجنوبية فضلا عن المؤسسات التي تلتزم بتوظيف خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني ،كما إن وضعيتها ما زالت فتية إن لم نقل أن غالبيتها مازالت جديدة ،و هذا ما يعد عائقا أمامها في ممارسة التسويق الدولي و التطلع للتصدير و الوقت الحالي ، أي أن أغلبها في مرحلة البناء و الاستعداد لكسب الخبرة في الدخول للأسواق الدولية ، لذلك يكون إلزاما على الجهات المسؤولة دعمها .

و بالنسبة لنشاط هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشير أرقام الديوان الوطني للإحصاء بأنها ترتكز في مجال الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات و الزراعة إلى جانب قطاعات الكيمياء و البلاستيك و المطاط و الصناعات الغذائية و النسيج و الجلود و صناعة الخشب و الورق و المواصلات و خدمات السياحة و القطاع المالي ، و يمثل قطاع الخدمات أهم نشاط ب 154 ألف مقابل أكثر من 118 ألف في مجال البناء و الأشغال العمومية و 58 ألف مؤسسة خاصة صناعية حتى نهاية2009.

ومن حيث المناطق تشير دائما أرقام الديوان الوطني للإحصاء إلى سيطرة منطقة الشمال على ما نسبته 60% من عددها مقابل 30% من عددها الإجمالي لمنطقة الهضاب العليا في حين تبلغ نسبتها 8% في الجنوب و 2% في الجنوب الكبير .

وأشار وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (هذه الوزارة لم يعد لها وجود إذا ألحقت بعد التعديل الوزاري الأخير بحقيبة الصناعة و ترقية الاستثمارات) " **السيد مصطفى بن بادة** " إلى أن هذه المؤسسات تساهم في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 75% و أن 50% من إنتاج القطاع الخاص و 35% من القيمة المضافة في الجزائر ، و توظف يد عاملة تقارب 1.65 مليون عامل (1) و أن الهدف الرئيسي للحكومة هو بلوغ 600 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة بحلول 2014.

الفرع الثالث: المعوقات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد تعدد الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها و منها ما يعترض بقاءها و تنميتها، وأهمها (2):

1-ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع).
2-الإجراءات الحكومية المقيدة لحرية هذه المؤسسات .
3-الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات (رغم إلغائها في الجزائر).
4-صعوبة التمويل ، حيث يتم تمويلها حكوميا عن طريق الاقتراض البنكي ، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك ، و أصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأول لا يملكون الخبرة و التجربة مما يجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم .
5-عدم الاستقرار الاقتصادي (التضخم) من إجراء ارتفاع أسعار المواد الأولية.
6-المنافسة و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي.
7- ضعف الدراسة الفنية للمشروع و انعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم .
8- إهمال جانب البحث و التطوير وعدم الاقتناع بأهميته و ضروریاته .

الفرع الرابع: المجهودات و التوصيات

1- مجهودات الدولة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1/1- رصد 600 مليون دولار من طرف الحكومة لتمويل برنامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2/1-الاستفادة من برنامج الأورومتوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بتغطية مالية قدرها 70 مليون دولار،ابتداءا من جانفي 2010.
3/1- تنفيذ خطة تمويل بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، حيث تم الاتفاق في هذا المجال على فتح خطة تمويل للقطاع و تقديم المساعدة الفنية المتكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية و إحداث مشاتل

(1)حوار الوزير الجزائري مع جريدة " الرؤية الاقتصادية " القطرية بتاريخ 2009/12/20
(2)آيت عيسى عيسى " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، سنة 2009 . جامعة الشلف ، ص 276.

نموذجية،وكذا تطوير التعاون مع الدول الأعضاء في البنك وخصوصا التي تمتلك تجارب متقدمة في هذا القطاع كماليزيا وتركيا واندونيسيا.

4/1-الاستفادة من برنامج دعم قدره 50 مليون اورو من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مع بداية سنة2012.(1)

5/1-التكفل بملف إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة من طرف البنوك العمومية(من نتائج الثلاثية المنعقدة في نهاية سبتمبر 2011).

6/1-وضع برنامج وطني للتأهيل من طرف الحكومة يعمل على المرافقة التقنية للمؤسسة وتزويدها بمواصفات التصديق عبر الدورات التكوينية، إلى جانب إقرار تدابير ترافق المؤسسة نحو الإنتاج من خلال تخفيف الضغط الجبائي عنها وتهيئة محيط الأعمال(2).

2-التوصيات :في مايلي ندرج بعض الاقتراحات والتوصيات لتطوير هذا القطاع

1/2-توحيد الجهات التي تتعامل معها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، للحصول على التراخيص اللازمة حتى لا تواجه بمجموعة كبيرة من الإجراءات التي تعيق عملية الدخول إلى الأسواق .

2/2-إنشاء مراكز خدمات لمساعدة المؤسسات على الاستمرار ومواجهة التقلبات المختلفة من خلال التدريب والنصح والمساعدة.

3/2-تطوير التكامل الاقتصادي بين مختلف الوحدات الاقتصادية ورفع درجة الاعتمادية بينها بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري.

4/2-تطوير وتنمية وسائل التمويل، مع العمل على فتح رأس مال هذه المؤسسات في بورصة الجزائر.

5/2-إحداث التكامل بين البرنامج الوطني للتأهيل والصندوق الوطني للتنافسية والبرنامج الوطني للبحث العلمي،لان بقاء كل ميكانيزم يعمل وحده بانفرادية لا يخدم المؤسسة والاقتصاد الوطني الذي خرج من سياسة إعادة هيكلة طويلة،ولازال الطريق أمامه بعيد لفرض الوجود.

---

(1)تصريح للمحافظ الأوروبي المكلف بسياسة الجوار بالاتحاد الأوروبي ستيفن فول،ندوة برنامج شبكة الصحافة للجوار ،بروكسل 13و14 اكتوبر 2011وتم نقله من طرف التلفيزيون الجزائري بتاريخ15 اكتوبر 2011.

(2)جانب من تصريح مدير الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة في الملتقى الدولي"التجديد،المقاولة،التنافسية"المنعقد بفندق الهيلتون،الجزائر ،17-2011/10/19.

خاتمة الفصل الثالث

إن سعي الجزائر ومحاولاتها الجادة من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي،أصبح حقيقة لا يشك فيها احد خاصة في الآونة الأخيرة،حيث ساهم انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع سنة2009،في إبراز الرغبة في التعاون مع الدول العربية لإقامة تكتل اقتصادي إقليمي ،إذ عمل الباحث في هذا الفصل على رصد لأبرز التغيرات في التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة في سنتي 2009 و2010،تظهر النتائج انه من الواضح ستكون لمنطقة التبادل الحر آثار ستجعل الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى بنيته الهيكلية عرضة لمجموعة من الآثار المتوقعة،خاصة لتلك الناجمة من عملية إلغاء الرسوم الجمركية وانخفاض جزء من موارد ميزانية الدولة،ومنها ما هو ذو صبغة ايجابية متعلقة بتحقيق مستويات من المنافسة وا ٍعادة التأهيل للنسيج الصناعي وقد تحدث في وقت متأخر نسبيا مما يعني تحمل الاقتصاد الوطني للآثار السلبية لفترة طويلة.

كما حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المحاور التي نعتقد بأنها كفيلة لإنجاح هذا التوجه الجديد للتجارة الخارجية البينية الجزائرية والتي ترتكز أساسا على تأهيل المؤسسات الصناعية وكذا ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يجب الإشارة إلى أن تأهيلالاقتصاد الوطني لا يسر فقط عبر ما ذكرناه آنفا وا ٍنما يتطلب أيضا إصلاح جذري لمختلف القطاعات التي تتدخل في السياسة التجارية ، كما هو الحال بالنسبة للقطاع المصرفي ، النظام الجبائي ، الجمركي ، وكذا تكييف القوانين والتشريعات المنظمة لها وفقا للتحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني مثل القوانين المنظمة للمنافسة والتجارة الخارجية .

الخاتمة العامة

إن عالم اليوم تحكمه معدلات القوة و منطقها ، و تزايد التويل المطرد للحياة الإنسانية ، و الاعتماد الدولي المتبادل ، ولجوء الدول للتكتل لحماية مصالحها ، و هو ما يجعل إعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي العربي تعرض نفسها بديلا بل حتمية موضوعية و حقيقية تاريخية باعتبارها المخرج الأمثل لإنقاذ العالم العربي ، من الضعف إلى القوة و من التبعية إلى تحقيق القوة الذاتية ، ومن التنافس إلى التكامل لبناء اقتصاد عربي موحد لمواجهة هذه التحديات، فمسار التكامل الاقتصادي العربي كما رأينا في الفصل الأول ، ظل متعثرا في التطبيق لأسباب تناولها باحثون كثيرون و أشبعوها تحليلا و تفصيلا ، و يمكن القول إن عصارة هذه التحليلات هي أن متطلبات تحقيق التعاون الاقتصادي العربي تعوزها الإرادة السياسية قبل كل شيء للسير في هذا الخيار الذي إذا ما تأمن فإننا سنمتلك القدرة على التخطيط لنجاحه .

وفي ضوء ذلك يمكننا القول أن البدء في تنفيذ منطقة تجارة حرة عربية هو دليل على أن الدول العربية قد توصلت أخيرا إلى إتحاد القرار السياسي المطلوب ، وقد يكون هذا القرار وليد تطورات العولمة المتسارعة الضاغطة في هذا الاتجاه ، وليس بالضرورة نابعة من قناعات سياسية أساسية في الدول العربية و لكن من ناحية أخرى قد يكون القرار انعكاسا لنضج القناعة السياسية العربية و أنه آن الأوان للمضي في مسيرة التقارب الاقتصادي ، و نأمل أن يكون الأمر كذلك ، إذ لا يدعي الباحث المعرفة في السياسة العربية و تشعباتها ، إلا أنه الخيارات المتاحة أمام العالم العربي لم تكن كما كانت عليه في السابق ، ففي ظل التطورات الاقتصادية و السياسية العالمية منذ أوائل العقد الماضي ، لم يعد خيار التكتل الاقتصادي أو عدمه مجرد واحد من الخيارات الإستراتجية بل أصبح الخيار الأهم في رزمة خيارات يتقلص عددها مع مرور الزمن .

إن تبني قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى هو بداية الطريق نحو التكامل الاقتصادي العربي و أما الوصول إلى نهايته بنجاح فهو مرهون باستمرارية القرار السياسي للمضي في هذا الاتجاه ، وبالقدرة العربية على التخطيط السليم لإرساء قواعد التقارب الاقتصادي العربي ، و إن الباحث يفترض أننا نملك القدرة على ذلك .

و هذا ما حاولنا الوصول إليه من نتائج من خلال الفصلين الأولين ، و التي يمكن على أساسها تقديم جملة من المقترحات و التوصيات التي نراها مناسبة لتأمين نجاح منطقة التجارة الحرة و الرفع من أداء التبادل التجاري البيني بأكبر نسبة ممكنة و أيضا تمهيدا لانتقال إلى الاتحاد الجمركي الذي يمثل مستوى أكثر تتطور في إطار التكامل الاقتصادي العربي ، فمنطقة التجارة الحرة(رغم أهميتها) لا تمنح الدول العربية أي ثقل اتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى ، كونها تعنى بالتبادل التجاري البيني ، في حين

أن الاتحاد الجمركي يعكس موقعا موحدا أو سياسات و إجراءات موحدة في مواجهة المبادلات التجارية مع بقية دول العالم، من بين هذه المقترحات و التوصيات مايلي :

1- إنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة في كل دولة عربية بما فيها الجزائر.
2-تطوير و رفع كفاءة و مستوى أداء الإدارة العامة في الدول العربية (الإدارات الجمركية ، إدارات الموانئ و إدارات المعابر الحدودية).
3-إيجاد سلطة فعالة فوق قطرية في إطار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذا للاتفاقيات و القرارات المتخذة ، وتعمل على إزالة كل القيود و العقبات الغير جمركية.
4-العمل يشكل منسق من أجل توفير بيانات عن الأسواق و فرص التصدير و الاستيراد و الخدمات الملحقة من نقل و تخزين و ترويج و تسويق.
5-الإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية ، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول المنظمة لمنطقة التجارة مع العالم الخارجي.
6) جعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا و شفافية من أجل العمل على إزالتها و ذلك من خلال تحقيق الانسجام في القوانين و التشريعات المطبقة في كل دولة عضو.
7) ربط أفضل بين الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية.
8) تنسيق أفضل لسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
9) ضمان حرية حركة البضائع و الأفراد و رؤوس الأموال مترافقا بالبيئة السلمية في المنطقة.

بالنسبة للجزائر إن الاستقرار الاقتصادي المحقق مند سنوات نتيجة البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر نظرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية ، ساهم في انتعاش الاقتصادي الوطني و هو ما خلق عدة فرص للنهوض به و الخروج من الأزمة،بعد أن دفع المواطن البسيط فاتورة إصلاحات كانت الجزائر بحاجة إلى تطبيقها .

كما أن المتتبع لعملية تحرير التجارة الخارجية ، نجم عنها آثار سلبية و أخرى إيجابية ، فالسلبية تمثلت في رفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد إلى الأسواق المحلية ، مما يدفع بالسلع الوطنية التي هي في معظمها غير قادرة على المنافسة إلى الكساد و بالتالي إلى غلق المؤسسات ، أما الآثار الايجابية فتمثلت في إضافة إلى الانفتاح على العالم الخارجي ، تحفيز المؤسسات الجزائرية عمومية كانت أو خاصة كبيرة كانت أو مؤسسات صغيرة و متوسطة على بذل المزيد من الجهود لأجل إنتاج يكون مقبول لدى المستهلك .

و بانضمام الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة ،تكون قد فتحت باب آخر أمام تجارتها الخارجية بعد إمضائها لاتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، إلى أننا ما وقفنا عليه هو أن المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة ضعيف و دون المستوى سواء قبل الانضمام أو بعده إذ لا تتعدى في أحسن الأحوال 3%،أي أننا لم نستفد بأي شيء على الأقل بعد مرور أكثر من سنتين من الانضمام الرسمي،إلا أننا نأمل أن ترتفع نسبة هذه التجارة ، بتنويع الصادرات خاصة خارج المحروقات و كذا الاستثمار في الميزة النسبية التي تتمتع بها في بعض الصناعات كأساس يمكن الاستناد إليه و الاستفادة منه لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العربية المفتوحة أمام التجارة الجزائرية و هذا بالعمل على :

1-وضع إستراتجية وطنية بغية النهوض بالصناعات خارج المحروقات الذي يهيمن على 98% من مجموع الصادرات.

2-خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة و فتح المجال أمام الكفاءات الشبانية لتسييرها ، مادام أن الموجودة منها قد تأقلمت مع الوضع الراهن .

3-لابد من توفر النوايا الحسنة و الإرادة السياسية لدى المسؤولين بالجزائر من أجل بعث تكامل اقتصادي عربي حقيقي.

4-إعادة النظر في قوانين الاستثمار الجزائرية و العمل على تشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية و العربية .

5-محاربة الإغراق المتوقع للسلع العربية في الجزائر ، يجب العمل على فرض ضريبة إضافية على السلع المستوردة التي تقل أسعارها كثيرا عن أسعار مثيلاتها المحلية و مثيلاتها المستوردة.

6-اللجوء إلى المواصفات الصحية، العادات و التقاليد، ذوق المستهلك، كوسائل للحد من دخول السلع الغير مرغوب فيها من دون الوقوع في حرج في علاقات الجزائر مع دول المنطقة.

7-التعريف بفرص الاستثمار لدى رجال الأعمال العرب و ذلك بخلق فضاء داخل البلاد و خارجها لجلب المستثمرين و كذا التعريف بالمنتوج المحلي .

8-تفعيل دور الجمارك لتسهيل التعاملات التجارية من و إلى الجزائر .

9-إقرار الإصلاح الصناعي و دعم النسج الصناعي القادر على المنافسة و فتح الباب أمام الخوصصة التي تساهم في خلق مناصب شغل إضافية .

آفاق البحث: عند هذا الحد من الدراسة نقوم بطرح المواضيع التاليةو التي نراها تصلح لان تكون مواضيع لإشكاليات بحث منها:

1- واقع التجارة الخارجية الجزائرية بعد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

2- واقع منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي .

3- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين المسيرة و المصير.

4- الاتحاد المغاربي بين الواقع و الافتراض ... إلى أين ؟

المراجع المعتمدة

قائمــة المراجــع

أولا : المراجع باللغة العربيــة

1/ الكتـب:

1)محمد رئيف مسعد عبده " التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية " دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 2005 .

2)عبد الوهاب حميد رشيد" الدور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات و الأداء " كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، القاهرة، 1985.

3).سامي عفيفي حاتم " التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم " الطبعة02، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1994.

4)حسين عمر " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية و التطبيق" دار الفكر العربي القاهرة، 1998.

5)محمد هشام خوابكية " التكتلات الاقتصادية الدولية " مديرية المطبوعات الجامعية ، جامعة حلب 1972.

6)عبد القادر رزيق المخادمي " التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل" د.م.ج، الجزائر، 2009.

7)أحمد مصطفى عفيفي" الاحتكار و موقف الشريعة الإسلامية منه في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية" الطبعة01، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، 2002.

8)محمد لبيب شقير " الوحدة الاقتصادية العربية ،تجاربها و توقعاتها"الجزء(1)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1986.

9) نزيه عبد المقصور مبروك "التكامل الاقتصادي العربي و تحريات العولمة مع رؤيا إسلامية" الطبعة01 ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006 .

10)عبد الحميد عبد المطلب " السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة " الطبعة01، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

11)محمد بوعشة " التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، دراسة المفاهيم و النظريات " الطبعة02 ،دار شما للنشر ، الجيزة ، 2009.

12)محمد أحمد السريتي" التجارة الخارجية" الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية،2009.

13)مصطفى سلامة " منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية " الطبعة01، دار الجامعة الجديدة للطباعة، الإسكندرية، 2006.

14)علي عبد الفتاح أبو شرار " الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات " الطبعة01 ،دار المسيرة للطباعة ، عمان ،2007.

15)سمير محمد عبد العزيز " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أطار العولمة "الطبعة01 ،مكتبة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،2001 .

16)إكرام عبد الرحيم " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي " مكتبة مدبولي ، القاهرة ،2002 .

17)عبد المنعم السيد علي وآخرون " التكامل النقدي العربي (المبررات، المشاكل، الوسائل)" الطبعة3، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1986.

18)صلاح الدين حسن السيسي " الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة ،س.ع.م، الواقعو الطموح "مكتبة الأسرة،

القاهرة، 2003.

19)محمد محمود الإمام "تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

20)بكري كامل " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية للنشر، بيروت ، 1988 .

21)العشري حسن درويش " التجارة الخارجية " دار الرشاد للطباعة، القاهرة، 1978.

22)مغاوري شلبي " اليورو ، الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم "زهراء الشرق للطباعة ، القاهرة ، 2000 .

23)علي توفيق الصادق " التكامل الاقتصادي العربي "الطبعة01 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2010 .

24)سمير المقدسي " الاعتماد الاقتصادي المتبادل و السيادة القومية "من سلسلة كتب المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

25)مجدي محمود شهاب"الاقتصاد الدولي المعاصر"دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2007.

26)فليح حسن خلف "اقتصاديات الوطن العربي "دار الوراق للنشر،عمان،2004.

27)جاسم محمد " التجارة الدولية " دار زهران للطباعة و النشر ،عمان ،2006 .

28)حميد ألجميلي " العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو إعادة هندسة نظرية التكامل الاقتصادي العربي" الطبعة01، الدار الأكاديمية للنشر، طرابلس، 2005.

29)الشادلي العياري"القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك"سلسلة دراسات عربية، دائرة المكتبة الوطنية،عمان،1996.

30)زياد عربية " مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها" سلسلة كتب المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1998.

31)عدي قصور" مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي " د.م.ج، الجزائر، 1983.

32)رعد رفيق دلال" اقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج " الطبعة01، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

33)صلاح عباس " التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات ؟" الطبعة01 ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2006 .

34)محمود عبد الفضيل" الفكر الاقتصادي العربي و قضايا التحرر و التنمية والوحدة " الطبعة02 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1985.

35)سليمان ألمنذري" السوق العربية المشتركة في عصر العولمة " الطبعة01، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1999.

36)احمد أبو الوفا " جامعة الدولة العربية كمنظمة دولية إقليمية " الطبعة01 ،دار النهضة العربية، القاهرة ،1999.

37)عبد الحميد الإبراهيمي " أبعاد العالم العربي و احتمالات المستقبل " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

38)عبد العزيز عجمية " فصول في الاقتصاد العربي " الدار الجامعية للطباعة ، بيروت ، 1988.

39)توفيق سعيد بيضون " التجارة الخارجية الدولية و الإقليمية للأقطار العربية "الطبعة01 ،معهد الإنماء العربي ، بيروت ،1986.

40)محمد عبد المنعم عفر " الاقتصاد الدولي " مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1999.

41)سليمان ألمنذري"س.ع.م في عصر العولمة"الطبعة02،مكتبة مدبولي،القاهرة،2004 .

42)هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي " آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي"الطبعة01، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010.

43)عدنان بسيسو "أضواء على الاقتصاديات العربية" دار العرب للنشر، القاهرة ، 1992.

44)محمد مدحت عزمي"الواردات و الصادرات و التعريفة الجمركية مع دراسة س.ع.م" مكتبة الإشعاع ،الإسكندرية،2002.

45)أمين ساعاتي "مجلس التعاون الخليجي و مستقبله" دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

46)هبل عجمي جميل" إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي" مركز الدراسات و البحوث الإستراتجية، أبو ظبي، 2005.

47)باقر سلمان النجار و آخرون "مجلس التعاون لدول الخليج قضايا الراهن و أسئلة المستقبل" الطبعة01مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008 .

48)محمد حامد عبد الله " الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية" مكتبة الملك فهد للطباعة و النشر ، الرياض، 1998.

49)جان شارل رواو " التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية" الطبعة1 ترجمة مركز الدراسات العربي – الأوربي ، باريس ، 1995 .

50)صبيحة بخوش"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي العربي والمعوقات السياسية" دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2010.

51)نبيل حشاد " العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي " الطبعة01، دار إيجي للطباعة و النشر ، القاهرة ،2006.

52)فاديه محمد عبد السلام " درجة فاعلية الأركان الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

53)سهيل حسين الفتلاوي " المنظمات الدولية" دار الفكر الطباعة ، بيروت ،2004.

54)محمد محمود الإمام"منطقة التجارة الحرة العربية ،التحديات وضرورات التحقيق"مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2005.

55)مصطفى سلامة"المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة، الجامعة العربية، منظمة الوحدة الإفريقية"دار منشاة المعارف، الإسكندرية، 2000.

56)محمودي مراد"التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الحرة ...." دار الكتاب الحديث ، دراية ،الجزائر العاصمة ،2002.

57)سميرة محمد عبد العزيز " عالمية تجارة القرن 21، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة" المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، 2006.

58)أمال عبد الرحمن زيدان" تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة" ، دار شتات للنشر، المحلة الكبرى، 2008.

59)فريد النجار" تسويق الصادرات العربية ، آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة " دار قباء للنشر، القاهرة ، 2002.

60)فؤاد أبوستيت " التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة " الدار المصرية اللبنانية للطباعة ، القاهرة ،2004.

61)سميح مسعود " المشروعات العربية المشتركة واقعها و أهميتها ، معوقاتها و مستقبلها "من سلسلة كتب المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1998 .

62)فليح حسن خلف "اقتصاديات الوطن العربي "دار الوراق للنشر،عمان،2004.

63)أشرف أحمد العدلي " التجارة الدولية " دار رؤيا للطباعة و النشر، المعمورة ، 2006 .

64)عبد القادر رزيق المخادمي"التعاون الإفريقي العربي،ضرورة حيوية لمواجهة العولمة"الطبعة 01 ،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2007.

65)مفلح عقل "التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة"دار الفارس للطباعة والنشر،عمان، 2000.

66)أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي" اقتصاديات الوطني العربي" الطبعة01، دار المسيرة للطباعة، عمان، 2010.

67)سليم سعداوي " الجزائر و منظمة التجارة العالمية " دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، القبة، 2008 .

68)مدني بن شهرة " سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية " دار هومة للطباعة و النشر ، بوزريعة ، 2008.

69)بشار يزيد الوليد" التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية " دار الراية للطباعة، عمان 2008.

70)عجة الجيلالي " التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص " الطبعة01، دار الخلدونية للنشر ، القبة ، 2007 .

71)مدني بن شهرة " الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية " ط01، دار الحامد للطباعة، عمان، 2009.

2/الرسائل و الأطروحات :

72)عبد الوهاب رميدي " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية،دراسة تجارب مختلفة " أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007/2006 .

73)فضيل رابح " التكامل الاقتصادي الأورو– مغاربي بين العولمة و الإقليمية " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، جوان 2004.

74)فرج شعبان " التجارة و الاستثمار كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي "مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية و نقود ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف . 2003 .

75)حشماوي محمد " الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006 .

76)حسان بخيت "تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية،الواقع والمتطلبات(2000–2008)" مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،2010.

77)تواتي بن علي فاطمة"واقع وأفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية" ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية ونقود،جامعة الشلف،2007.

78)خليفة موراد " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية و المرجعية القانونية، تجارب و تحديات "

مذكرة ماجستير منشورة في القانون الدولي، كلية الحقوق ،جامعة باتنة، 2005.

79)رميدي عبد الوهاب " واقع الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة " رسالة ماجستير تخصص مالية، كلية علوم الاقتصاد و التسيير ، جامعة الجزائر، 2001.

80)بجاوي سهام "الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي " مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية،تخصص مالية ونقود ، جامعة الجزائر ،نوفمبر 2005 .

81)بابا عبد القادر "سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2004/2003 .

82)وصاف عتيقة "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و أثرها على القطاع المالي في البلدان العربية بالتركيز على حالة الجزائر" ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003/2002.

83)عبد الرشيد بن ديب"تنظيم وتطور التجارة الخارجية،حالة الجزائر"أطروحة دكتوراه دولة منشورة في العلوم الاقتصادية،فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،03/02.

84)رفيقة صباغ " أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية " مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2007.

85)شنيني سمير "التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 89 – 2004 " أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل، جامعة الجزائر، 2006/2005.

86)يوسفات علي " اقتصاديات المواقع و دورها في تحقيق التنمية المستدامة " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، 2009 .

87)زاوي أحمد الصادق " التغيير المؤسساتي ، الحكم الراشد و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، حالة الجزائر " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة تلمسان، 2008 / 2009 .

88) مو لحسان آيات الله " الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر" مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2004 .

89)شرفاوي عائشة " تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية ، حالة الجزائر " ماجستير منشورة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سبتمبر 2001.

90)لخضاري نجاة"التكامل النقدي الأوروبي، منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2006/2005.

91)مولاي لخضر عبد الرزاق"متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول العربية،دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة تلمسان،2010/2009.

3/ الملتقيات و المؤتمرات و الندوات والقمم:

92)مقدم عبيرات مقدم"اثر ظهور الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاديات العربية..."الملتقى الدولي "اليورو واقتصاديات الدول العربية،فرص وتحديات" جامعة الاغواط،18-2005/04/20.

93)مقدم عبيرات مقدم" التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة " بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية بعنوان " التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا: الواقع و التحديات"وزارة الخارجية المصرية، القاهرة ،29-2005/05/30.

94)جاسم المناعي " التغيير في البيئة الاقتصادية الدولية و الاقتصاديات العربية " مؤتمر" العرب في بيئة دولية متغيرة " مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ماي، 2008.

95)المدير العام لمنظمة العمل العربية، الكلمة الافتتاحية لمؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ بتاريخ 23 فبراير – 1 مارس 2008.

96) رياض الفرس"التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والطموح" القمة الاقتصادية و الاجتماعية الأولى، جامعة الدول العربية، الكويت، يناير 2009.

97)الجامعة العربية – الأمانة العامة:مؤتمرات القمة العربية قراراتها و بياناتها 1946 – 1985، مركز التوثيق والمعلومات.

98)معتصم سليمان " العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص و التكامل الاقتصادي العربي " المؤتمر العربي حول " الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية "الرباط المغربية، أيام 21 – 23 / أكتوبر 2008.

99)صالح فلاحي " واقع و أفاق تطور الوحدة النقدية – تجربة مجلس التعاون الخليجي" الملتقى الدولي " اليورو و اقتصاديات الدول العربية،فرص وتحديات" جامعة الأغواط ،18 – 2005/04/20.

101)راجان غرفيل" دول مجلس التعاون الخليجي ، دراسة حالة تكامل الاقتصاد العربي" ندوة" التكامل الاقتصادي العربي،التحديات والأفاق" معهد السياسات الاقتصادية ،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي 24-2005/02/25.

102)سعيد النجار " سياسات التجارة الخارجية و البينية للبلاد العربية" الندوة المنعقدة بنفس العنوان، برعاية صندوق النقد العربي و صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 1992/02/29م.

103)أحمد محفوظ "مقومات و معوقات الإتحاد المغربي " بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول"التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: رؤى و أفاق"جامعة الدول العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 16-2005/04/17.

104)بهجت أبو النصر"الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة"ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول "أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية"جامعة الدول العربية،القاهرة،11-2007/11/13.

105)كمال رزيق " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع" لملتقى الدولي" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوربية– عربية" جامعة سطيف ،8-2004/05/9.

106)الرئيس عبد العزيز بوتفليقة"الاستثمار البيني كوسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي"مداخلة في القمة الثانية الاقتصادية و الاجتماعية،جامعة الدول العربية، شرم الشيخ،19-2011/01/20.

107)شعبوني محمود فوزي "المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين تحديات الواقع وطموح المستقبل"الملتقى الدولي حول"التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الاورو– عربية" جامعة سطيف ،8-2004/05/9.

108)عادل محمود خليل" خطط و مسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية" المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير

الاقتصاد و اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار و الآفاق" منظمة التنمية الإدارية، القاهرة ، يناير 2009.

109)رفيقة حسني " اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، الإنجازات و المعوقات" ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2004/04/28.

110)عيسى حمد الفارسي "التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه، مقوماته، معوقاته" بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول " التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروعربية ، جامعة سطيف،8-2004/05/9.

111)محمد النسور"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة"ورشة العمل الإقليمية حول"تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة"الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)، القاهرة، 11-2007/07/12.

112)وزير التجارة الجزائري "انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة"مداخلة في الندوة الإعلامية حول"آليات قانونية لحماية المؤسسات الوطنية"مقر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجزائر العاصمة، 2009/02/05.

113)نوري منير"المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،وا إشكالية التصدير خارج المحروقات"الملتقى الدولي الرابع حول"المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات بالدول العربية"كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بالتعاون مع مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا،08-2010/11/09،جامعة الشلف2010.

114) مجار حياة " إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة و العولمة : نظرة مستقبلية " مداخلة في الملتقى الدولي " المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد " كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 22-2003/04/23 .

115) سماي علي"الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية"بحث مقدم إلى الملتقى الدولي"أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري"كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف،13و2006/11/14.

116)مبارك جلاطة"آثاراتفاق الشراكة على المؤسسات الجزائرية " مداخلة في الملتقى الدولي " آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 13-2006/11/14.

117)بن عيشي بشير " آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لمواجهة التنافسية " الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية " مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف ،17 / 18 ابريل 2006.

118)عادل عبد العزيز السن"نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية...."بحث مقدم إلى ندوة "مستقبل الاستثمار والتجارة في المنطقة الحرة"شرم الشيخ، ديسمبر2010.

4/المجلات والدوريات

119)الجريدة الرسمية، العدد 77، المادة 04، قانون رقم 01 – 18، الصادر بتاريخ 2001/12/12.

120)هايكل دبيلر "ما بعد التكامل، تدعيم خيارات أوربا الاجتماعية...." مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، العدد 2، جويلية 2004 .

121)عبد الرحمن تيشوري " التكامل الاقتصادي العربي مواجهه التحديات"مجلة الحوار المتمدن، عدد 1368،عمان، بتاريخ 4-11-2005 .

122)محمد عبد الشفيع عيسى " المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية "

مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50/ربيع 2010، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

123)وزير التجارة و الصناعة المصري " التكامل الاقتصادي...حينما يسبق القطاع الخاص الحكومات " جريدة الشرق الأوسط ، العدد11746،تاريخ 2011/01/25 .

124)علي كساب، محمد راتول " التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة وشمال إفريقيا ،كلية العلوم الاقتصادية ،العدد01 ،جامعة الشلف ،2004 .

125)بوكساني رشيد " مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي"،مجلة دراسات اقتصادية، دورية مفصلة،مر كز البحوث و الدراسات الإنسانية ،البصيرة ، عدد 04 ،سبتمبر 2004.

126) محمد عباس محرزي "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي" مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد02،جامعة الشلف 2005.

127)الجوزي جميلة" التكامل الاقتصادي العربي، واقع و آفاق" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05 ،سنة 2008،جامعة الشلف.

128)زكي حنوش "رؤية عربية للتعاون و الشراكة مع الإتحاد الأوربي للاستثمار و التكامل الاقتصادي" مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد04،2005،جامعة سطيف2005.

129)رانية ثابث الدروبي 'منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و آثارها في التجارة العربية البينية' مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ،المجلد23 ، العدد 01،دمشق2007.

130)تواتي بن علي فاطمة" مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية في ظل التحديات الإقليمية و العالمية" مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية ،العدد 2008/06، جامعة بسكرة،2008.

131)حبيب محمود " منطقة التجارة العربية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، دمشق2000.

132)عبدالمنعم محمد الطيب"آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية"مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد02،جامعة سطيف،2003.

133)أرسلان خضور " تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة"مجلة جامعة تشرين للدراساتو البحوث العلمية، المجلد رقم 28 ،العدد 03 ،2006.

134)خديجة خالدي " أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، عدد 02 ، ماي 2005 ، جامعة الشلف.

135) صالح صالحي " آثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر " مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 01، سنة 2002 ، جامعة سطيف.

136)بونوة شعيب " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص " مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 07 ، 2010/2009.

137)رشيد بن يوب " الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر، الوضعية الاقتصادية 2009 " الطبعة 01، مركز كاما للاتصال ، باب عزوز،2009.

138)بطاهر علي"سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر"مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد01، 2004 ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الشلف2004.

139)آيت عيسى عيسى" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، سنة 2009 . جامعة الشلف 2009.

140)الجريدة الرسمية،العدد رقم 49، 08أوت 2004،الجزائر العاصمة2004.

5/التقارير:

141)التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1998–2010، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

142)النشرة الإحصائية للدول العربية2010"صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.

143)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" مناخ الاستثمار في الدول العربية2009 " الكويت، 2010.

144)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" مناخ الاستثمار في الدول العربية2010 " الكويت، 2011.

145)محافظ البنك المركزي " تقرير لتطورات الاقتصادية و النقدية 2010 "بنك الجزائر المركزي ، الجزائر، أوت 2011.

6/ المراجع الالكترونية:

146)الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي"أهمية قيام التكامل الاقتصادي العربي"على موقع المجلس.

http://www.caeu.org.eg/Arabic/News/Details/Default.asp?mc=1000&pg=

147)عبد النور بن عنتر " الإتحاد المغاربي ... بين الافتراض و الواقع" على موقع: (2011/03/14)

Http/ WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERCES/ EE898964- F7095.Htm

148)مصطفى عبد الله ألكفري " منطقة التجارة العربية الكبرى" على الموقع:

http:// www.ahewar.org/debat/show.art.asp.aid =29279 (le15/05/2011)

149)مصطفى قصباوي" مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة لظروف الدول العربية" على الموقع:

www.islam.online.net/iol-arabic/dowalia/namaa12.2.00/normal-asp (page consultée le25/05/2011.)

150)عصام الزعيم "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج و الإنماء الاقتصادي" على الموقع:

http://islamifi.go.formun.net/t18481-topi (25/05/2011).

151).نايف صالح قلالة " التكامل الاقتصادي العربي و منطقة التجارة الحرة العربية" على الموقع

http://www.acha3in.net/vut17864.html (01/06/2011).

152)غالب علي جميلإستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين 2000–2020على الموقع

http://www.caeu.org.eg/arabic/newes/detailes/default.asp.mc=1000=1 (01/06/2011).:

153)– نص اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على موقع جامعة الدول العربية بالأمانة العامة – الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية(اطلع عليه بتاريخ2011/04/25)

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details/r.jsp?art.rd3502levelides110

154)عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب " مستقبل منطقة التجارة الحرة " على الموقع:

http://www.balagh.com/islam/htokyzut.htm. (Page consultée le04/06/2011)

155)معتصم سلمان" أسس و قواعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، على الموقع(اطلع عليه بتاريخ2011/07/06)
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details/r.jsp?art.rd3502levelides110

7/مراجع أخرى

156)محجوب بدة"المديونية الجزائرية " جريدة الخبر اليومي، عدد 6433، بتاريخ 2011/08/01.

157)سليم بن عبد الرحمان"قائض تجاري جزائري مع العرب"جريدة الخبر اليومي، عدد يوم 2009/02/02.

158)جريدة المساء، حوار مع وزير التجارة الجزائري، بتاريخ 2009/02/07

159)سليم بن عبد الرحمان"الوزير يعلن عن إجراء جديد لتنظيم التجارة الخارجية" جريدة الخبر، عدد يوم 2009/02/07.

160) جريدة الجزائر نيوز،ص08 ، بتاريخ (2010/01/26).

161) تصريح للمحافظ الأوروبي المكلف بسياسة الجوار بالاتحاد الأوروبي **ستيفن فول**،ندوة برنامج شبكة الصحافة للجوار ،بروكسل 13و14 اكتوبر 2011وتم نقله من طرف التلفيزيون الجزائري بتاريخ15 اكتوبر 2011.

162)جريدة الشروق اليومي " الجزائر ما زالت غارقة في مستنقع الفساد " عدد رقم3407، يوم 2011/09/06.

163)حوار الوزير الجزائري **مصطفى بن بادة** مع جريدة " الرؤية الاقتصادية " القطرية بتاريخ 2009/12/20.

164)تقرير الشبكة المتوسطية للاستثمار ورد كاملا بجريدة الخبر ،عدد رقم6494،بتاريخ2011/10/03.

165)جريدة الشروق اليومي "الجزائر ما زالت غارقة في مستنقع الفساد " عدد رقم3407، يوم 2011/09/06.

166)المراسلة الخاصة رقم 1769 المؤرخة في 2008/12/03 من المديرية العامة للجمارك إلى المدراء الجهويين للجمارك.

167)حوار مع الوزير الأول **أحمد أو يحي** في حصة تلفزيونية " حوار الساعة " بتاريخ 2011/03/30، على الساعة H 21

168)جانب من تصريح مدير الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة **رشيد موساوي** في الملتقى الدولي "التجديد ،المقاولة ،التنافسية "المنعقد بفندق الهيلتون،الجزائر ،17-2011/10/19.

8/مواقع الهيئات الرسمية:

169)موقع وزارة التجارة الجزائرية www.mincommerce.gov.dz

170)موقع الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية http://www.algex.dz/content.php?artID=1373&op=85

171) موقع وكالة الأنباء الجزائرية www.APS.dz.

172)موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

173)موقع المديرية العامة للجمارك الجزائرية
www.douane.cnis.gov.dz

(تمت زيارة هذه المواقع بصفة دورية طيلة الفترة من مارس2011 إلى اكتوبر 2011).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1/ouvrages :

173)yadwiga forowicz," économie internationale" benchemin, quebeq, 1995.

174)**Robort boyer et AL** "Mondialisation au-delà des mythes " édition casbah, Alger, 1997.

175) **Jean marc foret"** droit et pratique de l'union européenne" 3 eme édition, gualino éditeur، paris, 2001.

176)**Gean –pierre faugere** " économie européenne " 2 eme édition, presses de science Paris Dalloz ,2002.

177) **Jean claude zarka** " l'essentiel des institutions de l'union européenne " 7 eme édition Gualino éditeur, Paris ,2004.

178) Christian deblack " zone de libre – échange des Amériques et intégration en profondeur asymétriques "édition l' harmattan, paris, 2003.

179) **Denis – clair banbert** "les économies du tiers monde " librairie Armend colin, paris, 1974

180) BENCHENANE Mustapha " l'intégration économique arabe in tiers – monde", Revue tiers monde, paris, 1983.

181)TAYEB Saïd amer" L'Algérie face à son avenir" édition ELHIKMA, Algérie, 2000.

182)Nachida M'hamsadji Bouzidi"5essaie sur l'ouverture de l'économie Algérienne"ENAG édition, Alger, 1998.

183)Mouloud hadir " l'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC ", édition ANEP, Alger, 2003.

184)**Otmane BEKENNICHE** "l'Algérie, le GATTE et l'OMC" O.P.U ,Alger,2006.

2/Articles :

185)HADRI Mohieddine" LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE " second conférence du femise MARSEILLE, 29/30-03-2001

186)HADRI Mohieddine" LA Grande Zone Arabe de Libre-échange et les perspectives d'intégration sud-sud en méditerranée " CETIMA TUNISIE, JUILLET 2001

187)CHAIB Baghdâd" l'accorde d'association algéro – européen " revue des sciences économiques et gestion N° 09, 2009, Université de Sétif.

188)BENHAMOU A "Les instituions algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure "Revue L'économie, N° 52, MAI1998.

189)BOUTARENE NEZHA yamina "L'UNION ECONOMIQUE ET MONITAIRE EUROPEENNE. ET SES INCIDENCES SUR LE MAGHREB"COLLOQUE INTER " EURO AND CONTRIES ECONOMIES. OPPOITINITESES AND THREATS " UNIVERSITITE DE LOGHAOUAT ,18-20 APRIL 2005.

190) Le journal le carrefour d'Algérie" les prévisions de la B.M " le 26/05/2011, N° 1954.
191(Georges Harb "GAFTA and intra-Arab Trade (1997-2004) An Analysis "Journal of development and economic policies, volume 11-№01, the Arab Planning institute, January2009.

3/Documents officiels :

192) Direction générale des douanes" statistique du commerce extérieur algérienne2010" cnis, juin2011.

193)ALGEX "Les exportations Algériennes vers le GZALE, le premier semestre 2010"ministère du commerce ; Alger, septembre2010.
194) ALGEX "Les importations Algériennes depuis le GZALE, le premier semestre 2010"ministère du commerce ; Alger, Aout2010.

195) Fond monétaire arabe "Zone arabe de libre échange "http://www.medea.be/index .html? doc = 286.

Page consultée le 16/05/2011